جامعة محمد بوضياف –المسيلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

الرقم التسلسلي:.....

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر (أكاديمي) في علوم التسيير

تخصص: إدارة أعمال التجارة الدولية

العنـــوان

اقتصاديات الدول العربية في ظل المنظمة العالمية للتجارة

–دراسة حالة الجزائر –

إعداد الطالب:

حاجي حكيم

تحت إشراف الأستاذ:

قراوي أحمد الصغير

تاريخ المناقشة: 2016/05/26

لجنة المناقشة:

– بركاتي الحسين	أستاذة مساعد أ	جامعة المسيلة	رئيسا
– قراوي أحمد الصغير	أستاذ مساعد أ	جامعة المسيلة	مشرفا ومقررا
– د. فراحتية العيد	أستاذ مساعد أ	جامعة المسيلة	ممتحنا

السنة الجامعية: 2015 – 2016

بسم الله الرحمن الرحيم

لابد لنا ونحن نخطو خطواتنا الأخيرة في الحياة الجامعية من وقفة نعود إلى أعوام قضيناها في رحاب الجامعة مع أساتذتنا الكرام الذين قدموا لنا الكثير باذلين بذلك جهودا كبيرة في بناء جيل الغد لتبعث الأمة من جديد.

وقبل أن نمضي نقدم أسمى آيات الشكر والامتنان والتقدير والمحبة إلى الذين حملوا أقدس رسالة في الحياة.

إلى الذين مهدوا لنا طريق العلم والمعرفة إلى جميع أساتذتنا الأفاضل

"كن عالما .. فإن لم تستطع فكن متعلما ، فإن لم تستطع فأحب العلماء ،فإن لم تستطع فلا تبغضهم"

الشكر الجزيل والحمد الكثير لله العلي القدير الذي وفقنا وأعاننا على إتمام هذا العمل المتواضع

يسعدنا أن نتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ المشرف: ** قراوي أحمد الصغير ** والذي لم يبخل علينا بتوجيهاته القيمة وبمساعدته لنا منذ بداية البحث إلى نهايته، فكان نعمة الأستاذ ونعمة الناصح وقد منحنا وقته وصبره وأحاطنا بملاحظاته القيمة.

كما لا يفوتنا أن نتقدم بالشكر الجزيل إلى كل أساتذة قسم علوم التسيير وإلى كل طلبة علوم التسيير وخاصة طلبة إدارة الأعمال والتجارة الدولية دفعة 2016/2015.

دون أن ننسى تقديم الشكر والعرفان لكل من ساهم في إنجاح هذا العمل المتواضع.

أمـــــي

إلى من جرعت الكأس فارغاً لتسقيني قطرة حب، إلى من كلّت أناملها لتقدم لنا لحظة سعادة، إلى من كللها الله بالهيبة والوقار .. إلى من علمتني العطاء بدون انتظار .. أرجو من الله أن يمد في عمرك لتري ثماراً قد حان قطافها بعد طول انتظار، وستبقى كلماتك نجوم أهتدي بها اليوم وفي الغد وإلى الأبد إلى من حصدت الأشواك عن دربي لتمهد لي طريق العلم، إلى القلب الكبير إلى من أرضعتني الحب والحنان، إلى رمز الحب وبلسم الشفاء،إلى القلب الناصع بالبياض (والدتي الحبيبة)

أخـــــــي

إلى أخي ورفيق دربي وهذه الحياة بدونك لاشيء معك أكون أنا وبدونك أكون مثل أي شيء .. في نهاية مشواري أريد أن أشكر على مواقفك النبيلة إلى من تطلعت لنجاحي بنظرات الأمل إليك أخي

إبنـــــــي

إلى فلذة كبدي إلى الأعز والأغلى والأجمل إلى من تركني أحب الحياة من اجله إلى من غرس في قلبي حب الأبوة إليك ولدي

زوجتـــــــي

إلى من كانت ولا زالت تضيء لي الطريق، وتساندني وتتنازل عن حقوقها لإرضائي والعيش في هناء أحبكي حبا لو مر على أرض قاحلة لتفجرت منها ينابيع المحبة. إليك زوجتي الغالية.

أصـدقـائي

إلى الروح التي سكنت روحي فلان، الآن تفتح الأشرعة وترفع المرساة لتنطلق السفينة في عرض بحر واسع مظلم هو بحر الحياة وفي هذه الظلمة لا يضيء إلا قنديل الذكريات ذكريات الأخوة البعيدة إلى الذين أحببتهم وأحبوني (أصدقائي) الحمد الشكر الجزيل والحمد الكثير لله العلي القدير الذي وفقنا وأعاننا على إتمام هذا العمل المتواضع. إليك صديقي: بوعبد الله محمد باي الهواري – حاجي مراد – جوبر حمزة – جباري يعقوب– إلى كل أصدقائي بالقسم وإلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد ومد يد العون لي إلى كل من يعرفني

عائلة

إلى من علموني النجاح والصبر، إلى من أجدهم في مواجهة الصعاب، ولم تلههم الدنيا لأرتوي من حنانهم (إلى كل عائلة حاجي)

حاجي حكيم

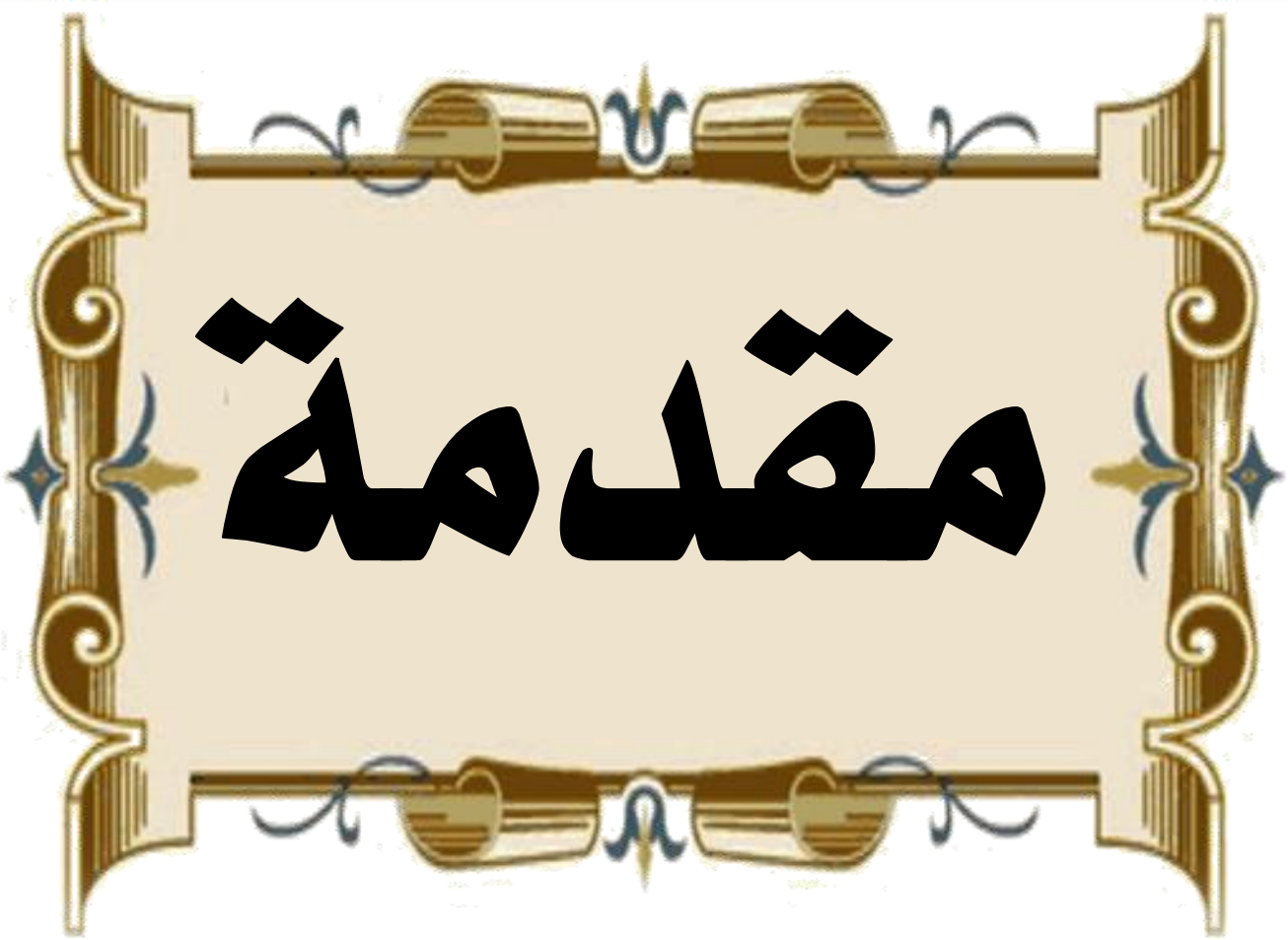
مقدمة

مقدمة عامة:

لقد شهد العالم العديد من الأحداث الاقتصادية المتلاحقة ، حيث سارعت مجموعة من الدول بعد نهاية الحرب العالمية الثانية مباشرة للبحث عن السبل الكفيلة تنظيم العلاقات الاقتصادية العالمية ، وعلى هذا الأساس تم عقد مؤتمر بريتن وودز ونجد أنه من أهم ما تمخض على هذا الأخير هو إنشاء مؤسستي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير ، وهو ما يعني أن يكون هدف المؤسستين المذكورتين هو العمل على ربط العلاقات الاقتصادية العالمية ، وتحقيقا لذلك كان من الضروري عليها الوقوف أمام أساليب الحماية التي تفرضها الدول بين بعضها البعض والتي تمثل أهم معرقل للتجارة الدولية ، وهنا جاء التفكير في إنشاء منظمة عالمية تكون مهمتها الرئيسية تنظيم التجارة الدولية وتجنب السعة الحمائية .

وعلى الرغم من أن هذه المنظمة المقترحة لم تحض بتأييد بعض الدول الأوروبية بالإضافة إلى رفض الكونغرس الأمريكي المصادقة عليها ، إلا أن الجهود استمرت من قبل الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا الغربية لإيجاد إطار المفاوضات التجارية بين دول العالم ، وتم تجسيد الفكرة فيما عرف **بالاتفاقية العامة للتعريفات** الجمركية والتجارة والتي يرمز لها ب GATT ، وحضت الاتفاقية بالتوقيع في جنيف بسويسرا وكان ذلك عام 1947 .

ونظرا لما سعت لأجله الدول المتقدمة تشجيعا للتنمية من خلال إزالة التشوهات التجارية لإقامة نظام تجاري متعدد الأطراف، تتمثل سماته الأساسية في الاستقرار والانفتاح فقد تم عقد مفاوضات عديدة في ظل الاتفاقية حيث كان أولها في جنيف عام 1947 ، وهي ما اصطلح عليها بجولة جنيف وتمثلت هذه المفاوضات في مجملها على ثمان جولات، حيث انصب الاهتمام في الجولات الخمس الأولى في العمل على خفض التعريفات الجمركية بينما ذهبت الجولة السادسة والتي عرفت باسم كيندي وكذا الجولة السابعة طوكيو إلى أبعد من ذلك حيث حاولت معالجة الحواجز غير الجمركية وكذا إدراج سياسة مكافحة الإغراق، وعلى العموم نجد أن هذه الجولات قد أسفرت على تخفيض كبير في التعريفات الجمركية، مما أدى إلى اتساع نطاق التجارة العالمية .

أما عن الجولة الأخيرة التي تجسدت في جولة الأرجواي تعتبر أطول الجولات ـــحيث بدأت عام 1986 وانتهت في ديسمبر عام 1994- ، فمن أهم نتائج هذه الجولة هو إدراجها لمجالات جديدة متمثلة في

التجارة في الخدمات وحقوق الملكية الفكرية والاستثمار المتصل بالتجارة، كما أن هذه الجولة أثارت جدلا كبيرا حول النتائج والآثار المرتقبة على الاقتصاد العالمي بصفة عامة عند تنفيذ الالتزامات الناتجة عن اتفاقيتها القانونية والتي بلغت في مجملها 28 وثيقة .

وبفضل التطورات المتسارعة التي شهدتما الساحة العالمية ولا سيما من ناحية تحرير التجارة الدولية برزت أهمية التجارة العالمية كعامل ضروري لدفع عجلة النمو الاقتصادي العالمي ، وكذا تحقيق المزيد من الرفاهية للعالم ، كل ذلك أدى إلى وجود ضرورة لإنشاء جهاز دولي ذو طابع منظم ، وهو ما تجسد في قيام منظمة التجارة العالمية والتي حلت محل الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة، حيث كان قرار إنشاء منظمة التجارة العالمية من أهم نتائج الجولة الأخيرة للجات — وذلك من خلال ما نصت عليه اتفاقية مراكش لإنشاء منظمة التجارة العالمية حيث دخلت حيز التنفيذ بداية من عام 1995 - .

وما يمكن قوله هو أن منظمة التجارة العالمية أكثر شمولا من اتفاقية الجات وذلك بالنظر لما تضمنته المنظمة من إجراءات وقرارات من جهة والإعلان على العديد من الاهتمامات المختلفة من جهة أخرى ، وهو ما يعني أن منظمة التجارة العالمية هي بمثابة الهيئة المسيرة والمراقبة والتي تختلف في المفهوم وطرق العمل على اتفاقية الجات .

وهكذا فإن القرن الواحد و العشرين تميز بظهور المنظمات الدولية ، والتي بفضلها أصبح العالم عبارة على شبكة معقدة ومتداخلة من العلاقات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، وفي هذا الخصوص نجد أن منظمة التجارة العالمية تعمل دوما من أجل زيادة تحرير التجارة العالمية ، وترسيخ العمل على التزام أعضائها بالاتفاقيات والمبادئ المتعلقة بمجالها واحترامها.

فيما بلغ الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية – منذ إنشاءها عام 1995- في حدود عام2016 نجد 160 دولة ومن ضمنها أكثر من 11 دولة عربية، حيث يلاحظ وجود تباين بين الدول العربية في موقفها من العضوية، إذن فإن هناك دول أخرى عربية تحتل صفة مراقب في منظمة التجارة العالمية، وفي حين أن الانضمام إلى هذه الأخيرة مفتوح نجد أن الدول العربية تسعى للانضمام ، ولكن ما يعارض سعيها هذا هو الالتزامات والإجراءات المنصوص عليها في المنظمة – والتي يتعين على أي بلد عضو العمل على تطبيقها واحترامها — وهذا ما قد تجده الدول العربية ضد مصلحتها، وما يمكن أن يقال في هذا الشأن هو أن يتم تفعيل مشاركة الدول العرب الأعضاء في

المفاوضات التي تجري على مستوى منظمة التجارة العالمية ، حتى تكون سندا وعونا للدول العربية الأخرى الراغبة في الانضمام وبالتالي فإن ما هو مؤكد هو آثار النظام الجديد للتجارة العالمية لن تكون قاصرة على الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية فقط ، بل ستطول جميع دول العالم ,مما فيها الدول العربية ـــ وذلك بجانبيها الإيجابي والسلبي ـــ خاصة وأن الاقتصاد العربي يتميز عموما بهشاشة وحساسية كبيرة للتغيرات الاقتصادية العالمية مقارنة بالاقتصاد العالمي ، وعلى هذا الأساس فإنه لا سبيل أمام الدول العربية إلا أن تتخذ العديد من الإجراءات والقرارات المصححة لنظامها السائد – وخاصة الجانب الاقتصادي منه – وذلك تماشيا مع التطورات الاقتصادية العالمية ،وبالفعل نجد في هذا الصدد أن العديد من الدول العربية قامت بمجموعة من الإصلاحات الهيكلية **بالإ**ضافة إلى دعم التعاون الاقتصادي العربي من خلال قيام سوق عربية مشتركة فعالة ومدعمة لبر**نامج** تحرير التجارة العربية البينية .

أما فيما بتعلق بالجزائر على غرار الدول العربية الأخرى ، فإنه وانطلاقا من أهداف بر**نامج** الإصلاح الاقتصادي ـــ الذي تنفذه **بالت**عاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير ـــ ورغم العقبات التي تمنع الجزائر– باعتبارها دولة تنتمي إلى مجموعة الدول العربية ـــ فهي تبدي استعدادها للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية من خلال الطلب الذي تقدمت به الحكومة الجزائرية عام 1996 ، والذي كان متبوعا بتقرير مفصل عن وضع وآفاق تطورات المبادلات التجارية الجزائرية على المدى القصير، وهذا كله يندرج ضمن برنامج التعديل الهيكلي الذي التزمت الجزائر بتطبيقه

وبالرغم من أن الجزائر لم تنظم بعد إلى منظمة التجارة العالمية ، وإنما تعتبر كدولة بصفة مراقب فقط إلا أنه من المتوقع انضمامها ، وذلك استنادا للتصريح الصادر عن وزير التجارة الجزائري والذي أكد فيه بأن ملف انضمام الجزائر إلى المنظمة في تطور مستمر، و أضاف موضحا بأن الجزائر أجابت على 258 سؤال سنة 2007 صادر عن الدول الأعضاء بالمنظمة وأن ما تقوم به الجزائر من ترتيبات بالإضافة إلى مبادراتها لتهيئة الأرضية، فكل ذلك بمثابة دليل على الرغبة المتواصلة

للجزائر في الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية ، كما أنه لم يستبعد الأثر الذي سيعود على الجزائر إذا ما تم انضمامها للمنظمة – وكل ذلك نتطرق له في انضمام الدول العربية إلى منظمة التجارة العالمية– .

ومن خلال ما سبق تظهر لنا ملامح إشكالية البحث الأساسية وكذا الأسئلة الفرعية لهذه الإشكالية كما يلي:

إشكالية البحث: وتكمن إشكالية البحث في السؤال التالي :

ما واقع اقتصاديات الدول العربية في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وعلى راسها الجزائر ؟

الأسئلة الفرعية: لابد من الإجابة على بعض الأسئلة التمهيدية للإجابة على الإشكالية :

1- ما هي الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة ؟

2- وماذا نعني بمنظمة التجارة العالمية ؟

3- إلى ماذا توصلت كل من الاتفاقية العامة والمنظمة العالمية ؟

4- ما واقع الاقتصاد العربي، وما هي تحديات انضمام الدول العربية إلى منظمة التجارة العالمية ؟

5- ما موقف الدول العربية من العضوية في منظمة التجارة العالمية؟،و هل استطاعت الجزائر تحقيق شروط الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة؟

الفرضيات

1- الاتفاقية تختص ,بمجال تخفيض التعريفات الجمركية ، بينما المنظمة تشمل مجالات عدة.

2- اعتماد كل من الاتفاقية والمنظمة على قيام مفاوضات عدة، لكن نتائجها تختلف .

3- الاقتصاد العربي عموما شديد التأثر بالمتغيرات الاقتصادية العالمية، وما على الدولالعربية إلا النهوض باقتصاداتها، كأن تعمل معا كدولة واحدة.

4- هناك دول عربية تتمتع بالعضوية في المنظمة وأخرى تحتل صفة مراقب، كما تسعى إلى تحرير أسواقها لأجل تنشيط التجارة العربية البينية.

أهداف الدراسة : ترمي هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف من أهمها :

1- توضيح الانتقال من اتفاقية الجات إلى إنشاء منظمة التجارة العالمية.

2- محاولة معرفة أهم نتائج كل من الاتفاقية والمنظمة.

3- محاولة معرفة الخطوات الإجرائية والشروط المتعلقة بالانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

4- الكشف عن مدى بلوغ الدول العربية في تنفيذ أهدافها.

5- تحديات الدول العربية لأجل الانضمام.

6- توضيح الإجراءات والترتيبات المتخذة من طرف الدولة الجزائرية من أجل الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، وكذا إبراز الانعكاسات المحتملة على الاقتصاد الوطني كنتيجة للانضمام وذلك في الجانبين الإيجابي والسلبي .

أهمية الدراسة :

تحتل هذه الدراسة أهمية بالغة في الوقت الحالي نظرا للتغيرات العميقة التي ظهرت كعولمة الاقتصاد ، وعليه فإنه تكمن أهمية هذه الدراسة في إيجاد موقع للجزائر في النظام الاقتصادي الدولي، وخاصة بعد إعلان منظمة التجارة العالمية كمؤسسة متخصصة في الإشراف على التجارة .

أسباب اختيار الموضوع :

لم يكن اختيار الموضوع. بمحض الصدفة وإنما كان نتيجة عدة اعتبارات موضوعية وذاتية،وهي كما يلي

الاعتبارات الموضوعية:

1- حداثة الموضوع ، خاصة أنه يستقطب اهتمام كافة الناس المختصين منهم والعامة .

2- أهمية الموضوع واقترانه بالإصلاحات الاقتصادية الراهنة .

الاعتبارات الذاتية:

1- الميل الشخصي للمواضيع ذات الصلة بالتجارة الدولية .

2- محاولة المعرفة والغوص في غمار المواضيع المستجدة .

3- الاهتمام والرغبة الملحة للبحث في هذا الموضوع .

منهج الدراسة :

بغية الإلمام والإحاطة بمختلف جوانب البحث وتحليل أبعاده والإجابة على الأسئلة المطروحة تم الاعتماد في هذه الدراسة على الأسلوب التاريخي الوصفي والتحليلي .

خطة البحث :

للإجابة على إشكالية البحث والأسئلة المطروحة وكذا اختبار الفرضيات ، ومن أجل الوصول إلى أهداف الدراسة وتوضيح أهميتها ، فقد تم تناول الموضوع في ثلاثة فصول حيث سبقت هذه الفصول بمقدمة عامة ، وتلتهم أيضا خاتمة عامة كما تتضمن هذه الأخيرة ملخصا عاما عن الموضوع ، متبوعا بأهم النتائج المتوصل إليها وتنتهي ببعض التوصيات والمقترحات المستنبطة من النتائج المذكورة .

وقد تناول الفصل الأول المعنون بالمنظمة العالمية للتجارة OMC ثلاث مباحث، حيث خصص أولها لدراسة الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة GATT من حيث نشأتها وتعريفها وكذا أهم مبادئها وأهدافها، ونتائج الجولات الثمانية للاتفاقية بالتركيز على الجولة الأخيرة نظرا لأهمية نتائجها ، في حين خصص المبحث الثاني للتطرق إلى منظمة التجارة العالمية حيث تناول تعريف المنظمة وأهم مبادئها وأهدافها، مع التطرق لهيكل المنظمة وكذا إجراءات وشروط الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة ، أما المبحث الثالث فقد اختص بتقييم أداء ومستقبل منظمة التجارة العالمية ،من خلال الخوض في مؤتمراتها وأهم إنجازاتها وكذا دعائم قيام المنظمة والتطرق لأهم توجيهاتها مستقبلا .

أما الفصل الثاني والمعنون باقتصاديات الوطن لعربي ،فقد تناول مبحثين , حيث خصص أولها لدراسة الموارد الاقتصادية في الوطن العربي من حيث دراسة الموارد المعدنية العربية و القطاع الزراعي في الدول العربية وكذا القطاع الصناعي في الدول العربية, في حين خصص المبحث الثاني لواقع اقتصاديات دول المغرب العربي والذي تضمن البنية الاقتصادية لدول الإتحاد المغربي و التجارة البينية لبلدان المغرب العربي و تصنيف دول الإتحاد المغاربي حسب بعض المؤشرات الاقتصادية الدولية,

بينما خصص الفصل الثالث لدراسة حالة الجزائر في هذا الموضوع وجاء الفصل بعنوان ترتيبات انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية وانعكاساتها على الاقتصاد الوطني ، قسم الفصل إلى ثلاث مباحث تم تخصيص المبحث الأول منها للخوض في واقع الاقتصاد الجزائري وإصلاحاته ،بينما تطرقنا في مبحث ثاني إلى ترتيبات ومراحل انضمام الجزائر إلى المنظمة ، في حين انفرد المبحث الثالث بدراسة الانعكاسات المحتملة من انضمام الجزائر إلى المنظمة على الاقتصاد الوطني .

الفصل الأول

المنظمة العالمية للتجارة

- **المبحث الأول**: **الاتفـــــــــاقية العـــــــامة للتـــــــعريفـــة الجمركية**.
- **المبحث الثاني**: **منظمة التجارية العالمية كبديل للإتفاقية العامة للتعريفة الجمركية**.
- **المبحث الثالث**: **تقـــــييـــم أداء ومستـقبـــــل التـجـــــارة العـــــالميـة** .

مقدمة الفصل

نظرا لما شهدته الأوضاع الاقتصادية من تدهور بعد الحرب العالمية الثانية، قامت معظم دول العالم بمبادرات عديدة رغبة منها في النهوض بهذه الأوضاع، وانتهت مساعي الدول انعقاد مؤتمر بريتين وودز عام 1944، وما تمخض على هذا الأخير هو إنشاء صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، كما كانت هذه الدول ترقب في إنشاء منظمة تجارية قائمة بذاتها، وذلك دعما للمؤسستين السابقتين الذكر، وكذا استكمالا للركيزة الثالثة للنظام الاقتصادي العالمي ، ولكن باءت أهدافهم بالفشل وذلك بسبب عدم موافقة بعض الدول على هذا القرار، وكذا عدم موافقة الكونغرس الأمريكي على توقيع قرار الإنشاء، وعوضت الدول المشاركة هذا الفشل بتوقيع على اتفاقية سميت" بالاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة" وكانت أهدافها الأساسية تتمثل في التخفيض التدريجي للتعريفات الجمركية ومن ثم إلغائها كلية، كما أنها تقوم على العديد من المبادئ المساعدة لبلوغ أهدافها المسطرة وتحقيقا لهذه الأخيرة قامت الاتفاقية بالعديد من المفاوضات والتي وصلت في مجملها إلى ثمان(08) جولات .

حيث تعتبر الجولة الأخيرة وهي جولة الاورجواي أهم جولة لطول فترتها وكذا نظرا لأهمية النتائج التي تمخضت عنها وفي هذا الشأن يعتبر قيام منظمة التجارة العالمية من أهم نتائج الجولة المذكورة، حيث تعتبر منظمة التجارة العالمية منظمة متخصصة قائمة بذاتها، حيث تهتم بالنهوض بشؤون التجارة العالمية وذلك مع الأخذ بالعديد من المبادئ المسطرة لعمل هذه المنظمة، ومنظمة التجارة العالمية بطبيعتها أنها اشمل من اتفاقية الجات، وذلك بالنظر إلى هيكلها الإداري ومدى شموليته على اختصاصات مختلفة ومجالات عديدة تخص الحياة الاقتصادية العالمية، وهذا ما يؤكد وجود اختلافات عديدة بين المنظمة والاتفاقية، وما يمكن قولها هو أن منظمة التجارة العالمية منذ إنشائها عقدت العديد من المفاوضات والمؤتمرات من اجل إنجاح سير عملها في تجسيد الأهداف المسطرة لها، وتعمل منظمة التجارة العالمية حاليا على تعميق إلزامية الدول لشروطها وكذا توسيع مجالات اهتماماتها.

ويتم التطرق لكل ما سبق في هذا الفصل وذلك في ثلاث مباحث، حيث يخصص المبحث الأول للتعرف على الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية و التجارة وكل ما نتج عنها، أما المبحث الثاني فيتم فيه التطرق لكل ما يتعلق بمنظمة التجارة العالمية وذلك باعتبارها بديلة للاتفاقية التعريفة الجمركية في القيام بمهامها، أما المبحث الثالث فقد خصص لتقييم أداء المنظمة، وذلك فيما يتعلق بأهم الانجازات وكذا المؤتمرات التي شملتها، كما يتم من خلاله تسليط الضوء على التوجهات المستقبلية لمنظمة التجارة العالمية.

المبحث الأول: الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية و التجارة

لقد كان اتفاق الدول بشان التوقيع على الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة كحل بديل لفشل مساعيهم في إنشاء منظمة تجارة قائمة بذاتها، وكذا من اجل النهوض بالوضع الدولي، وعرفت هذه الاتفاقية باسم "اتفاقية الجات" ويرمز لها بال"GATT"، ومنذ إدراج هذه الاتفاقية حيز التطبيق تمكنت من القيام بالعديد من المفاوضات بحثا على تخفيض التعريفات الجمركية ثم إلغائها تماما، حيث وصل عدد المفاوضات إلى ثمان جولات كان أولها جولة جنيف عام1947.

والجدير بالذكر إن الجولات الست الأولى جاءت تهدف إلى تخفيض تدريجي للتعريفات الجمركية، بينما جاءت الجولة الأخيرة متضمنة العديد من الأهداف، وقد تمخض عنها أيضا نتائج جد مهمة .

وسنقوم بالتطرق لكل ما سبق فيما يخص الاتفاقية، وذلك بالخوض في أهم مبادئها وأهدافها، ثم نعرج على نتائج الجولات الثمانية للاتفاقية، وبأكثر تركيز على الجولة الأخيرة نظرا لأهمية ما نتج عنها على الأوضاع الاقتصادية العالمية.

المطلب الأول: نشأة ومفهوم الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة

إن الأوضاع التي سادت دول العالم بعد الحرب العالمية الثانية استدعت اهتمام هذه الأخيرة . وبخاصة الدول الغنية منها . بتحرير التجارة الخارجية ، من خلال رفع القيود الجمركية المعرقلة لحركة التجارة بين أسواق الدول المختلفة ، وانتهت الجهود المبذولة لأجل ذلك بتوصل إلى ما يعرف " بالاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية و التجارة "[1]

الفرع الأول : الظروف التاريخية لنشأة الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة "GATT"

نضرا للأوضاع المتدهورة بصفة عامة و الاقتصادية بصفة خاصة التي سادت العالم . وهو ما أدت إليه الحرب العالمية الثانية . تم اللجوء لانعقاد مؤتمر بريتن وودز، حيث تمخض على هذا الأخير عدة اتفاقيات انتهت بإنشاء صندوق النقد الدولي ويهتم بإدارة النظام النقدي الدولي ، وكذا البنك الدولي للإنشاء و التعمير و الذي يتولى إدارة النظام المالي الدولي ، لكن لم يحصل الاتفاق بشأن إنشاء منظمة عالمية للتجارة التي كان من المنتظر إن تشرف إلى جانب هاتين الهيئتين على إدارة الاقتصاد العالمي ، حيث أن الولايات الأمريكية المتحدة ورقبة منها في إعادة ترتيب الأوضاع والاقتصادية الدولية تقدمت حكومتها باقتراح للبدء في مفاوضات

---

[1] أسامة المجدوب، **العولمة ولإقليمية: مستقبل العلم العربي في التجارة الدولية**، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الثانية، 2001، مصر، ص.ص 176-147

"GATT": هي اختصار لتسمية الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة بالغة الإنجليزية، حيث تم أخذ الحرف الأول من كل كلمة من العبارة التالية :"**G**ènèral **A**greement on **T**ariffs and **T**rade".

دولية تجارية تهدف إلى تحرير تجارة دولية من القيود المفروضة عليها، وبناءا على توصية أصدرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة تم عقد مؤتمر دولي للتجارة والتوظيف بلندن عام 1946.

وبدأت أعمال المؤتمر المذكور في جنيف وذلك عام 1947، واختتمت في هافانا وكان ذلك عام 1948، حيث صدر على هذا المؤتمر وثيقة عرفت باسم "ميثاق التجارة الدولية "إذ أنما تهدف إليه هذه الوثيقة هو وضع الأسس الموصلة لاتفاقية التجارة الدولية وكذا العمل على إنشاء منظمة للتجارة العالمية، ونتبع المراحل التاريخية لهذا الميثاق من خلال النقاط التالية :

رغم أن المؤتمر الدولي ـ الذي أسفر في النهاية على ميثاق هافانا ـ انعقد في الأساس بناء على مبادرة أمريكية، إلا أن الإدارة الأمريكية قامت وقت إذ بسحب موافقتها المبدئية على الميثاق وتجميد عرضه على الكونجرس للمصادقة عليه، واستمر هذا الموقف الأمريكي الغامض حتى عام 1950 حيث شهد هذا التاريخ الرفض الرسمي للإدارة الأمريكية بالتصديق على الوثيقة، وخاصة الجزء الخاص بإنشاء المنظمة للتجارة الدولية خوفا من أن يؤثر ذلك على السيادة الأمريكية للتجارة الخارجية أو المساس بمصالحها الخاصة، ورغم هذا الرفض إلا أنها كانت في نفس الوقت تهدف إلى توقيع اتفاقية شاملة لتحرير التجارة الدولية السلعية من القيود المعيقة لتدفقها بين الدول، وسعيا لتحقيق هذا الغرض دعت الإدارة الأمريكية إلى عقد مؤتمر دولي كان ذلك في جنيف عام 1947 ـ حيث أن هذا كان قبل طرح وثيقة "ميثاق هافانا"ـ، وهذا إن دل على شيء إنما يدل على الأسلوب الأمريكي المعروف بالتحرك في مسارين أو أكثر في آن واحد تحقيقا لنفس الهدف[1].

ثانيا: ميثاق هافانا ونشأة الاتفاقية متعددة الأطراف

لقد ضم المؤتمر الدولي في بدايته ثمانية عشرة (18) دولة وارتفع العدد إلى أن وصل ثلاث وعشرون (23) دولة، كانت تتفاوض حول اتفاقية دولية لتحرير التجارة لتكون بمثابة ترتيب مؤقت لحين اتضاح موقف الدول من المصادقة على ميثاق هافانا، فبدأت المفاوضات على أساس ثنائي لتبادل التنازلات الجمركية على السلع المختلفة وبعدها جمعت كافة الاتفاقيات الثنائية

التي تم التوصل إليها لتشكيل اتفاقية شاملة متعددة الأطراف لتحرير التجارة في السلع ، إذن فمع وجود الرفض الأمريكي للمصادقة على ميثاق هافانا معيقا للجهود الهادفة لإنشاء منظمة تجارة دولية – كما تم توضيحه فيما سبق –

[1] أسامة المجدوب، **(مرجع سابق)**، ص. ص 147-148

إلا أن تلك الاتفاقية تعتبر ثمرة تخطيط الدول الصناعية الكبرى بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية حيث جاءت وفقا لما أرادته وتلبية لمصالحها ، وسميت هذه "الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة"[1]

الفرع الثاني : التعريف وكيفية الانضمام للاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة

أولا : تعريف الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة "GAAT"

هي عبارة عن اتفاقية دولية متعددة أبرمت في 30أكتوبر 1947 وبدأ العمل بالاتفاقية عام 1948[2]، حيث تتضمن حقوق والتزامات عقدت بين الدول الموقعة عليها و التي تعرف اصطلاحا الأطراف المتعاقدة وتهدف إلى تحرير التجارة الدولية السلعية من القيود المعيقة لحركتها[3]

وكلمة الـ" GATT" :هي اختصار لتسمية الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية و التجارة باللغة الإنجليزية حيث تم اخذ الحرف الأول من كل كلمة من العبارة التالية: Général Agreement Tariffs and Tarde

إن ظهور هذه الاتفاقية و بروزها حيز الوجود كان بهدف التنظيم المؤقت للمبادلات الدولية التجارية مع تعثر الاتفاق بشأن إنشاء منظمة تجارة عالمية أصبحت هذه الاتفاقية الركيزة الثالثة للنظام الاقتصادي العالمي تركز اهتماماتها أساسا في :

- التفاوض بشان التخفيض الجمركي فيما يتعلق بصادرات الدول الأعضاء التي ترغب في تخفيض الرسوم الجمركية التي تفرضها الأطراف الأخرى على صادراتها ونفس الأمر فيما يتعلق بالواردات حيث يعطي العضو فرصة للعدول عن للتخفيضات الممنوحة منه مهما كانت الظروف التي أجبرته على ذلك.
- التزام الأطراف المتعاقدة في الاتفاقية بالامتناع عن فرض رسوم أخرى غير الرسوم الجمركية.
- عدم جواز فرض قيود جمركية إلا في حالات استثنائية إذا تم منح ميزة إلى دولة سواء كانت عضو في الاتفاقية أم لا من طرف دولة عضو في الاتفاقية –قد تكون الميزة عبارة عن تخفيض جمركي أو غير جمركي – فلابد أن يتمتع باقي الدول الأطراف في الاتفاقية بهذه الميزة[4]

[1] أسامة المجدوب، (المرجع السابق)، ص – ص،148-149

[2] بسام الحجار،العلاقات الإقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2003، لبنان، ص 223.

[3] إعداد فريق من خبراء المنظمة، إشراف عبد القادر فتحي لاشين، الإتفاقية العامة للتجارة في الخدمات وعلاقاتها في قطاع النقل في الدول العربية، منشورات المنظمة العالمية للتنمية الإدارية، 2005، مصر، ص 50.

4 عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي، الجات ... الهدف والغاية: رؤية من منظور تاريخ العالم الإقتصادي، دار الفكر الجامعي، 2003، مصر، ص – ص، 28-29.

ثانيا: الانضمام إلى "GATT"

هناك طريقتين للانضمام إلى الجات و تصبح الدولة طرفا فيها وهما:

1-**الطريقة الأولى**: هو ما تضمنته المادة 33 من اتفاقية الجات حيث يشترط موافقة ثلثي الأطراف المتعاقدة وهذا بعد التفاوض حول الحواجز الجمركية غير الجمركية مع الأطراف المتعاقدة تحقيقا للمبدأ الأول للاتفاقية – هو الدولة الأولى بالرعاية- و هذا ما يطلق عليه مفاوضات تأشيرة القبول.

2-**الطريقة الثانية**: هو ما تنص عليه المادة 26 من الاتفاقية في الفقرة الخامسة وتخص به الدول الحديثة العهد بالاستقلال ومفادها أن هذه الأخيرة تابعة للجات باعتبارها الدولة الأم مبدئيا حيث بإمكان الدول المعنية أن تصبح طرفا متعاقدا في الجات بمجرد إن تتكفل بها البلد الأم –أي إنها تكسب التبعية بحكم القوة-ويعني هذا أن الدول حديثة العهد بالاستقلال اكتسبت حق التعاقد دون تأشيرة القبول.

وقد تطور عدد البلدان المتعاقدة في الجات منذ إنشائها عام1947حيث بلغ23دولة بينما وصل عام 1967 إلى 48دولة وازداد هذا العدد بمرور السنين ولمزيد من التوضيح نجد تتبع هذا التطور-موضحا في الجدول رقم(01)[1]

و كما للدول الحق في الانضمام للجات فانه من حقها أيضا طلب الانسحاب منها. ويكون ذلك بطلب الانسحاب كتابي إلى السكرتارية العامة ويصبح الانسحاب ساري المفعول بعد ستة 6 اشهر من تقديم الطلب ومثال ذلك انسحاب سوريا من الاتفاقية عام 1951[2]

1 سامية فلياشي، الإنتقال من GATT إلى OMC وأثرها على اقتصاديات الدول النامية،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية فرع نقود ومالية، 2000، جامعة الجزائر،ص – ص، 61-61.

2 ناصر دادي عدون، محمد متناوي،الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة: أسباب الإنظمام، النتائج المرتقبة ومعالجتها، دار المحمدية العامة،2003، الجزائر،ص 21.

الجدول رقم :1

تطور عدد الأطراف المتعاقدة في الجات خلال الفترة "1947-1995"[1]

السنة	عدد الدول المتعاقدة
1947	23
1967	48
1979	99
1992	105
1994	118
1995	133 (حتى شهر مارس 1995)

المصدر: المنظمة العالمية للتجارة OMC.

المطلب الثاني: مبادئ وأهداف "GATT"

رغم إن هذه الاتفاقية ليست منظمة عالمية لا من حيث الجانب الشكلي ولا القانوني إلا إن هذا لا يمنع من وجود مجموعة من المبادئ و القواعد التي تقوم عليها وذلك من اجل الوصول إلى الأهداف المسطرة لها ومن خلال هذا المطلب سنتطرق لأهم هذه المبادئ والأهداف كالتالي

الفرع الأول: أهداف GATT

لقد جاءت اتفاقية الجات لتكون السبيل لدول العالم المتعاقدة في تحقيق العديد من الأهداف كان أهمها متمثلا فيما يلي:[2]

أولا: العمل على رفع مستويات معيشة الأطراف المتعاقدة .

ثانيا: الوصول إلى مستويات التوظيف الكامل.

ثالثا: زيادة مستويات الدخل القومي الحقيقي و تنشيط الطلب الفعال

رابعا: الاستغلال الأمثل للموارد العالمية من خلال التوسع في الإنتاج و التجارة الدولية السلعية.

خامسا: سهولة النفاذ لأسواق المنتجات والمواد الأولية

1 سامية فلياشي،(المرجع السابق)، ص 59.

2 محمد محمد علي إبراهيم، الجات: الآثار الإقتصادية لإتفاقية الجات، الدار الجامعية، الطبعة الأولى،2003، مصر، ص 24.

سادسا: مساعدة الدول الأقل نموا في الوصول إلى الأسواق الدول المتقدمة لتصريف فائض إنتاجها من السلع المصنعة ونصف المصنعة حيث يتم تحقيق الأهداف العامة السالفة الذكر والاعتماد عليها بغية الوصول للهدف الأساسي لها والمتمثل في:

- زيادة حجم التجارة الدولية وإزالة القيود المحلية من خلال تخفيض القيود الكمية والجمركية كما أن الجات اختارت عدة مبادئ تحم مسيرتها نحو تحقيق أهدافها[1]

الفرع الثاني : المبادئ التي تقوم عليها الجات :

تحقيقا للأهداف التي وجدت لأجلها الاتفاقية اتفقت الأطراف المتعاقدة على الالتزام بمجموعة من المبادئ واحترمها ضمانا لإزالة كافة القيود والحواجز المعرقلة لحركة التجارة الخارجية بين الدول المتعاقدة وكانت هذه المبادئ متمثلة في ما يلي :

أولا : مبدأ الدولة الأكثر رعاية

وهو ما نصت عليه المادة الأولى من الاتفاقية وحسب هذا المبدأ فان أي ميزة أو معاملة تفضيلية تمنحها الدولة المتعاقدة إلى دولة أخرى سواء كانت متعاقدة ففي الاتفاقية أم لا يجب أن تعمم على باقي الدول المتعاقدة في الاتفاقية ويقوم هذا المبدأ على شرطين أساسين وهما :

01- شرط الأمة المفضلة: ومضمونه أن الصلاحيات التي تقدم إلى بلد متعاقد يجب أن تشمل باقي الدول المتعاقدة الأخرى، دون أي قيد أو شرط.

02- شرط المعاملة الوطنية: ومضمونه أن كل الدول المتعاقدة يجب ان تعامل الواردات من الدول المتعاقدة الأخرى بنفس معاملة المنتجات الوطنية من حيث الضريبة المطبقة والقوانين الداخلية الأخرى.[2]

ثانيا: مبدأ الحماية من خلال التعريفة الجمركية

ويعني مضمون هذا المبدأ أن ها الإجراء الوحيد المسموح به لحماية السلع الوطنية هو التعريفة الجمركية فقط، أما عن الإجراءات الغير المسموح بها نذكر مثلا: تجنب دعم الصادرات لأن ذلك قد يلحق الضرر بطرف متعاقد آخر.

1 محمد محمد علي إبراهيم، (المرجع السابق)، ص 24.

2 ناصر دادي عدون، محمد متناوي، (المرجع السابق)، ص – ص، 15-16.

ثالثا: مبدأ التمكين

وهذا ما نصت عليه المادة 36 من الاتفاقية وجاء هذا المبدأ تأكيد على ذلك، ومقتضاه هو منح استثناءات للدول النامية لتمكينها من النفاذ لأسواق الدول المتقدمة.

رابعا: مبدأ عدم ممارسة سياسة الإغراق

وهو ما جاءت به المادة 6 من الاتفاقية، ومفاد هذا المبدأ هو منع بيع السلع في سوق التصدير- أي تصديرها- بسعر أقل من سعر البيع في بلدها، وهو ما يعني سياسة الإغراق-

خامسا: مبدأ اليود الكمية على الواردات

أقرت الاتفاقية منع الدول المتعاقدة من فرض القيود الكمية على الواردات لأنها تشكل العائق الأكبر للمعاملات التجارية الدولية، وبمعنى آخر أنها تزم الدول المتعاقدة بعدم اللجوء إلى استخدام قيود غير جمركية على الواردات من دول متعاقدة أخرى[1] .

سادسا: الالتزام بالمعاملة التجارية التفضيلية للدول النامية

وهو ما تضمنته المادة 18 من الاتفاقية، ومفادها هو السماح للدول النامية بحماية صناعاتها الناشئة من خلال تمتعها بإجراءات إضافية تسمح لها بتعديل هيكل التعريفة الجمركية بما يوفر الحماية اللازمة لقيام صناعة معينة لديها وكذا يمكنها من استخدام قيود كمية لاحتواء الخلل في ميزان المدفوعات[2].

هذه هي أهم المبادئ المتضمنة للالتزامات الأساسية التي جاءت بها GATT والتي تسعى من خلالها إلى تحرير التجارة الدولية وفق أهداف الدول الصناعية الكبرى، لكن النداءات المتكررة للدول النامية أرغمت الأطراف المتعاقدة على إعادة النظر في مبادئ الاتفاقية، وهو ما نتج عنه مجموعة الاستثناءات من المبادئ لصالح الدول النامية، وهي ما سيتم التطرق لها بالتركيز على أهمها.

الفرع الثالث: أهم الاستثناءات التابعة لمبادئ الاتفاقية

إن الالتزام بكل المبادئ من قبل جميع الأطراف المتعاقدة دون استثناء لا يخدم كل الأطراف، بل قد يلحق الضرر ببعض الأطراف، وخاصة الدول النامية وذلك لأن منتجاتها غير قادرة على منافسة منتوجات الدول الصناعية الكبرى، غير أن مبادئ الاتفاقية في مضمونها أهملت المواد الأولية والتي تصدرها الدول النامية، وكنتيجة لنداءات هذه الأخيرة المتواصلة تم الاتفاق على مجموعة استثناءات نذكر أهمها كما يلي:

1 سامية فلياشي، (مرجع سابق)، ص – ص، 64-65

2 ناصر دادي عدون،محمد متناوي، (مرجع سابق)، ص16.

أولا: الاستثناء المتعلق بنظام الحصص الكمية

مما جاء في المادة 12 من اتفاقية GATT أنه بإمكان أي طرف متعاقد تقييد تجارته الخارجية باستعمال نظام الحصص الكمية لأجل تصحيح الخلل الكبير في ميزان المدفوعات، وذلك بشرط أن يتم التخفيض التدريجي لهذه القيود وصولا لإلغائها مع زوال الظروف التي استدعت اللجوء إليها.

ثانيا: الاستثناء المتعلق بالإجراءات الوقائية

من مضمون المادة 19 من الاتفاقية انه بإمكان أي طرف متعاقد اللجوء إلى الإجراءات الوقائية بشرط أن يكون ذلك بهدف حماية الصناعة المحلية، والحالة التي يتم فيها هذا اللجوء هو حدوث تدفق مفاجئ وضخم للواردات من سلع معينة وأن هذا الأخير يلحق الضرر بالمنتجين المحليين، وتطبق هذه الإجراءات الوقائية بفرض قيود تجارية على هذه السلع مع انعدام التمييز بين الدول المتعاقدة[1].

ثالثا: الاستثناء المتعلق بتقييد الواردات

بإمكان أي طرف متعاقد أن يفرض قيود على وارداته وهذا في حالة تدهور الاحتياطات النقدية لهذا البلد المعني، ويستعمل هذه القيود لإعادة رفع هذه الاحتياطات والحصول على التوازن في ميزان مدفوعاته سواء كان حالة انخفاض محسوس أو أنه انخفاض شديد.

رابعا: الاستثناء المتعلق بالمنتجات الزراعية الواردة

يسمح لأي بلد متعاقد استعمال قيود كمية فيما يخص حماية الزراعة وذلك بهدف إعادة الاستقرار للأسواق الدولية للمنتجات الزراعية، إذا ما وصلت إلى وضعية حرجة بسبب تدهور أسعار المنتجات الزراعية المحلية الناتجة على زيادة أسعار الواردات من هذه المنتجات، وفي هذه الحالة تفرض قيود كمية على الواردات من هذه المنتجات.

خامسا: الاستثناء المتعلق بإنشاء فرع صناعي

يسمح للدول النامية باستعمال القيود الوجهة لتسهيل عملية إنشاء فرع لصناعة معينة بهدف رفع المستوى المعيشي العام لمجتمعاتها[2].

ورغم ما تقدم ذكره من الاستثناءات إلا أن GATT تعتبر مصدر لمخاوف الدول النامية حيث:

[1] ناصر داوي عون، محمد متناوي، (المرجع سابق)، ص-ص، 17-18.

[2] ناصر دادي عدون، محمد متناوي، (المرجع السابق)، ص-ص، 18-19.

- التأخر التكنولوجي في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة، يثير مخاوفها من الدخول م هذه الدول في اتفاقيات ملزمة بخصوص التبادل التجاري.
- نقص المعلومات الخبرات في الدول النامية مقارنة مع الوضع في الدول المتقدمة.
- الخبرة السابقة للدول النامية في تعاملاتها مع الدول المتقدمة واستغلال هذه الأخيرة لخيرات الدول النامية دون النظر إلى مصلح هذه الدول، بل كان الهدف هو إستترافها إلى آخر قطرة – وهذا ما رسخ في الأذهان على طبيعة ونتيجة التعامل مع الدول المتقدمة سواء في التجارة أو غيرها –[1].

المطلب الثالث: نتائج جولات GATT التي سبقت الأورجواي

شهدت الاتفاقية – منذ نشأتها عام 1947 وحتى عام 1993 – عقد ثمان جولات، حيث كان هدف هذه الجولات أو المفاوضات متعددة الأطراف هو التوصل إلى اتفاق حول المزيد من التخفيض في التعريفات الجمركية، وفي هذا المطلب سنتطرق لجولتين من الجولات السبع التجارية – باستثناء الجولة، وهي جولة الأورجواي والتي سنخصص لها مطلب بأكمله نظرا لأميتها وأهمية النتائج التي انبثقت عنها.

الفرع الأول: عرض وتقييم جولة كيندي – بسويسرا –

تم عقد وتوقيع هذه الجولة في يماي عام 1964 واستمرت حتى جوان عام 1967 بمشاركة 62 دولة، وسميت هذه الجولة" بجولة كيندي" رغم انعقادها في جنيف بسويسرا وذلك اعترف بمجهودات الرئيس الأمريكي "جون كيندي" في مجال التجارة الدولية، وتم توقيع البيان الختامي لهذه الجولة بمدينة جنيف حيث تضمنت الجولة من خلال مفاوضاتها مجموعة من الإجراءات التي سنذكرها فيما يلي:

أولا: الإجراءات التي تضمنتها جولة كيندي

نظرا لتزامن هذه الجولة مع ظهور المجموعة الاقتصادية الأوربية واتفاقها على انتهاج سياسة جمركية موحدة وأيضا الأثر الذي طبع هذا الحدث على مجرى المفاوضات فقد اعتمدت هذه الجولة ولأول مرة عدة إجراءات كان أهمها:

1- **في مجال السلع الصناعية**: تم الاتفاق على تخفيض الضرائب الجمركية المطبقة على السلع الصناعية بنسبة 50%، مع مراعاة الاستثناءات الخاصة بالدول المتعاقدة والمشاركة في المفاوضات.

[1] صلاح عباس، **العولمة في إدارة المنظمات العالمية**، مؤسسة شباب الجامعة، 2003، مصر، ص 34.

2- في مجال المنتجات الزراعية: في هذا الخصوص تم رفض تخفيض الضرائب الجمركية بنسبة 50%، واعتمد على ثلاثة أنواع للمنتجات الزراعية عند التصنيف وهي:

أ- المنتجات الأولية: حيث عملت المفاوضات على إدراجها ضمن الاتفاقيات العامة.

ب- المنتجات الاستوائية: حيث تم التفاوض في هذا الشأن في شكل ثنائي وخصصت الحبوب والألبان واللحوم للتفاوض بشأنها في إطار الاتفاقية العامة.

ج-المنتجات الزراعية الأخرى: لم يؤدي التفاوض بخصوصها إلى نتيجة نهائية، وعلى العموم لقد تم الاتفاق على تخفيض جمركي بنسبة 25% على بعض المنتجات الزراعية[1].

03- في مجال المنسوجات القطنية: تم التوصل إلى ترتيب المنتوجات القطنية طويلة الأجل بهدف توسيع تجارتها[2].

04- في مجال الحواجز غير التعريفية: لقد عمل الأطراف المتعاقدة على تحديد الحواجز شبه التعريفية والغير تعريفية التي يجب أن تكون محل للتفاوض، حيث توصل الأطراف إلى اتفاق حول مكافحة الإغراق.

ثانيا: نتائج جولة كيندي

مما تمخض عن مفاوضات الأطراف في هذه الجولة هو مجموعة من النتائج التي كانت في معظمها لصالح الدول المتقدمة، رغم مشاركة العديد من الدول النامية، وتمثلت أهم هذه النتائج فيما يلي:

1- الاتفاق حول قانون مكافحة الإغراق: لأول مرة في تاريخ جوالات المفاوضات المتعددة للأطراف تم تقديم قانون خاص بمكافحة الإغراق للمصادقة عليه من قبل الأطراف المشاركة في هذه الجولة، وتمت المصادقة على هذا القانون فعلا حيث أصبح ساري المفعول ابتداء من جويلية عام 1968.

2- الاتفاق حول المنتجات الصناعية: تم إحلال قاعدة التخفيض الجمركي بنسب محدودة على أساس المجموعات السلعية، حيث بلغ متوسط التخفيض حوالي 35% على السلع الصناعية.

3- الاتفاق حول المنتجات الزراعية: نتيجة الاتفاق بين الدول المستوردة ونظيرتها – أي الدول المصدرة – تم توصيل إلى تحديد سعر عالمي ثابت للمنتجات الزراعية.

[1] ناصر دادي عدون، متناوي محمد،(المرجع السابق)، ص-ص، 23-24.

[2] محمد محمد علي إبراهيم، (المرجع السابق)، ص32.

4- **الاتفاق حول موضوع التجارة والتنمية:** أخذت الدول النامية بعين الاعتبار في هذا المجال بالتطرق لأحقيتها في المعاملة التفضيلية، حيث نص الاتفاق على ما يلي:" على الدول المتقدمة أن تولي لي عناية خاصة بتخفيض التعريفة الجمركية على منتجات الدول النامية وتجبن عراقيل جديدة أمامها، كما عليه التعهد بتمكين الدول النامية من استخدام إجراءات خاصة لتشجيع تجارتها وتنميتها[1].

ورغم ما جاء به هذا التصريح من إلزام للدول المتقدمة على احترام الدول النامية وكذا رغم الزيادة الملحوظة لعدد الأول المشاركة في هذه الجولة، إلا أن نتائجها عادت بالفائدة على الدول المتقدمة دون الدول النامية.

الفرع الثاني: عرض وتقييم جولة طوكيو – بسويسرا –

انعقدت هذه الجولة في سبتمبر عام 1973 ودامت سن (06) سنوات حيث انتهت مناقشتها عام 199 بمشاركة 102 دولة، وأطلق على هذه الجولة اسم "طوكيو" لأنه تم الإعلان على انعقادها وبدايتها في العاصمة اليابانية "طوكيو"، ونظرا لتزامن انعقاد الجولة مع ظروف اقتصادية دولية صعبة أهمها انهيار نظام **بريتن وودز** أدرجت مسائل لأول مرة ضمن اهتمامات مفاوضات جولة طوكيو.

أولا: محتوى جولة طوكيو

تضمن جدول أعمال هذه الجولة مجموعة من المواضيع البالغة الأهمية وذلك رغبة في مواصلة العمل على تحقيق المزيد من الحرية في التجارة الدولية، حيث تم التطرق إلى المواضيع التالية:

1- الإطار القانوني للتجارة الدولية والعوائق الفنية التي تواجهها.
2- أنظمت الإعانات المالية والتعويضات.
3- تخفيض أو إزالة الحواجز الجمركية والغير جمركية.
4- اعتماد المعاملة التفضيلية للمنتجات الاستوائية، والتطرق إلى التجارة في منتجات الألبان ومشتقاتها.
5- إدماج أكبر عدد ممكن من الدول وقبولها في الاتفاقية، من أجل إنجاح المفاوضات.
6- التقييم الجمركي.

[1] ناصر دادي عدون، محمد متناوي، (المرجع السابق)، ص- ص، 24-25.

وبعد مناقشة العديد من المواضيع في هذه الجولة والتي تم ذكر أهمها سلفا، خرج المتفاوضون بمجموعة من النتائج والتي انتهت عليها الجولة، نذكر أهمها في التالي[1].

نتائج جولة طوكيو

لقد أسفرت الجولة على وثيقة إعلان طوكيو التي شملت العديد من الاتفاقيات الرامية إلى تحرير التجارة الدولية من الحواجز التعريفية والغير التعريفية حيث وصلت التخفيضات الجمركية إلى 33%، فضلا عن معالجتها لجانب من المشاكل المتعلقة بالتبادل التجاري الدولي وتقوية النظام القانون لاتفاقية GATT، ومن بين أهم الاتفاقيات التي تم التوصل إليها نذكر[2]:

1- **اتفاق الدعم والضرائب التعويضية:** وتضمن عدم اتخاذ إجراءات تعويضية للحماية حيث تم التوصل إلى إمكانية استخدام الدول لسياسة الإعانات أو الضرائب الموازية، بشرط عدم التأثير على التجارة الخارجية للدول الأخرى.

2- **اتفاق إجراءات تراخيص الاستيراد:** لقد حددت الاتفاقية الضوابط الكفيلة بعدم استخدام مثل هذه التراخيص كوسيلة لتقييد الواردات التي من شأنها إعاقة التجارة الدولية.

3- **اتفاق المشتريات الحكومية:** يقصد بالمشتريات الحكومية " تلك القطاعات السلعية التي تحتكرها الدولة عن طريق الاستيراد"، وفي هذا الشأن تضمن الاتفاق قواعد تحدد كيفية دعوة الشركات للمشاركة في المناقصات دون التمييز بين الموردين المحليين والموردين الأجانب[3].

4- **اتفاق احتساب قيمة الجمارك:** وذلك على أساس القيمة الواردة في بوليصة الشحن، أو فاتورة السداد دون اللجوء إلى التقدير الجزافي بقيمة السلعة المستوردة، مع بدأ العمل بها في أول جانفي عام 1981.

5- **اتفاقية التجارة في الطائرات المدنية:** وتخص إلغاء كافة الرسوم والتعريفات المفروضة على كافة أنواع الطائرات المدنية، وذلك اعتبارا من أول جانفي 1980.

6- **اتفاق مكافحة الإغراق:** وهو ما تم التوصل إليه في جولة كيندي حيث تم تطويره وتفسير أحكامه بصورة تفصيلية في جولة طوكيو، حيث تقرر إضافة الضرائب في مثل هذه الحالة.

---

[1] ناصر دادي عدون، محمد متناوي، (المرجع السابق)، ص – ص، 26- 27.

[2] عبد المطلب عبد الحميد،الجات وآليات منظمة للتجارة العالمية من الأرجواي لسياتل وحتى الدوحة،الدار الجامعية، مصر، الطبعة الأولى،2006 ص43.

[3] ناصر دادي عدون، محمد متناوي، (المرجع السابق)، ص – ص، 26-27.

7- **اتفاق القيود الفنية على التجارة:** وتتعلق بالإجراءات التي تتخذها الدول بأغراض أمنية أو صحية أو بيئية، وتلزم الاتفاقية الدول الأعضاء عند استخدامها لمثل هذه الإجراءات ضمان عدم عراقيل غير ظرورية أمام تدفق تجارة الدول الأخرى إلى أسواقها[1].

8- **اتفاق اللحوم والثروة الحيوانية:** وتهدف الاتفاقية إلى تحرير وتوسيع نطاق التجارة في هذا المجال.

9- **اتفاق الألبان ومشتقاتها:** وغرضها أيضا هو توسيع نطاق التجارة الدولية في هذه المنتجات.

وهكذا فإن ما يلاحظ على جولة طوكيو أنها مهدت الطريق بشكل كبير لترسيخ دعائم النظام التجاري العالمي، وعملت على ذلك فعلا من خلال ما نصت عليه من اتفاقيات وتأتي بعدها جولة الأورجواي لتكمل ما بدأته جولة طوكيو، وهو ما سنقوم بالتطرق له من خلال المطلب الآتي الذي يسلط الضوء على ما جاء في جولة الأورجواي من نتائج جد هامة ومدعمة لتحرير النظام التجاري العالمي.

المبحث الثاني: منظمة التجارة العالمية كبديل لاتفاقية "GATT"

بهدف تنظيم وتسيير الاقتصاد الدولي وتوسيع نطاق المبادلات التجارية الدولية وزيادة حجم تدفقات السلعية بين دول العالم حددت المنظمة إطار تنظيمي يتكون من هيئات وأجهزة تقوم من خلاله بتنظيم هياكلها ووظائفها وذلك كما نصت عليه الوثيقة الختامية لجولة الارجواي الموقعة بمراكش والتي تضمنت 16 بند يتعلق بنشاط المنظمة وهياكلها .

وعلى ضوء هذه الدراسة نتطرق من خلال هذا المبحث الذي نقسمه إلى ثلاثة مطالب أولها يعني بتعريف بمنظمة التجارة العالمية ومبادئها وأهدافها, والثاني يضم الهيكل التنظيمي للمنظمة أما المطلب الثالث يضم الإجراءات وشروط الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة.

المطلب الأول: تعريف مبادئ وأهداف منظمة التجارة العالمية

لقد جاء ميلاد منظمة التجارة العالمية استجابة لما تم إقراره . في مؤتمر مراكش بالمغرب . بضرورة إنشاء كيان دولي جديد يتمتع بالشخصية الاعتبارية للمنظمات الدولية يختص بالإشراف على تنفيذ كافة الاتفاقات التي بلغ عددها 28 اتفاقية[2].

[1] عبد المطلب عبد الحميد، (المرجع السابق)، ص – ص، 43-44.

2 إسماعيل عبد المجيد المحيشي, التوجهات المستقبلية لمنظمة التجارة العالمية: الفرص والتحديات أمام الدول العربية, منشورات المنظمة العربية الإدارية, 2007 , مصر, ص62.

الفرع الأول: تعريف وموقع منظمة التجارة العالمية في النظام الاقتصادي العالمي

إن ما يلاحظ بعد ظهور منظمة التجارة العالمية هو تغير الخريطة الاقتصادية العالمية, وذلك لاعتبار المنظمة على أنها الركيزة الثالثة للنظام الاقتصادي العالمي إلي جانب صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير, حيث يشرف كل منهما وعلى التوالي على النظامين العالميين النقدي والمالي بينما المنظمة فهي تشرف على النظام التجاري العالمي, وتعمل بقواعده[1].

أولا: تعريف منظمة التجارة العالمية

يمكن تعريف منظمة التجارة العالمية بأنها " جهاز دولي يتعامل مع قواعد التجارة الدولية حيث تهدف إلى تحرير التجارة بين الدول من خلال شروط عادلة ومتساوية, ولأجل تحقيق هذا الهدف تشجيع المنظمة الدول على الدخول في مفاوضات من اجل تخفيض التعريفات الجمركية وإزالة العوائق التي تقف في طريق التجارة العالمية"[2]، تأسست المنظمة بموجب اتفاقية مراكش عام1994 ودخلت حيز التطبيق في الأول من جانفي عام 1995 ويوجد مقرها في جنيف بسويسرا[3] .

ثانيا: موقع منظمة التجارة العالمية على الخريطة الاقتصادية

تسعى المنظمة العالمية للتجارة من خلال مختلف أجهزتها ولجانها المتعددة إلى تحرير التجارة العالمية ووضع القواعد والنظم والأسس التي تعمل على تنمية هذه التجارة بين الدول الأعضاء وذلك من خلال المفاوضات, كما تقوم بتنفيذ هذه القواعد مع المتابعة والإشراف وتعمل أيضا على حل المنازعات التي قد تقع بين الدول الأعضاء فيها.

[1] بهاجرات لال ذاس, مقدمة لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية, المثالب والاختلالات والتغيرات اللازمة، تعريف رضا عبد السلام، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2005 ،ص13.

[2] علي عباس، إدارة الأعمال الدولية: الإطار العام، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى،2007، عمان، ص 80.

[3] www.google.fr

وتظهر مكانة المؤسسة العالمية للتجارة في الاقتصاد العالمي .كما في الشكل رقم1[1]

الشكل رقم (1): موقع المنظمة العالمية للتجارة على الخريطة الاقتصادية العالمية

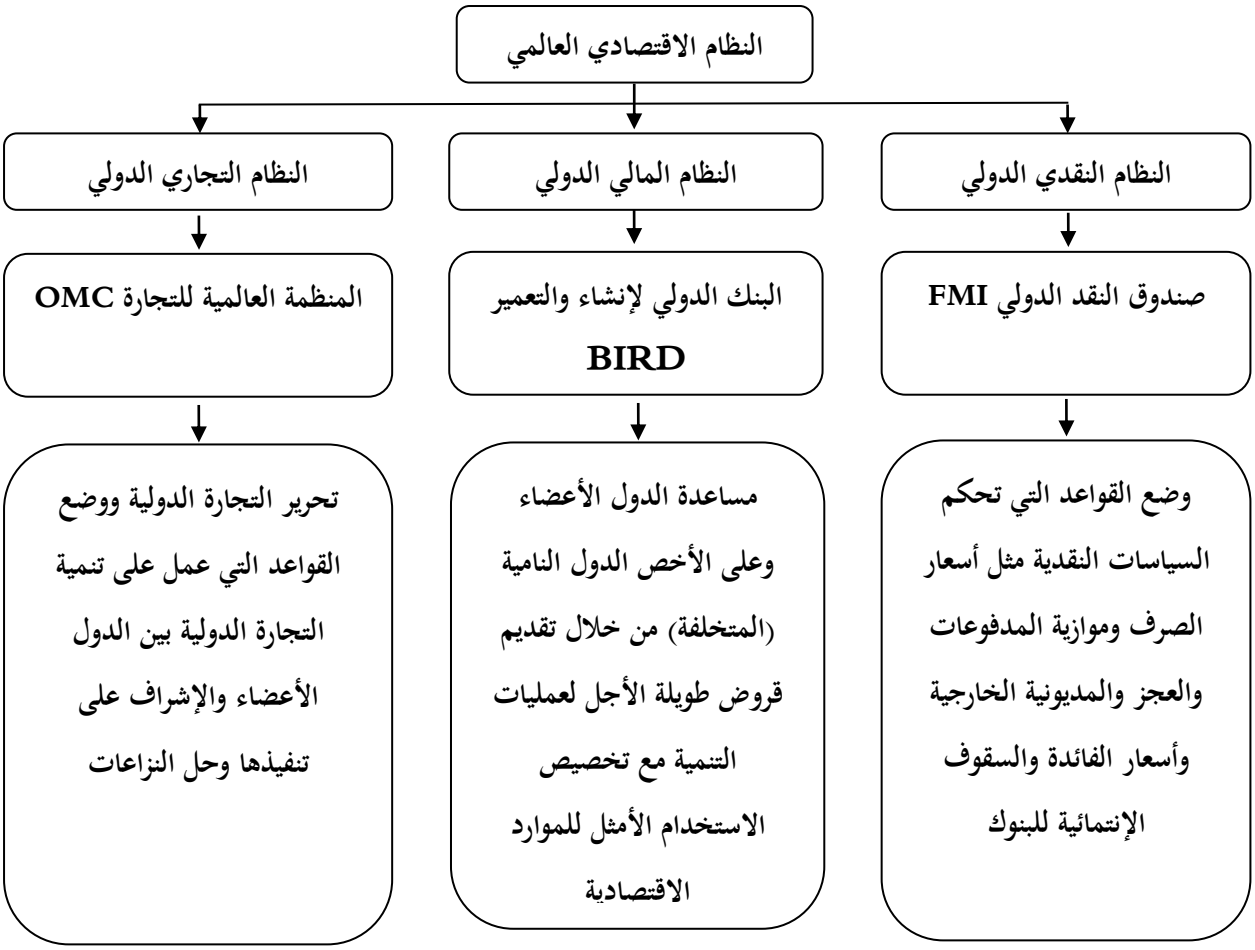

المصدر: المنظمة العالمية للتجارة OMC

الفرع الثاني: مبادئ منظمة التجارة العالمية

تعمل منظمة التجارة العالمية من اجل إرساء قواعدها ومبادئها عبر العالم ككل، حيث إن هذه المبادئ ما هي إلا عبارة على التزامات متعددة تطبق على جميع الدول كما قد ترد عليها بعض الاستثناءات لصالح بعض الدول، وما هذه المبادئ أيضا إلا وسيلة يتم من خلالها ضمان السير الحسن لحركة التجارة الدولية وكذا ضمان تنظيم جيد واحترام امثل للنظام التجاري الدولي.

[1] رانيا محمود عبد العزيز عمارة،تحرير التجارة الدولية وفقا لإتفاقية الجات في مجال الخدمات، دار الفكر الجامعي، مصر، الطبعة الأولى، 2007، ص 68.

أولا: مبدأ الدولة الأولى بالرعاية

يعد هذا المبدأ الركيزة الأساسية التي يقوم عليها تحرير التجارة الدولية، ويعني هذا المبدأ أن اي تنازلات . سواء في صورة تخفيضات جمركية أو غير ذلك. تقدم لأحد الأعضاء يلزم تعميمها على باقي الدول الأعضاء، وهو ما يعني أن تقوم التجارة بين الدول الأعضاء دون تمييز.

ثانيا: مبدأ المعاملة الوطنية

ومضمونه قيام الدول الأعضاء في المنظمة بمعاملة المنتجات المستوردة من الدول الأعضاء وفق ما هو مطبق وسائد على المنتجات الوطنية المماثلة.

ثالثا: مبدأ المنافسة العادلة

ويقصد به منع ممارسة سياسة الإغراق والذي يعني" تصدير دولة لمنتجاتها بأسعار اقل من السعر الحقيقي لهذه المنتجات في بلدها الأصلي".

رابعا: مبدأ الشفافية

ويقصد به ضرورة اعتراف أعضاء المنظمة بأعمال الكشف والإفصاح عن القرارات الحكومية ذات الصلة بالتجارة.

خامسا: مبدأ اللجوء إلى الإجراءات الوقائية

يسمح تطبيق هذا المبدأ باللجوء إلا إجراءات حمائية، إذا ما تعرضت دولة عضو إلى تدفق واردات دولة أخرى بشكل يؤدي إلى إضرار بالمنتجات الوطنية للدولة المستوردة.

حيث إن هذه الإجراءات تتمثل في "القيود الكمية وذلك وفق التنازلات التي التزم بها الأعضاء من تخفيضات جمركية"[1].

الفرع الثالث: أهداف منظمة التجارة العالمية

لقد جاءت منظمة التجارة العالمية تحقيقا لأهداف العديد من الدول التي سعت لقيام المنظمة، بالإضافة إلى تحقيق أهداف دولية كثيرة ومهمة والتي تمثل السبب الرئيسي لوجود المنظمة، وأيضا إن هذه الأخيرة تسعى للوصول إلى ما عجزت عنه اتفاقية الجات من أهداف وإنجازات، ونجد إن المنظمة في النهاية فهي تصبو إلى إرساء قواعدها ومبادئها عبر العالم.

1 محفوظ لعشب، سلسلة القانون الاقتصادي: المنظمة العالمية للتجارة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الأولى، 2006 ،ص. ص26 .27.

أولا: إيجاد منتدى للمفاوضات التجارية

ويعني ذلك أن المنظمة تهدف إلى جمع الدول في شبه منتدى أو ناد يتباحث فيه الأعضاء في جميع الأمور التجارية، ويتفاوضون ضمن جولات متعددة الأطراف لمناقشة كافة المشاكل المهمة هذا من جهة[1]، ومن جهة أخرى فإن المنظمة العالمية للتجارة تجمع الدول الأعضاء في جولات محادثات منتظمة بشأن علاقاتها التجارية المستقبلية . وقد ورثت المنظمة فكرة المفاوضات عن سلفتها الجات[2].

ثانيا: تحقيق التنمية

ويقصد به تعظيم الدخل القومي العالمي وكذا رفع مستويات المعيشة من خلال زيادة معدلات نمو الدخل الحقيقي[3].

ثالثا: تنفيذ اتفاقية الاورجواي

أنيط بمنظمة التجارة العالمية تنفيذ اتفاقية الاورجواي والتي تحتاج من اجل تحسين سير إعمالها إلي إطار مؤسسي سليم وفعال من الناحية القانونية على خلاف الجات[4].

رابعا: حل المنازعات بين الدول الأعضاء

لم تكن آلية GATT كافية لفض النزاعات بين الدول الأعضاء التي قد تنشأ بسبب الاختلاف حول تفسير أحكام واتفاقيات جولة الاورجواي لكثرتها وتشعبها، ولذلك من الضروري إيجاد آلية فعالة ذات قوة رادعة وقد تحقق ذلك بإنشاء منظمة التجارة العالمية[5].

خامسا: إيجاد آلية للتواصل بين الدول

تعمل المنظمة من أجل إيجاد إطار من الشفافية نظرا لما يلعبه من دور مهم في تسهيل المعاملات التجارية بين الدول، ويتجسد ذلك من خلال الاتفاقية الخاصة بمراجعة السياسات التجارية للدول الأعضاء فهي تتيح فرص للدول الأعضاء الاطلاع على النظام التجاري لكل دولة على حدى.

1 رانيا محمود عبد العزيز،(مرجع سابق)، ص63.

2 إعداد فريق من خبراء المنظمة، إشراف عبد القادر فتحي لاشين،(المرجع السابق)، ص – ص، 60-61.

3 عبد المطلب عبد الحميد، (المرجع السابق)، ص182

4 إعداد فريق من خبراء المنظمة، إشراف عبد القادر فتحي لاشين، (المرجع السابق)، ص – ص ،60-61

5 إعداد فريق خبراء المنظمة، إشراف عبد القادر فتحي لاشين، (مرجع سابق)، ص 61 ص.64

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمنظمة التجارة العالمية

أوضحت المادة الرابعة من اتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية أن الهيكل التنظيمي للمنظمة ينطوي على مجموعة من الأجهزة والآليات، التي تمكن المنظمة من إدارة أعمالها على نحو يضمن تسيير النظام التجاري الدولي بصورة تحقق الأهداف التي نشأت من أجلها بشكل يتلاءم مع وظيفتها[1]، ونجدها بنوعين من الأجهزة وهي الأجهزة العامة والأجهزة المتخصصة[2].

الفرع الأول: الأجهزة العامة

وتشمل كل من المؤتمر الوزاري، المجلس العام، الأمانة، جهاز لتسوية المنازعات وجهاز لاستعراض السياسات التجارية، وعلى ذلك نسردها فيما يلي:

أولا: المؤتمر الوزاري

ويتكون من ممثلي جميع الدول الأعضاء حيث يضطلع بالمهام الرئيسية للمنظمة،وله سلطة اتخاذ القرارات في جميع الوسائل –كمنح العضوية، تعديل الاتفاقيات، الإعفاء عن الالتزامات وكذا إنشاء اللجان –

ثانيا: المجلس العام

يعد هذا المجلس الجهاز المحوري للمنظمة، إذ يمارس هذا المجلس مجمل نشاطات المنظمة كالأنشطة الإدارية، مراجعة السياسات التجارية، تسوية النزاعات، الإشراف على أعمال المجالس النوعية إلى جانب التشاور والتنسيق مع المنظمات الأخرى[3].

ثالثا: الأمانة

أمانة منظمة التجارة العالمية يسيرها مدير عام يعين من قبل المؤتمر الوزاري – بإعتباره أعلى سلطة – والذي يحدد سلطته وصلاحياته وكذا عهدته وشروط عمله[4].

رابعا: جهاز تسوية المنازعات

ويتهم هذا الجهاز بتسوية النزاعات الدولية التجارية فيما يتعلق باتفاقية إنشاء منظمة التجارة الدولية والاتفاقات التجارية المتعددة الأطراف، اتفاقية التجارة في السلع، اتفاقية التجارة في الخدمات واتفاقية التجارة

1 عادل المهدي،عولمة النظام الاقتصادي العالمي ومنظمة التجارة العالمية،الدار المصرية البنانية،مصر، الطبعة الأولى،2003، ص149.

2 محفوظ لعشب، (المرجع السابق)، ص – ص، 37-40

3 إعداد فريق من خبراء المنظمة، إشراف عبد القادر فتحي لاشين،(المرجع السابق)،ص – ص، 53-54.

4 محفوظ لعشب،(المرجع السابق)، ص – ص، 37-40

في حقوق الملكية الفكرية – وكذا الاتفاقيات المتعلقة بالتكامل الإقليمي – من اتحادات جمركية ومناطق حرة – فيما يخص مدى تطابقها مع الاتفاقيات الأخرى.

خامسا: جهاز استعراض السياسات التجارية

يهدف إنشاء آلية لاستعراض السياسات التجارية في إطار منظمة التجارة العالمية لتحقيق فهم وتقدير منتظم وعلى نطاق جماعي لكامل السياسات والممارسات التجارية لمختلف الدول الأعضاء من أجل تقويم عام وشامل للعلاقة بين السياسات والممارسات من ناحية والنظام التجاري الدولي من ناحية أخرى

الفرع الثاني: الأجهزة المتخصصة

وتشمل نوعين من الأجهزة، أولهما يتعلق بالقطاعات التجارية محل التنظيم وتسمى" المجالس" اما الثانية فتختص بمسائل محددة ويطلق عليها "الجان" ونتطرق لكل منها في الآتي.

أولا: المجالس

وهي ثلاثة مجالس تختص كل منها بأحد قطاعات التجارة الدولية كما يلي[1]:

01- مجلس شؤون التجارة في السلع: ويختص بالإشراف على تسيير الأمور المتعلقة بالتجارة في السلع وفقا لاتفاقيات التجارة المتعددة الأطراف – ونذكر منها:

اتفاق الزراعة، اتفاق تطبيق تدابير الصحة النباتية، اتفاق المنسوجات والملابس، اتفاق القيود الفنية أمام التجارة، اتفاق إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة، اتفاق الشحن بعد الفحص، اتفاق قواعد المنشأ، اتفاق إجراءات تراخيص الاستيراد، وكذا الاتفاق العام للدعم والإجراءات التعويضية وإتفاق الوقاية بالإضافة إلى جهاز رقابة المنتجات... وغيرها-[2] .

02- مجلس شؤون التجارة في الخدمات: ويختص بالإشراف على تسيير الأمور المتعلقة بالتجارة الدولية في الخدمات وبصفة خاصة تطبيق الاتفاق العام للتجارة في الخدمات، ويتبع هذا المجلس لجان متنوعة عن التجارة في الخدمات المالية والمهنية، ومجمع للتفاوض حول النقل البحري، ومجمعين آخرين يختصان بالأشخاص والاتصالات.

1 إعداد فريق من خبراء المنظمة، إشراف عبد القادر فتحي لاشين،(المرجع السابق)، ص 55.

2 محفوظ لعشب، (المرجع السابق)، ص 42.

03- مجلس شؤون التجارة المتصلة بحقوق الملكية الفكرية: ويختص بالإشراف على كافة الأمور ذات الصلة باتفاق حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة.

ونجد أن العضوية في هذه المجالس مفتوحة لجميع الدول الأعضاء دون استثناء[1]

ثانيا: اللجان

وهي نوعان، نوع منها حدد في اتفاقية مراكش والآخر تكفلت ببيانه اتفاقية التجارة للسلع، ونذكرها على هذا الأساس كما يلي:

1- **اللجان الواردة في اتفاقية مراكش:** وتتلخص في أربع لجان وهي كالتالي:

أ- لجنة التجارة والبيئة.

ب- لجنة التجارة والتنمية.

ت- لجنة ميزان المدفوعات.

ث- لجنة الميزانية والإدارة.

2- **اللجان الواردة في اتفاقية تجارة السلع:** وهي لجان معنية بالقيود الفنية على التجارة نذكر كما يلي[2]:

أ- لجنة دخول الأسواق.

ب- لجنة الزراعة.

ج- لجنة المعايير الصحية.

د- لجنة إجراء الاستثمار.

هـ- لجنة قواعد المنشأ.

و- لجنة الدعم والإجراءات التعويضية.

ز- لجنة الاتفاقيات التجارية الجهوية.

ح- لجنة مكافحة الإغراق.

ط- لجنة رخص الاستيراد.

ي- لجنة إجراء الوقاية.

---

1 محفوظ لعشب، (المرجع السابق)، ص42

2 إعداد فريق من خبراء المنظمة،(المرجع السابق)، ص56.

ك- لجنة معالجة المنسوجات.

الشكل رقم (2)

الهيكل التنظيمي لمنظمة التجارة العالمية "OMC"[1]

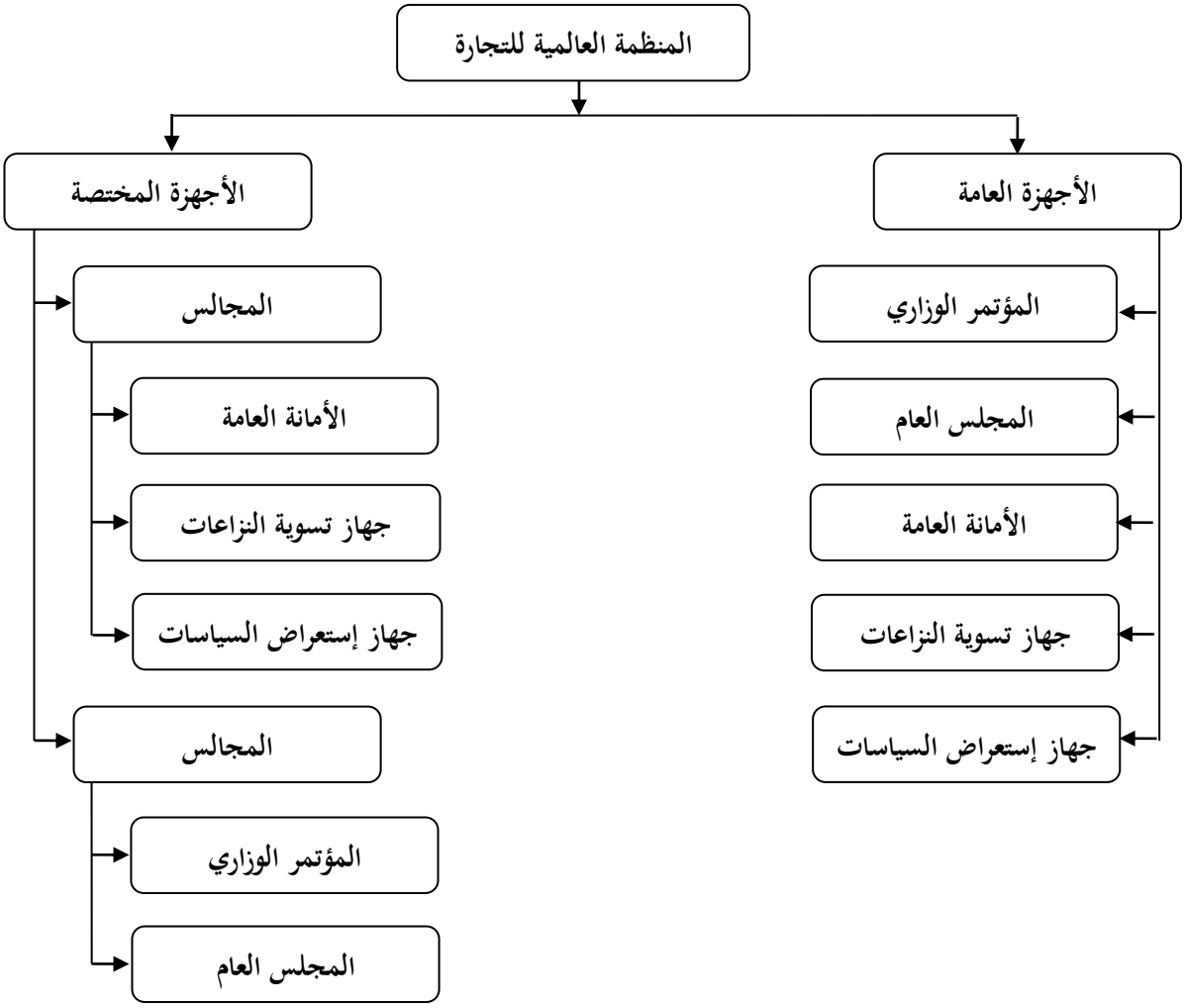

1 محفوظ لعشب، (المرجع السابق)، ص 43.

المطلب الثالث: إجراءات وشروط الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة

الفرع الأول: إجراءات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة

أولا: تقديم طلب الانضمام إلى المنظمة: وهي أول خطوة تقوم بها الدول الراغبة في عضوية المنظمة وذلك بإتباع الإجراءات القانونية المنصوص عليها في المادة 12 من اتفاقية مراكش، حيث يتم تقديم طلب العضوية إلى المدير العام إلى المنظمة حيث يتم توزيع هذا الطلب على جميع الدول الأعضاء وبعدها يتم تشكيل لجنة عمل تقوم بترتيب جدول زمني للمفاوضات من أجل الانضمام، والتي من خلالها التشاور مع الدولة فيما يخص موعد تقديم مذكرة السياسة التجارية، وفي خطوة قادمة تقوم اللجنة المشكلة " لجنة العمل" بمناقشة مدى ملائمة السياسة التجارية والاقتصادية للدول المعنية واتفاقيات المنظمة[1].

ثانيا: تقديم مذكرة السياسة التجارية ومناقشتها: وتمر هذه المرحلة بالخطوات التالية:

- تقديم مذكرة: تتضمن شرح نظام التجارة الخارجية للدولة المعنية وكذا الجهاز الإداري.
- مناقشة المذكرة: بعد توزيع المذكرة على جميع الدول الأعضاء، يتم توجيه أسئلة كتابية وشفوية للدولة المعنية بهدف الحصول على المزيد من التوضيحات فيما يخص السياسة التجارية الحالية، والخطط المستقبلية لتعديل ما هو غير ملائم واتفاقيات المنظمة.

ثالثا: تقديم الالتزامات: في هذه المرحلة تقوم الدولة الطالبة العضوية بتقديم تنازلاتها الأولية في شكل مسودة، وما يتم الاتفاق عليه من تنازلات على الدولة المعينة أن تلتزم به للإشارة فإن هذه التنازلات تتم بعد مفاوضات حول السلع والخدمات، وذلك في شكل مفاوضات ثنائية، ثم يتم مراجعتها في إطار متعدد الأطراف[2].

رابعا: موافقة المجلس العام: بعد الانتهاء من المفاوضات على جداول السلع والخدمات تقوم لجنة العمل بإرسال تقرير نتائج التشاور مرفقة بمسودة القرار وبروتوكول الانضمام إلى المجلس العام أو المؤتمر الوزاري بهدف الموافقة عليه، والذي يتم الموافقة عليه من طرف ثلثي الأصوات ليدخل حيز التنفيذ بعد 30 يوم من تاريخ موافقة الدولة طالبة العضوية[3]

1 إعداد فريق من خبراء المنظمة، (المرجع السابق)، ص 71.

2 ناصر دادي عدون، محمد متناوي،(المرجع السابق)، ص – ص، 101-104

3 ناصر دادي عدون، محمد متناوي، (المرجع السابق)، ص 104.

وعليه فإن على الدولة الراغبة في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة أن تراعي الاتفاقيات التي في شكل حزمة واحدة، وتتعهد بالالتزام بها[1].

الفرع الأول: شروط الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة

وبهذا الخصوص فقد نصت المادة 12 من اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة على ما يلي:

" يجوز لأي بلد الانضمام بشروط يتفق عليها بينه وبين المنظمة، كما أن هذه المادة لا تحدد مستويات الالتزامات المتوقعة من البلدان الساعية إلى الانضمام"

ومن خلال ما تقدم فإنه يستوجب علينا التطرق لأهم هذه الشروط من خلال الآتي:

أولا: تقديم تنازلات للتعريفة الجمركية

من بين الشروط المنظمة على الدول الراغبة في الانضمام إليها هو تقديم جدول تنازلات تتضمن التنازلات الخاصة بالتعريفة الجمركية وذلك بحدود نسبة مئوية معينة يمنع رفعها من حيث المبدأ إلا في الحالات الخاصة[2]

ثانيا: الالتزام باتفاقيات المنظمة

على الدول الراغبة في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة التعهد من خلال التوقيع على البروتوكول انضمام يحتوي الموافقة على تطبيقه، وكذا الالتزام بجميع اتفاقيات المنظمة، ما عدا الاتفاقية المناقصات الحكومية واتفاقية الطائرات المدنية فالالتزام بهما اختياري، وهو ما يعني أنه لا مجال للدول الساعية للانضمام بأن تختار بما يوافقها من اتفاقيات المنظمة والعمل به دون البقية، وبمعنى آخر أن هذه الاتفاقيات تشكل حزمة واحدة، إما القبول بها إجمالا أو رفضها نهائيا.

ثالثا: تقديم الالتزامات في الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات

على الدول المتطلعة للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة على تقديم جدول التزاماتها في قطاع التجارة يتضمن استثناءات و شروط في مجال تقديم الخدمات، بهدف تحرير هذه الأخيرة أمام الموردين الأجانب في هذا المجال، بالإضافة إلى تقديم جدول زمني يتعلق بإلغاء القيود الخاصة بتوريد الخدمة.

وعلى ضوء ما سبق فإنه على الدول الساعية للانضمام بعد اطلاعها على هذه الشروط القيام بمجموعة من الإجراءات و التعديلات اللازمة فيما يخص سياستها التجارية، وتقديمها لأجل الموافقة النهائية عليها.

1 بسام الحجار، (المرجع السابق)، ص 124

2 إعداد فريق من خبراء المنظمة، (المرجع السابق)، ص – ص 72 -73

المبحث الثالث: تقييم أداء ومستقبل منظمة التجارة العالمية

على الرغم من قصر المدة الزمنية التي ظهرت فيها المنظمة العالمية للتجارة حيز الوجود، إلا أنها واكبت تطورات وإنجازات مست جميع جوانب الاتفاقية المبرمة على إنجازها بين أعضاء المنظمة، كما أنها استطاعت أن تحرز تقدم في جميع المجالات التي تضمنها اتفاقية مراكش لإنشاء منظمة التجارة العالمية.

إن مصير المنظمة مرتبط بنوعين من التحديات أحدهما يخص المنظمة ذاتها والآخر يتعلق بالمسائل محل التنظيم الدولي، كما أن للمنظمة عناصر قوة تكفل لها المقدرة على مواجهة هذه التحديات.

إن مصير المنظمة مرتبط بنوعين من التحديات أحدهما يخص المنظمة ذاتها والآخر يتعلق بالمسائل محل التنظيم الدولي، كما ان للمنظمة عناصر قوة تكفل لها القدرة على مواجهة هذه التحديات.

وعلى ضوء ما سبق ذكره نتطرق في هذا المبحث من خلال مطالبه الأربع، إلى مؤتمرات المنظمة كمطلب أول وكذا أهم إنجازات المنظمة في المطلب الذي يليه، وفي مطلب ثالث نخوض في عناصر القوة لدى هذه المنظمة أما آخر مطلب فقد خصصناه لأهم الانتقادات الموجهة للمنظمة وبالنظر أيضا لما تتجه إليه منظمة التجارة العالمية مستقبلا.

المطلب الأول: المؤتمرات الوزارية لمنظمة التجارة العالمية

يعتبر المؤتمر الوزاري الذي يتألف من وزراء التجارة للدول الأعضاء بمنظمة التجارة العالمية رأس السلطة في المنظمة، حيث يجتمع المؤتمر الوزاري مرة لكل سنتين على الأقل وقد كان إنعقاد أول مؤتمر للمنظمة في سنغافورة بتاريخ التاسع من شهر ديسمبر لعام 1996 (1996/12/09)، أما ثاني مؤتمر فقد إنعقد في جنيف في الفترة بين الثامن عشر والعشرون من شهر ماي لعام 1998 (18-1996/12/20)، بينما انعقد ثالث مؤتمر في سياتل بتاريخ الثلاثين من شهر نوفمبر لعام 1999(1999/11/30) في حين تم عقد المؤتمر الوزاري الرابع في الدوحة كان ذلك شهر نوفمبر لعام 2001(2001/11)، كما انعقد المؤتمر الخامس في المكسيك من عام2003، وكذا تم عقد المؤتمر السادس بعد ذلك عام 2005.

الفرع الأول: المؤتمر الوزاري الأول في سنغافورة لعام 1996

أولا: اتفاقيات المؤتمر الوزاري الأول

اشترك في هذا المؤتمر وزراء التجارة الخارجية والمالية والزراعة لأكثر من 120 دولة عضو في منظمة التجارة العالمية ويعتبر أول مؤتمر منذ دخول المنظمة حيز التنفيذ في جانفي عام 1995 وقد شمل هذا المؤتمر

اجتماعات قانونية وجلسات عمل ثنائية وجماعية بين الدول الأعضاء، حيث ناقشت هذه الإجتماعات والجلسات المسائل المتعلقة بجدول أعمال المنظمة خلال السنتين الأولين من تنفيذ جولة الاورجواي.

وقد تضمن جدول أعمال المؤتمر الوزاري الأول موضوعات كثيرة كان عددها يزيد على 20 بندا من أهمها نذكر[1].

- مشكلة الحقوق الاجتماعية.
- النمو الاقتصادي والتجاري.
- الفرص وكذا التحديات التي تواجه دمج الاقتصاد.
- معايير العمالة المركزية المعروفة دوليا.
- مشكلة تهميش الدول الفقيرة.
- دور منظمة التجارة العالمية.
- الاتفاقات الإقليمية.
- القبول بالمنظمة.
- اتفاق تسوية المنازعات.
- تنفيذ اتفاقات المنظمة.
- القوانين والتشريعات.
- موضوعات تتعلق بالدول النامية.
- موضوعات تتعلق بالدول الفقيرة.
- المنسوجات والملابس.
- التجارة والبيئة.
- الخدمات والمفاوضات.
- اتفاق التكنولوجيا للمعلومات والمواد الصيدلانية.
- برنامج العمل وجدول الأعمال الداخلي.
- الاستثمار والمناقشة.

1 سمير اللقماني بريك، منظمة التجارة العالمية: آثارها السلبية والإيجابية على اعمالنا الحالية والمستقبيلة بالدول الخليجية والعربية دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى،2004، الأردن، ص48

- تسهيل التجارة.

ثانيا: الإعلانات الصادرة عن المؤتمر الوزاري الأول

1- الإعلان الوزاري لعدم المنظمة كمنتدى للتفاوض ومواصلة تحرير التجارة ضمن نظام القواعد المعمول بها في المنظمة، وكذلك مراجعة تقييم السياسات التجارية إذن فقط جاء الإعلان الوزاري لأجل:

أ- تقييم تنفيذ الالتزامات بموجب اتفاقات وقرارات منظمة التجارة العالمية

ب- مراجعة المفاوضات المستمرة وجدول الأعمال.

ت- متابعة التطورات في التجارة الدولية.

ث- مواجهة تحديات الاقتصاد العالمي المتطور.

2- الإعلان الوزاري الخاص بالتوسع في تبادل منتجات تكنولوجيا المعلومات بين الدول الأعضاء[1].

الفرع الثاني: المؤتمر الوزاري الثاني في سويسرا لعام 1998

أولا: اتفاقيات المؤتمر الوزاري الثاني

لقد تضمن جدول أعمال المؤتمر الوزاري الثاني ما يلي:

1- الموافقة على الاتفاق الخاص بعمل المنظمة.

2- تصريح رئيس المجلس العام حول تقرير المجلس، وتصريح مدير عام المنظمة عن التطورات في نظام التجارية الدولية وكذا نتائج متابعة الاجتماع الخاص بالدول الفقيرة.

3- استعراض أنشطة المنظمة ومناقشات الوزراء حول تنفيذ اتفاقيات المنظمة في اجتماع مغلق.

4- الإجراءات المتخذة من قبل الوزراء.

ثانيا: الإعلانات الصادرة عن المؤتمر الوزاري الثاني

1- الإعلان الوزاري الخاص بنظام التجارة بين أكثر من دولة: يؤكد هذا الإعلان على أهمية مساهمة هذا النظام خلال خمسين عاما من التوظيف والاستقرار من خلال تشجيع تحرير التجارة والتوسع فيها وتهيئة المناخ الملائم للعلاقات التجارية الدولية وفقا للأهداف المتضمنة في دساتير الاتفاق حول التعريفات والتجارة واتفاق منظمة التجارة العالمية.

1 سمير اللقماني بريك، (المرجع السابق)، ص 48.

2- الإعلان الوزاري الخاص بالتجارة الإلكترونية العالمية:

وقد أكد هذا الإعلان على نمو التجارة الإلكترونية العالمية وفتحها لآفاق كبيرة امام تجارة الدول النامية وكذا حاجة هذه الدول لهدا النوع من التجارة على الصعيد الاقتصادي المالي والتنموي بالإضافة إلى ذلك فقد تضمن الإعلان ضرورة قيام المجلس بتقديم تقرير حول برنامج التجارة وكذا مواصلة الدول الأعضاء في ممارسته بعد فرض رسوم جمركية على التجارة الإلكترونية[1].

الفرع الثالث: المؤتمر الوزاري الثالث في سياتل لعام1999

من أهم الموضوعات التي طرحت ضمن جدول أعمال المؤتمر الوزاري الثالث لأجل المناقشة نذكر التالي:

- مسألة تطبيق اتفاقيات جولة الاورجواي.
- المناقصات الحكومية.
- التجارة الإلكترونية.
- تمديد فترات السماح الممنوحة للدول النامية.
- معايير العمل والتجارة.
- المعاملة التفضيلية للدول الأقل نموا.
- البيئة والتجارة.
- الكائنات المحورة وراثيا.
- التجارة والاستثمار.
- الزراعة.
- الخدمات
- المناقشة والتجارة.
- تسهيل التجارة.

1 سمير اللقماني بريك، (المرجع السابق)، ص 49

الفرع الرابع: المؤتمر الوزاري الرابع في الدوحة لعام 2001

أولا: الهدف من انعقاد المؤتمر الوزاري الرابع بالدوحة

لقد أبدت بعض الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية رغبتها في التوصل إلى تفاهم في بعض القضايا التي ترى أن لها علاقة بالتجارة الدولية، ومن هذا المنطلق فقد قررت الدول الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة- وبخاصة الدول الصناعية والمتقدمة – البدء في جولة جديدة من المفاوضات التجارية والتي تم الإعلان عنها في المؤتمر الوزاري الرابع للمنظمة – الذي انعقد بالدوحة في مدينة قطر – وذلك في شهر نوفمبر من عام 2001.[1]

وقد اتضح خلال المؤتمر في الميدانية أن هناك عدد كبير من الدول الأعضاء – خاصة تلك الدول النامية – تعارض انعقاد جولة جديدة للمفاوضات نظرا لعدم استعدادها لذلك، بالإضافة إلى إصرار هذه الدول على تنفيذ الاتفاقيات والالتزامات التي تم التوصل إليها في الجولات السابقة قبل البدء في جولة جديدة تؤدي إلى المزيد من الالتزامات على هذه الدول.

ثانيا: اتفاقيات المؤتمر الوزاري الرابع

وبعد مشاورات ومباحثات شاقة تم من خلالها الاستجابة لمطالب الدول النامية حول تنفيذ الاتفاقيات السابقة وحل مشاكل تنفيذها، فقد اصدر جدول أعمال المؤتمر الوزاري الرابع، حيث انتهت المفاوضات بالاتفاق على العمل في مرحلتين حددت كما يلي:

المرحلة الأولى: وتتضمن المواضيع التي ستبدأ المفاوضات بشأنها مباشرة بعد انتهاء المؤتمر وتشمل:

- تنفيذ اتفاقيات المالية ومشاكلها.
- تجارة المنتجات الزراعية.
- تجارة الخدمات.
- النفاذ إلى الأسواق للمنتجات غير الزراعية.
- حقوق الملكية الفكرية

1 سمير اللقماني بريك، (الرجع السابق)، ص – ص50-51.

المرحلة الثانية: وتتضمن المواضيع التي سيتم إطلاق المفاوضات بشأنها خلال المؤتمر الوزاري الخمس لعام 2003 وتشمل:

- التجارة والمنافسة.
- التجارة والاستثمار
- المشتريات الحكومية.
- تسيير التجارة.
- التجارة الإلكترونية.

وبرغم وجود وجهات نظر وخلافات جذرية وتباين كبير بين الدول الأعضاء حول هذه القضايا، إلا أنه تم الاتفاق على استمرار دراستها من قبل فرق العمل التي أنشأت لهذا الغرض في منظمة التجارة العالمية، وذلك بهدف تقريب وجهات النظر وتقليل الخلافات بين الدول الأعضاء تمهيدا للبدء في المفاوضات.

الفرع الخامس: المؤتمر الوزاري الخامس بالمكسيك لعام 2003

لقد كان افتتاح المؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية في العاشر من شهر سبتمبر لعام 2003 (2003/09/10) حيث ترأس الجلسة الرئيس المكسيكي " فيسينت فوكس"، وقد ذكر الرئيس أنه " بموجب البند الثالث (03) من جدول أعمال مؤتمر الدوحة الوزاري طالب الوزراء بتحديد مكان وتاريخ عقد الخامسة للمؤتمر الوزاري، ووافق المجلس العام في اجتماعه الذي انعقد في ديسمبر2001 على أن تكون المكسيك هي مكان عقد الجلسة الخامسة، وقد عقدت آمالا كبيرة فيما يخص المواضيع التي ستعرض مفاوضات الجلسة والنتائج التي سيتم التوصل إليها[1].

أولا: المواضيع المقترحة ضمن جدول أعمال المؤتمر

من بين المواضيع والمقترحات التي تم طرحها للمناقشة نذكر ما يلي:

1- لقد قدم ضمن جدول أعمال المؤتمر – أثناء مناقشات المؤتمر – مقترح القطن من قبل أربع دول إفريقية، حيث لم تطالب هذه الأخيرة بمعاملة تفضيلية بل كانت تطلب حلا عادلا يرضي جميع الأطراف

1 محمد عوض،جريدة الوطن،2078، الخميس في 2008/11/13.

وفي هذا الخصوص لقد أبدت الولايات المتحدة الأمريكية استعدادها لمناقشة العوائق التعريفية وغير التعريفية في قطاع القطن والأنسجة الصناعية – وما شبه ذلك – بينما تعهد الإتحاد الأوروبي بالمساهمة للتوصل إلى اتفاق في هذا الشأن – رغم قلة إنتاجها وصادراتها في قطاع القطن –.

2- التأكيد على إرساء الشفافية فيما بين الدول الأعضاء، والعمل على أساس ذلك.

ثانيا: البيان الوزاري لاختتام المؤتمر

اختتم مؤتمر كانكون الوزاري في الرابع عشر من شهر سبتمبر لعام 2003 (2003/09/14)، بعد أن ألقى الرئيس أرنيستو ديربيز "الخطاب الختامي، ومما جاء في البيان الختامي للمؤتمر الوزاري الخامس التالي[1]:

1- قدم رئيس الجلسة كلمة شكر لشعب وحكومة المكسيك على الضيافة وحسن الاستقبال.

2- تم الترحيب في الاجتماع بانضمام كمبوديا ونيبال بوصفها أول البلدان لأقل نموا انضماما لمنظمة التجارة العالمية منذ تأسيسها.

3- تم الإعلان أيضا على أنه تم إحراز تقدم ملموس، غير أنه هناك حاجة لإنجاز المزيد من العمل في بعض المجالات الرئيسية ليمكنهم ذلك من الاستمرار نحو اختتام المفاوضات.

4- تم التأكيد على أن ما سيقدم في هذه المرحلة الجديدة هو كامل العمل القيم الذي تم إنجازه في هذا المؤتمر، وأيضا تلك المجالات التي تم التوصل فيها إلى مستوى عال من التقارير في وجهات النظر، وتم التعهد أيضا على ضرورة الحفاظ على هذا التقارب والعمل على تحقيق نتيجة مقبولة.

5- التأكيد على ضرورة إنجاز كل ما تم الاتفاق حوله في مؤتمر الدوحة من موضوعات متعددة ومختلفة[2]

الفرع السادس: المؤتمر السادس في هونج كونج لعام 2005

ناقش مجلس التجارة في الخدمات العناصر الأساسية التي يمكن أن يتضمنها البيان الوزاري في هونج كونج، وقد جاءت تلك العناصر متضمنة فيما يلي:

1- التحرير التدريجي بما يحقق مزايا لكل الأطراف.

2- احترام السياسات الوطنية وأهدافها، ومستوى التنمية لكل الأعضاء.

3- المرونة اللازمة للدول النامية الأعضاء كل على حدى.

4- حق الدول في وضع القواعد وتقديم قواعد جديدة لتوريد الخدمات.

1 http://www.wto.arab.org بتاريخ 2008/11/13.

2 http://www.wto.arab.org بتاريخ2008/11/13.

5- تسهيل زيادة المساهمة الدول النامية في التجارة الدولية للخدمات.

6- الاعتراف بالاحتياجات الخاصة للدول الأقل نموا المشاركة في المفاوضات.

7- الاعتراف بالوضع الخاص للدول التي انضمت حديثا.

ثانيا: الإعلانات الصادرة عن مفاوضات المؤتمر

تضمن الإعلان الوزاري الصادر من السادة الوزراء في الاجتماع الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية بهونج كونج بتاريخ ديسمبر لعام 205 فيما يتعلق بالمفاوضات بشأن الخدمات في الفقرات25،26،27ما يلي[1]:

1- أكد الإعلان على أهمية نجاح المفاوضات حول تحرير التجارة في الخدمات.

2- حث الإعلان كافة الدول الأعضاء على المشاركة بنشاط في المفاوضات الجارية للوصول إلى مستويات أعلى من التحرير للتجارة في الخدمات، وأن تأخذ المفاوضات في اعتبارها حجم الاقتصاد الكلي لكل دولة وبالنسبة لكل قطاع، مع الأخذ بعين الاعتبار الأوضاع الاقتصادية للدول الأقل نموا وما تواجهه من مصاعب بالإضافة إلى إعفاء هذه الدول من الالتزامات بأي تعهدات جديدة لتحرير خدماتها.

3- أكد الإعلان العزم على تكثيف المفاوضات وفقا للمبادئ السابقة الذكر، والالتزام بالقواعد والجداول الزمنية المحددة للانتهاء من المفاوضات حول تحرير تجارة الخدمات، مع إعطاء عناية لتوسيع نطاق البنود والقطاعات المحررة وخاصة قطاعات الخدمات ذات الأهمية التصديرية للدول النامية.

وقد كان ما جاء في إعلان هونج كونج – الخاص بالتجارة في الخدمات – في صالح الدول، كما رحبت به الدول العربية.

المطلب الثاني: إنجازات منظمة التجارة العالمية

تكمن إنجازات المنظمة العالمية للتجارة في نهوضها وقيامها بمهامها على أكمل وجه، وإزالة العوائق في تحديات تدفق التجارة في مختلف القطاعات.

الفرع الأول: أهم إنجازات المنظمة العالمية للتجارة

من أهم إنجازات منظمة التجارة العالمية منذ نشأتها نذكر ما يلي[2]:

1 نبيل بدر الدين،التوجهات المستقبلية لمنظمة التجارة العالمية: بحث بعنوان تحرير التجارة في الخدمات،(المرجع السابق)،ص – ص، 185-281

2 أسامة المجدوب، (المرجع السابق)، ص 189.

- لقد نجحت منظمة التجارة العالمية في عاميها الأول والثاني في استكمال إنشاء هيكلها المؤسسي وقد بدأت في ممارسة مهامها.
- بدء الدول الأعضاء في تنفيذ التزاماتهم.
- التزمت الدول الأعضاء فعليا بإزالة كافة العوائق غير الجمركية وخفض الرسوم وفقا للأحكام الاتفاقية ذات الصلة وجداول التنازلات، فضلا عن تحرير العديد من القطاعات الخدمية وكذا تطبيق أحكام الشفافية والمعاملة الوطنية في هذا القطاع.
- التزام الدول الأعضاء بأحكام اتفاقيات مكافحة الدعم والإغراق وإجراءات الوقاية.
- إشراف المنظمة على نظام متكامل وملزم لتسوية المنازعات.
- قامت المنظمة بالموافقة على إنشاء لجنة دائمة للنظر في ترتيبات التجارة العالمية

الفرع الثاني: الاتفاقيات الناتجة على مفاوضات منظمة التجارة العالمية

لقد عملت اتفاقيات المنظمة على تنظيم عوامل التجارة عن طريق الالتزام بمبدأ تحرير التجارة الاستثناءات المسموح بها، كما حددت الالتزامات المأخوذة على عاتق كل دولة عضو في المنظمة من أجل تخفيض الحقوق الجمركية وإزالة العوائق التجارية وبموجب ذلك سنتطرق إلى الاتفاقيات كما يلي:

أولا: الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات "GATT"

وقد شملت 29 مادة تخص جميع القطاعات الخدمية وهذه القطاعات هي كما يلي:

- الاتصال.
- خدمات الإنشاء والهندسة.
- التوزيع.
- التعليم.
- المحيط.
- المالية وتأسيس البنوك.
- الصحة.
- السياحة والأسفار.
- الإبداع والثقافة والرياضة.

- النقل.
- خدمات أخرى.

كما قسمت هذه القطاعات بدورها إلى 150 فرع خدمي[1].

ثانيا: الاتفاقية الخاصة بحقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة "TRIPS"

إذ تغطي هذه الاتفاقية جميع الميادين الفكرية[2].

ثالثا: اتفاقية الاستثمار المتعلقة بالتجارة "TRIMS"

اهتمت منظمة التجارة العالمية أيضا بالأمور التي تخص حقوق المستثمر على المستوى الدولي، وكان ذلك بإرساء عدة مبادئ تضمن معاملة المستثمر الأجنبي على النحو الذي ييسر له نشاطه في البلد الذي يذهب إليه مع عدم التفرقة بينه وبين المستثمر الوطني، بالإضافة إلى عدم إلزامه بشراء مستلزمات إنتاجه من البلد الذي يستثمر فيه وضمان حقوقه في تحويل رأسماله أو أرباحه على المستوى الدولي، وفي هذا الإطار عقدت اتفاقية التجارة الخاصة بالاستثمار وذلك تجسيديا لكل ما سبق ذكره[3].

1- **محتوى الاتفاقية الخاصة بتدابير الاستثمار المرتبطة بالتجارة**

تعد هذه الاتفاقية الأولى من حيث وضع ضوابط وقواعد لسياسات في نظام المنظمة، وذلك بهدف حضر استخدام أي إجراءات ذات طابع تقييدي على الاستثمار، وقد احتوت الاتفاقية على ثلاث مضامين أساسية وهي[4]:

أ- تتضمن الاتفاقية قائمة بالقيود والإجراءات العلمية على الاستثمار[5].

وتشمل هذه القائمة على ما يلي:

- **مبدأ المعاملة الوطنية:** لقد ذكرت منظمة التجارة العالمية في بعض موادها بأنها تمنح المستثمرين الأجانب الحق في الحصول على نفس المعاملة التي تمنح للمستثمر الوطني، :كما أن القوانين والإجراءات التي تتخذها بعض الدول والخاصة بالاستثمارات يمكن أن تتسبب في آثار سلبية فيما يخص حرية التجارة.

---

[1] مصطفى بداوي،المنظمة العالمية للتجارة وتحرير الخدمات المالية والمصرفية:دراسة حالة الجزائر،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص نقود مالية وبنوك، جامعة سعد دحلب،2004، البليدة، ص – ص، 73 – 74.

2 مصطفى بداوي،(المرجع السابق)، ص – ص،71 – 72.

[3] عبد الرحمن يسري أحمد،الإقتصاديات الدولية، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، 2007، مصر، ص 310.

4 عبد الله عبد الكريم عبد الله، ضمانات الإستثمار في الدول العربية، دراسة مقارنة لأهم التشريعات العربية والمعاهدات الدولية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى،2008،عمان،ص 183.

5 بعلوج بولعيد، (المرجع السابق)، ص5.

و لأجل ذلك جاءت البنود هذه الاتفاقية تنص على منع أي إجراء تتخذه الدولة المضيفة للاستثمارات الذي قد يعرقل من نمو التجارة الدولية، والدول الموقعة على هذه الاتفاقية ملزمة بإلغاء القيود خلال مدة تتراوح بين سنتين بالنسبة للدول التقدمة، وخمس سنوات للدول النامية وسبع سنوات للدول الأقل نموا.

إذ تغطي هذه الاتفاقية جميع الميادين الفكرية[1]

ثالثا: اتفاقية الاستثمار المتعلقة بالتجارة"TRIMS"

اهتمت منظمة التجارة العالمية أيضا بالأمور التي تخص حقوق المستثمر على المستوى الدولي، وكان ذلك بإرساء عدة مبادئ تضمن معاملة المستثمر الأجنبي على النحو الذي ييسر له نشاطه في البلد الذي يذهب إليه مع عدم التفرقة بينه وبين المستثمر الوطني، بالإضافة إلى عدم إلزامه بشراء مستلزمات إنتاجه من البلد الذي يستثمر فيه وضمان حقوقه في تحويل رأسماله أو أرباحه على المستوى الدولي، وفي هذا الإطار عقدت اتفاقية التجارة الخاصة بالاستثمار وذلك تجسيدا لكل ما سبق ذكره[2]

1- **محتوى الاتفاقية الخاصة بتدابير الاستثمار المرتبطة بالتجارة**

تعد هذه الاتفاقية الأولى من حيث وضع ضوابط وقواعد لسياسات الاستثمار في نظام المنظمة، وذلك بهدف حضر استخدام أي إجراءات ذات طابع تقييدي على الاستثمار، وقد احتوت الاتفاقية على ثلاث مضامين أساسية وهي[3]:

أ- تتضمن الاتفاقية قائمة بالقيود والإجراءات العلمية على الاستثمار[4].

وتشمل هذه القائمة على ما يلي:

- **مبدأ العاملة الوطنية:** لقد ذكرت منظمة التجارة العالمية في بعض موادها بأنها تمنح المستثمرين الأجانب الحق في الحصول على نفس المعاملة التي تمنح للمستثمر الوطني، كما أن القوانين والإجراءات التي تتخذها بعض الدول والخاصة بالاستثمارات يمكن أن تتسبب في آثار سلبية فيما يخص حرية التجارة.

1 مصطفى بداوي،(المرجع السابق)، ص – ص،71-72.

2 عبد الرحمن يسري أحمد، (المرجع السابق)، ص310.

3 عبد الله عبد الكريم عبد الله، ضمانات الإستثمار في الدول العربية، دراسة قانونية مقارنة لأهم التشريعات العربية والمعاهدات الدولية،دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى،2008،عمان، ص183.

4 بعلوج بولعيد، (المرجع السابق)، ص 5.

ولأجل ذلك جاءت بنود هذه الاتفاقية تنص على منع أي إجراء تتخذه الدولة المضيفة للاستثمارات الذي قد يعرقل من نمو التجارة الدولية، والدول الموقعة على هذه الاتفاقية ملزمة بإلغاء القيود خلال مدة تتراوح بين سنتين بالنسبة للدول المتقدمة، وخمس سنوات للدول النامية وسبع سنوات للدول الأقل نموا.

ومن القيود الواجب إلغائها مثلا نذكر: اشتراط الدولة المضيفة نسبة معينة للمكون المحلي – أي أن يكون هناك نسبة من المستخدمات المحلية في قيمة المنتج –، أو إشتراط تصدير نسبة من الإنتاج وكذا تحديد إيرادات المشروع بحيث لا تتجاوز نسبة معينة من قيمة ما يقوم المشروع بتصديره.

- **الشفافية:** ونجد في هذا الصدد الدول الأعضاء مطالبة بما يلي:
- النظر بعين التعاطف إلى طلبات الحصول على معلومات.
- القيام بالتشاور مع الأعضاء بشأن أي مسألة تنشأ عن الاتفاق بينهم.
- أعضاء المنظمة ملزمون خلال 90 يوما (ثلاثة أشهر) من بدأ سريان الاتفاقية بإخبار مجلس التجارة في السلع بكافة تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة التي تطبقها الدول ولا تتوافق مع أحكام هذا الاتفاق.

ب- **وضع برنامج زمني لإزالة الإجراءات المخالفة لقواعد منظمة التجارة العالمية.**

ج- دعوة الدول الأعضاء إلى مراجعة هذه الاتفاقية مع تحديد هدف المراجعة.

2- **بعض الانتقادات الموجهة لهذه الاتفاقية**

- إن المنافع والأضرار المترتبة على قبول تحرير الاستثمارات ليست واضحة مقارنة بالنتائج المترتبة على تخفيض الرسوم.
- يرى البعض أن هذه الاتفاقية لا تنظر إلى الطرف الآخر – الشركة الأجنبية – وما تقوم به من أعمال في الدولة المضيفة قد تسبب حقا تشوه وتقييد مسار التجارة الدولية وهو ما يعني أنها لم تحد من تصرفات هذه الشركات الدولية، مثل منعها من احترام حقوق العمال وكذا احترام قوانين الدولة المضيفة.
- إن الشركات متعددة الجنسيات في غالبية الدول النامية بالاستثمار في قطاعات قد تم التخلي عنها في الدول المتقدمة.
- إن هناك من يلاحظ أن الشروط السابقة تقلص من سيادة القومية وهذا بالحد من سلطتها في اتخاذ القرارات المناسبة لصالح اقتصادها الوطني أو توفير فرص الشغل لمواطنيها.

رابعا: اتفاقيات أخرى متعددة الأطراف

وكذا من مجموع تلك الاتفاقيات ما يلي:

1- اتفاقية الخدمات المالية، وكان ذلك في ديسمبر من عام 1997 وقد مثلت صفقات بقيمة 18 مليار دولار، وقروض بنكية داخلية بقيمة 38 مليار دولار بالإضافة إلى تأمينات بقيمة 2.2 مليار دولار.

2- اتفاقية العراقيل التقنية التجارية

3- اتفاقية المنسوجات والملابس.

4- اتفاقية التفتيش قبل الشحن، حيث تطبق داخل تراب العضو المصدر.

5- اتفاقية الاستثمارات المتعلقة بالتجارة.

6- اتفاقية الزراعة.

7- اتفاقية الأسواق العمومية.

8- اتفاقية القواعد الأصلية.

9- اتفاقية الإجراءات الصحية ومعالجة النباتات.

10- اتفاقية المساعدات المالية وإجراءات التعويضات.

المطلب الثالث: دعائم منظمة التجارة العالمية

على الرغم من التحديات التي تواجه منظمة التجارة العالمية إلا أنه يظل للمنظمة عناصر من القوة، مما يكفل لها المقدرة على مواجهة هذه التحديات أو على الأقل التخفيف من حدتها، وتكم هذه العناصر في مجموعة من المسائل تتصل بكل من النظام الذي تستند إليه هذه المنطقة، والوسط الذي تتواجد فيه والمجال الذي تعمل فيه

الفرع الأول: النظام الذي تقوم عليه المنظمة

يمكن القول أن النظام الذي تقوم عليه منظمة التجارة العالمية من أهم عناصر قوتها، ويتضح ذلك بالمقارنة بين GATT 1947 GATT 1994 -OMC- حيث أننا يمكن أن نرصد تقدم واضح ومتعدد الجواب، إذا كانت الجات لا تخرج عن كونها مجرد ترتيبات ناتجة على اعتماد قسم من ميثاق هافانا فضلا عن كون هذه الترتيبات مجرد اتفاق دولي في صورته المبسطة بالإضافة إلى اعتبارها برتوكول مؤقت بين الدول الموقعة عليه، بينما اتفاقية مراكش وملاحقها المنشأة لمنظمة التجارة العالمية هي عبارة على معاهدة تتوافر لها وبكل وضوح عناصر إلزاميتها.

ومع الإلزامية المتوافرة في المنظمة، فإن نطاقها القانوني قد راعى إلى حد كبير التعايش بين مسألتين، وهما التماثل و التنويع في التعامل بين أعضاء المنظمة.

أولا: التماثل فالتماثل يكون واضحا بسريان مبدأ الدولة الأكثر رعاية وكذا مبدأ المعاملة الوطنية لرعاية الدول الأخرى، مع كل الدول ذات الحقوق القانونية في إطار عضويتها للمنظمة[1].

ثانيا: التنويع

أما التنويع فيبدو ظاهريا بإقرار الإعفاءات عند تطبيق أحكام الاتفاقيات متعددة الأطراف، ويمكن لأي عضو بالمنظمة أن يعفى من التزام معين بشرط الحصول على موافقة نصف الأعضاء زائد واحد.

إن التماثل والتنويع عنصران مجاوران غير متعارضان، يتم بمقتضاهما كفالة أسس النجاح لعمل منظمة التجارة العالمية، وبالتالي فإن عنصر النظام يعكس عنصر القوة في منظمة التجارة العالمية كما أنه يبقي المنظمة من الوقوع في إحدى المحظورين:

أ- التعلق بأهداف نظام يسعى إلى أحداث التماثل فيما بين الدول، دون مراعاة أوضاعها الفعلية.

ب- القيام بنظم متعددة وفقا للأوضاع المختلفة للدول.

الفرع الثاني: المناخ الذي تعمل فيه المنظمة

تجدر الإشارة إلى أن المناخ الذي تمارس فيه منظمة التجارة العالمية عملها يعتبر مواتيا لنجاحها في تحقيق أهدافها، فمن ناحية لم تعد هناك مواجهة أيديولوجية بين دول تنتمي إل نظام اشتراكي وأخرى تنتمي إلى نظام رأسمالي، - فبعد انهيار النظم الاشتراكية بات نظام اقتصاد السوق مما يضمن تحرر من القيود الداخلية والخارجية —ومن ناحية أخرى فإن المواجهة بين العالم المتقدم و العالم النامي قد خفت حدتها أو تلاشت تقريبا[2]

الفرع الثالث: المجال الذي تتعامل فيه المنظمة

يعتبر المجال الذي تتعامل فيه المنظمة العالمية للتجارة عنصر في أداء مهامها، فشمولية اختصاصها لكل قطاعات التجارة الدولية وكذا عالمية عضويتها بانضمام معظم الدول إليها سيمكنها دون شك من إدارة النظام التجاري الدولي، فالمنظمة من خلال الاتفاقات التي تشرف عليها والأجهزة المتعددة التي تباشر عملها عن

1 عبد المطلب عبد الحميد، (المرجع السابق)، ص 211.

2 عبد المطلب عبد الحميد، (نفس المرجع)،ص – ص،212-213.

طريقها ستجعل منها مرجعية دولية بالنسبة لما قد يثور من مشاكل تتعلق بالتجارة الدولية، ويعزز من هذا المجال تناولها لمسائل ترتبط الدول والأفراد من الناحية التجارية.

لذا فإن وجود إطار دولي للمعاملات التجارية والدولية، لا بد أن يجعل الدول تحاول أن يتطابق سلوكها مع أسس هذا الإطار، ولهذا نجد أن معظم الدول ستكون حريصة على عدم الخروج من النظام التجاري الدولي الجديد[1].

الفرع الرابع: الوسائل التي تستخدمها المنظمة

وضحت اتفاقية مراكش وملاحقتها بيان السياسات ووضع التدابير اللازمة لأداء النظم التجاري الدولي لأهدافه، إلى جانب ذلك فقد شهدت إقامة مجموعة من الأجهزة ذات الاختصاص للنهوض بالمهام المنوط لها، فإذا كان الهيكل التنظيمي للمنظمة متعددة الجوانب ومتشعب النواحي كما لا يمكن الغفلة على حقيقة انه إذا قام كل جهاز بأداء مهامه، فإنه مع استمرار الممارسة تصبح قواعد التجارة الدولية محلا للتعامل المستمر، وتقويم هذه الممارسة يؤدي في النهاية إلى استخلاص الجوانب الإيجابية وكذا الجوانب السلبية لفعالية هذه القواعد.

أي أن دور الأجهزة لا يقتصر فقط على ممارسة الاختصاص بل يسهل استنتاج مدى بلوغ النظام التجاري الدولي لأهدافه المتوخاة من إنشاء منظمة التجارة العالمية.

ويضاف إلى كل ما تقدم أن أسلوب التوافق أو التراضي في اتخاذ العديد من القرارات يتناسب مع طبيعة المسائل الاقتصادية التي تتطلب الوصول إلى حلول تصالحية للمسائل محل الخلاف.

الفرع الخامس: المركز القانوني للمنظمة

المقصود بالمركز القانوني هو أن تكون للمنظمة شخصية اعتبارية تقوم الدول الأعضاء بموجبها بما يلزم من امتيازات وحصانات وأهلية قانونية بمباشرة مهامها، كما ان هذه الشخصية الاعتبارية تمنح لموظفي وممثلي الدول الأعضاء كافة الإمتيازات والحصانات التي تكفل استقلالية ممارستهم لوظائفهم المتصل بالمنظمة[2]

1 عبد المطلب عبد الحميد، (المرجع السابق)، ص213.

2 عبد المطلب عبد الحميد، (نفس المرجع)، ص214.

خاتمة الفصل

إن اتفاقية الجات رغم أنها اتفاقية دولية، ورغم ما حققته من تخفيضات في التعريفات الجمركية وإلغاء القيود غير الجمركية والذي أدى إلى تقدم وتطور التجارة الدولية، إلا أنها عجزت في بلوغ جميع أهدافها والتي كانت تأمل في تحقيقها كما أنها لم تتمكن من إجبار الدول المتعاقدة منها على الالتزام بجميع المبادئ التي تقوم عليها واحترامها، وهو ما لم يمكنها من حماية مصالح الدول النامية المتعاقدة فيها.

ولذلك فقد أصبح من الضروري البحث على آلية أكثر فعالية لتنظيم شؤون التجارة الدولية، وقد تجسد ذلك بظهور منظمة التجارة العالمية حيث جاءت هذه المنظمة بأجهزة وآليات جديدة لم تكن موجودة في عهد اتفاقية الجات إذ أن الآليات هي ما يضمن لها القوة والفعالية والصرامة لإجبار جميع الدول الأعضاء بها – بدون استثناء –، على الالتزام بالمبادئ والقواعد الأساسية التي تقوم عليها المنظمة، ومن جهة أخرى فقد منحت معاملة تفضيلية للدول النامية والأقل نموا، وذلك من خلال الاستفادة باستثناءات المنصوص عليها في قواعدها الأساسية، كما أن هذه المنظمة تقوم بفرض شروط على الدول الراغبة في الانضمام إليها، حيث أن هذه العملية تتم عبر إجراءات عديدة قد تنتهي بموافقة منظمة التجارة العالمية على انضمام الدول الطالبة للعضوية، وقد تنتهي أيضا بعدم الموافقة.

ونجد أن الدول العربية في هذا الصدد شأنها شأن باقي الدول الأخرى، فهي تخضع للشروط عند طلب الانضمام وتلتزم بذلك كما تقوم بالعديد من الإجراءات لأجل الموافقة، وفي حالة حصول هذه الدول على قبول عضويتها في منظمة التجارة العالمية نجد أن هذا الانضمام قد يعود عليها بآثار إيجابية او سلبية – وذلك نظرا لطبيعة وخصائص الاقتصاد العربي –، وعلى ذلك فإنها تواجه تحديات كبيرة لتتمكن من تخطي الصعوبات والوصول على أهدافها المسطرة من خلال تجارتها العربية البينية وكذا دعم التكامل الاقتصادي العربي وتطويره، ونجد أن هذه الدول تسعى لإنشاء منطقة تجارة حرة عربية كبرى حتى يكون ذلك بمثابة جسر للعبور وتحقيق الهدف الأساسي ألا وهو إنشاء سوق عربية مشتركة.

الفصل الثاني

اقتصاديات الوطن لعربي

المبحث الأول: المـــوارد الاقتصـــــادية في الوطن العربي.

المبحث الثاني: واقع اقتصاديات دول المغرب العربي.

مقدمة الفصل

إن الحاجة الماسة لدراسة اقتصاديات الوطن العربي أمر تفرضه التطورات الموضوعية المصيرية التي تقتضي تناول هذه الاقتصاديات ضمن نظرة كلية باعتبار أن تنميتها من حلال تكاملها هو السبيل لضمان تحيق تطورها وتقدمها، وهو الأمر الذي أثبتته تجارب تاريخية سابقة حيث ارتبطت فترات القوة والازدهار في الوطن العربي بتوحد أجزائه في حين ارتبط ضعفه وتخلفه بفترات التجزئة التي عاشها بفعل الغزو والاحتلال الأجنبي وخاصة أنه هنالك العديد من الروابط القوية التي تربط أجزاء الوطن العربي كالدم والتاريخ واللغة والمصير المشترك، إضافة إلى أن عالم اليوم يتجه نحو إقامة الوحدات الاقتصادية الكبيرة من خلال التكتلات وأبرزها السوق الأوربية المشتركة.

إن التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي عرفها العالم في صورتها الحديثة بعد الحرب العالمية الثانية نتيجة للتطورات الاقتصادية الكبيرة وخصوصا بعد إنشاء منظمة التجارة العالمية والدور المتعاظم الذي تقوم به المؤسسات المالية العالمية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير وسيطرة الشركات المتعددة الجنسيات على إنتاج والتجارة العالمية، وبروز التكتلات الاقتصادية الإقليمية للاتحاد الأوروبي، وتجمع شمال أمريكا والتكتل الآسيوي، تحتم على الدول المغاربية أن تتجمع في تكتل واحد بل والتعاون مع التكتلات العربية والإفريقية الأخرى من أجل كسب قوة سياسية واقتصادية وتفاوضية في مواجهة تلك التكتلات.

المبحث الأول: الموارد الاقتصادية في الوطن العربي

تحل دراسة اقتصاديات الوطني العربي أهمية كبيرة وهذا يعود إلى الحاجة الماسة وضرورة تحليل واقع اقتصاديات البلدان العربية بصورة شمولية بحيث يتم توضيح أبرز السمات الأساسية فيها والتركيز على دراسة الموارد الاقتصادية في الوطن العربي ودراسة القطاعات الاقتصادية واستخلاص الخصائص العامة فيها، حيث يتوفر الوطن العربي على موارد اقتصادية هائلة تحتل أهمية أساسية في قيام النشاطات الاقتصادية وتوسعها وتطورها.

المطلب الأول: الموارد المعدنية العربية

يمتلك الوطن العربي إمكانيات ضخمة في الموارد المعدنية المتمثلة أساسا في وجود النفط الخام والغاز الطبيعي بالإضافة إلى العديد من الخامات المعدنية الأخرى، نتطرق إليها فيما يلي:

الفرع الأول: النفط العربي[1]: توجد في الوطن العربي مصادر ضخمة من النفط حيث بلغت احتياطات النفط المؤكدة فيه كما يوضح ذلك الجدول رقم (02) بـ:(713) مليار برميل في نهاية سنة 2013، وهذه الاحتياطات تمثل نسبة قدرها 56% من الاحتياطي المؤكد عالميا، أي أن الوطن العربي لديه أكثر من نصف احتياطي النفط العالمي وهو ما يمثل أهمية كبيرة في هذا المورد الطبيعي خاصة إذا ما تم الأخذ بالاعتبار أهميته كمصدر للطاقة والاستخدام في الصناعة وكمصدر للحصول على العوائد، وتحتل خمسة (05) دول عربية النسبة الأكبر في تشكيل هذا الاحتياطي تأتي في مقدمتها المملكة العربية السعودية والتي يوجد فيها (256.90) مليار برميل بنسبة37.2% من إجمالي احتياطي الدول العربية للنفط، ونسبة قدرها 20.8% من الاحتياطي للنفط العالمي، وتمتلك كل من العراق والإمارات والكويت نسب متقاربة من هذا الاحتياطي، وبحدود أكثر من (100) مليار برميل تقريبا في كل منها وهذا ما يعني امتلاك الوطن العربي لإمكانات ضخمة من الموارد النفطية يرتكز وجودها في دول معينة في حين يقل في بعض الدول العربية الأخرى، وبالتالي التباين الواضح في امتلاك النفط[2].

1عبد العزيز هيكل، النفط وتطور البلاد العربية، معهد الإنماء العربي، بيروت، ص 51.

2التقرير الإقتصاي العربي الموحد، 2014.

الجدول رقم (02):احتياطي النفط عربيا وعالميا (2009–2013) مليار برميل عند نهاية السنة

	2009	2010	2011	2012	2013	نسبة التغير2012/2013 (%)
الإمارات	97.80	97.80	97.80	97.80	97.80	00
البحرين	0.12	0.12	0.12	0.12	0.12	00
تونس	0.43	0.43	0.43	0.43	0.43	00
الجزائر	12.20	12.20	12.20	12.20	12.20	00
السعودية	264.59	264.59	265.40	265.90	265.90	00
سوريا	2.50	2.50	2.50	2.50	2.50	00
العراق	143.10	142.30	141.40	145.30	145.30	00
قطر	26.70	25.50	25.30	24.90	24.90	00
الكويت	101.50	101.50	101.50	101.50	101.50	00
ليبيا	46.42	47.10	48.00	48.50	48.50	00
مصر	4.50	4.30	4.30	4.20	4.20	00
السودان	5.00	5.00	5.00	1.50	1.50	00
عمان	5.50	5.50	5.50	5.50	5.50	00
اليمن	2.67	2.67	2.67	2.67	2.67	00
إجمالي الدول العربية	713.00	711.50	712.10	713.00	713.00	00
أنغولا	9.50	9.06	9.06	9.06	9.06	00
إيران	137.62	151.17	154.58	157.30	157.30	00
فنزويلا	99.40	99.40	99.40	99.40	99.40	00
نيجيريا	37.20	37.20	37.20	37.14	37.14	00
الإكوادور	6.51	7.21	8.24	8.24	8.24	00
إجمالي دول أوبك غير العربية	290.2	304.0	308.5	311.1	311.1	0.0
إجمالي دول أوبك	982.5	995.0	1000.1	1007.2	1007.2	0.0
البرازيل	12.80	12.86	13.99	13.15	13.22	0.5
المملكة المتحدة	3.08	2.86	2.83	3.10	2.98	3.9–
النرويج	6.68	5.76	5.32	5.37	5.83	8.6
الولايات المتحدة	19.12	19.12	20.86	28.95	31.78	9.8
المكسيك	10.40	10.40	10.16	10.26	10.87	1.9–
كندا	6.10	6.10	5.60	6.00	6.00	0.0
كومنولث الدول المستقلة منها	98.90	98.90	98.90	119.06	118.89	0.1–
أذربيجان	7.00	7.00	7.00	7.00	7.00	0.0
أوزباكيستان	0.59	0.59	0.59	0.59	0.59	0.0
تركماتستان	0.60	0.60	0.60	0.60	0.60	0.0
روسيا الاتحادية	60.00	60.00	60.00	80.00	80.00	0.0
كازاخستان	30.00	30.00	30.00	30.00	30.00	0.0
الصين	20.35	20.35	20.35	23.72	24.38	2.8
باقي دول العالم	33.83	43.17	43.17	32.70	40.41	23.6
إجمالي العالم	1214.5	1231.00	1241.00	1266.5	1277.7	0.9
نسبة الدول العربية للعالم (%)	58.7	57.8	57.4	56.3	55.8	

ملاحظات:

1- إحتياطيات كل من السعودية والكويت تشمل نصف إحتياطي المنطقة المقسومة.

2- الإحتياطي العالمي لا يشمل إحتياطات النفوط الثقيلة جدا والبيوتمين في فنزويلا.

3- إحتياطي كندا لا يشمل احتياطيات النفوط غير الثقيلة، ومنها الإحتياطي الموجود في رمال القار

المصدر: تقرير الأمين العام السنوي 2013، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوبك)

أهمية امتلاك الوطن العربي للنفط في كون أن نسبة احتياطات النفط العربي تشكل ما يقارب (71%) من احتياطات النفط المؤكدة في دول الأوبيك (**OPEC**) منظمة الدول المصدرة للبترول، وهذا يعني أن الوطن العربي يحتل الأهمية النسبية الكبيرة في امتلاك لهذا المورد، والذي تزداد أهميته عبر الزمن بفعل التطور التكنولوجي الذي أدى إلى اتساع استخدامه كمصدر الطاقة في ظل محدودية الطاقة البديلة الأخرى من ناحية وكلفتها المرتفعة من ناحية أخرى، إضافة إلى التوسع في استخدامه كأحد المستلزمات الهامة والرئيسة في العديد من الصناعات المتطورة والمتزايدة باستمرار، وبالتالي مدى الدر الذي يمكن أن يلعبه الوطن العربي من خلال امتلاكه للاحتياطات الضخمة من ناحية، ومن ناحية أخرى يوضح مدى الخطورة التي ترتبط بمثل هذا الواقع[1].

كما يوضحه (الجدول رقم 03).

1نادر فرحان، الهجرة إلى النفط، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثالثة، بيروت،1999، ص 136.

الجدول التالي (الجدول رقم 03) يمثل إنتاج النفط الخام عربيا وعالميا (2009-2013)

	2009	2010	2011	2012	2013	نسبة التغير2013/2012 (%)
الإمارات	2241.6	2324.0	2564.0	2652.5	2741.0	3.3
البحرين	182.0	182.0	190.0	173.0	175.8	1.6
تونس	82.0	78.8	70.0	66.8	62.7	6.1-
الجزائر	1221.0	1189.8	1262.0	1203.0	1206.0	0.2
السعودية	8184.0	8165.6	9311.0	9763.4	9696.0	0.7-
سوريا	375.1	387.0	330.0	170.0	31.0	81.8-
العراق	2346.0	2359.0	2653.0	2942.0	3024.0	2.8
قطر	733.0	733.4	734.0	736.0	722.0	1.9-
الكويت	2261.6	2312.1	2658.7	2977.6	2924.9	1.8-
ليبيا	1473.9	1495.0	589.5	1454.0	661.0	54.5-
مصر	546.2	560.7	566.0	571.5	571.9	0.1
السودان	475.2	462.1	453.0	82.0	85.0	3.7
عمان	712.0	758.3	780.2	813.2	844.0	3.8
اليمن	284.1	275.0	190.0	180.1	158.8	11.8-
إجمالي الدول العربية	21117.7	21282.8	22351.4	23785.1	22094.1	3.7-
أنغولا	1738.9	1738.9	1618.0	1704.0	1656.0	2.8-
إيران	3557.1	3557.9	3576.0	3739.8	3396.0	9.2-
فنزويلا	2778.1	2878.1	2880.9	2803.9	2813.0	0.3
نيجيريا	1842.0	1842.0	1974.8	1954.1	1731.0	11.4-
الإكوادور	464.7	464.7	500.3	503.6	525.0	4.2
إجمالي دول أوبك غير العربية	10480.8	10679.9	10550.0	10704.4	10121.0	5.5-
إجمالي دول أوبك	28941.9	29258.8	30322.2	32433.9	31095.9	4.1-
البرازيل	1957.0	2049.7	2094.0	2017.5	2092.2	3.7
المملكة المتحدة	1292.7	1196.2	993.6	869.0	777.4	10.5-
النرويج	2017.0	1875.0	1739.4	1604.5	1500.0	6.5-
الولايات المتحدة	5309.0	5486.0	5642.5	6504.2	7343.7	12.9
المكسيك	2620.7	2594.3	2561.3	2553.9	2531.5	0.9-
كندا	2034.0	2016.8	2082.8	2339.5	2450.6	4.7
كومنولث الدول المستقلة منها	12661.0	13220.5	13264.5	12720.0	13271.9	3.8
أذربيجان	1014.0	1027.4	931.0	861.3	865.2	0.5
أوزباكيستان	85.00	87.0	86.0	70.0	59.0	15.7-
تركماتستان	220.0	220.0	220.0	215.4	229.7	6.6
روسيا الاتحادية	9919.3	10147.6	10325.0	9935.5	10403.9	4.7
كازاخستان	1285.8	1600.0	1600.0	1559.5	1618.9	3.8
الصين	3802.2	4049.0	4090.2	4228.1	4211.5	0.4-
باقي دول العالم	7442.1	7501.6	7136.9	6156.8	8312.7	35.0
إجمالي العالم	70734.0	71951.8	72506.6	73556.0	75516.6	2.7
نسبة الدول العربية للعالم (%)	29.9	29.6	30.8	32.3	30.3	

ملاحظات:

1- إنتاج كل من السعودية والكويت يشمل نصف انتاج المنطقة المقسوم.

2- إنتاج أوبك لا يشمل اندونيسيا التي علقت عضويتها في المنظمة.

المصدر: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، التقرير الاقتصادي العربي الموحد،2014.1

الفرع الثاني: الغاز الطبيعي العربي:

يمتلك الوطن العربي احتياطات مؤكدة من الغاز الطبيعي بلغت(54382) مليار متر مكعب في نهاية سنة 2013 وكما بين الجدول رقم (04) الخاص باحتياطي الغاز الطبيعي عربيا وعالميا لسنة 2013، وهذه الاحتياطات تشكل نسبة(57.2%) من احتياطات الغاز المؤكدة لدى دول الأوبيك، وتمثل نسبة قدرها (27.3%) من احتياطات الغاز الطبيعي المؤكدة عالميا[1].

رغم أن نسبة احتياطات الغاز المؤكدة في الوطن العربي من احتياطات الغاز الطبيعي العالمي مقارنة نسبة احتياطاته من النفط تعتبر منخفضة إلا أنها تبقى مرتفعة عالميا ولها أهميتها الاقتصادية الكبيرة، وتتزايد أهمية الغاز الطبيعي بفعل التطور التكنولوجي الواسع الذي أدى إلى تحقيق ذلك، ويعتبر الغاز الطبيعي ثاني اهم موارد الثروة المعدنية في الوطن العربي.[2]

1جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، التقرير الاقتصادي العربي الموحد،2014.

2يوسف عبد الله صايغ، أزمة النفط الراهنة ومستقبل الاقتصاديات العربية، الواقع الراهن والمستقبل، مركز دراسات الوحة العربية، بيروت1994، ص71.

الجدول رقم (04) احتياطي الغاز الطبيعي عربيا وعالميا لعام (2009-2013) مليار متر مكعب كل سنة

	2009	2010	2011	2012	2013	نسبة التغير2013/2012 (%)
الإمارات	6091	6091	6091	6091	6091	0.0
البحرين	92	92	92	92	92	0.0
تونس	65	65	65	65	65	0.0
الجزائر	4504	4504	4504	4504	4504	0.0
السعودية	7920	8016	8150	8234	8234	0.0
سوريا	285	285	285	285	285	0.0
العراق	3170	3170	3158	3694	3694	0.0
قطر	25340	25190	25030	24400	24400	0.0
الكويت	1784	1784	1784	1784	1784	0.0
ليبيا	1549	1495	1549	1532	1532	0.0
مصر	2211	2193	2045	2186	2186	0.0
السودان	85	85	85	85	85	0.0
عمان	950	950	950	950	950	0.0
اليمن	479	479	479	479	479	0.0
إجمالي الدول العربية	54525	54399	54265	54381	54382	0.0
أنغولا	275	275	275	275	275	0.0
إيران	29610	33090	33090	33780	33780	0.0
فنزويلا	5065	5525	5525	5563	5563	0.0
نيجيريا	5292	5110	5154	5118	5118	0.0
الإكوادور	8	8	8	6	6	0.0
إجمالي دول أوبك غير العربية	40250	44008	44052	44742	44742	0.0
إجمالي دول أوبك	90608	94258	94316	94981	94982	0.0
البرازيل	364	366	417	396	389	1.8-
المملكة المتحدة	292	256	253	246	244	0.8-
النرويج	2313	2039	2007	2070	2090	1.0
الولايات المتحدة	6928	6928	7717	9877	10539	6.7
المكسيك	360	339	490	488	484	0.8-
كندا	1754	1754	1727	1930	1989	2.1-
كومنولث الدول المستقلة منها	61301	61301	61301	61675	61675	0.0
أذربيجان	850	850	850	991	991	0.0
أوزباكيستان	1841	1841	1841	1841	1841	0.0
تركماتستان	7504	7504	7504	7504	7504	0.0
روسيا الاتحادية	47573	47573	47573	47805	47806	0.0
كازاخستان	2407	2407	2407	2407	2407	0.0
الصين	3036	3036	3036	4006	4406	10.0
باقي دول العالم	17095	17160	15777	15297	18025	17.8
إجمالي العالم	188218	191586	101042	195108	198865	1.9
نسبة الدول العربية للعالم (%)	29.0	28.4	28.4	27.9	27.3	

المصدر: صندوق النقد الدولي العربي، التقرير العربي الاقتصادي الموحد،2014.

المطلب الثاني : القطاع الزراعي في الدول العربية

إن الزراعة العربية تحتل أهمية كبيرة بسبب كونها القطاع الرئيسي في معظم الاقتصاديات العربية، حيث المساهمة المرتفعة للزراعة في توليد الناتج والدخل المحليين إضافة الى استيعابها الجزء الأكبر من العاملين في الاقتصاد، أن دور الاقتصاد الزراعي في الدول العربية وبالذات في عملية التنمية يأتي من خلال ما يمكن أن تسهم به من مهام في تحقيق هذه العملية[1].

الفرع الأول: أهمية الزراعة العربية

- توفير التمويل لعملية التنمية وبالذات من خلال إسهامها في تمويل التنمية الاقتصادية
- توفير الأيدي العاملة اللازمة لعملية التوسع في القطاعات الاقتصادية الأخرى.
- خلق سوق للسلع أي إسهام الزراعة في خلق الطلب على منتجات القطاع الصناعي من أجل تحفيزه على التطور والتوسع.
- توفير المواد الغذائية للعاملين في القطاعات الاقتصادية الأخرى.
- توفير العملات الأجنبية لتلبية احتياجات التنمية الاقتصادية.
- تجهيز الصناعة بالمواد الأولية الزراعية.
- تحقيق الأمن الغذائي للدول العربية.
- المساهمة في رفع النمو الاقتصادي الإجمالي للدول العربية[2]

الفرع الثاني: واقع الإنتاج الزراعي العربي

تشير التقديرات إلى ان المساحة الإجمالية للدول العربية (1402) مليون هكتار ولا تتجاوز مساحة الأراضي القابلة للزراعة (80) مليون هكتار أي نحو (5.7%) من المساحة الكلية للدول العربية، وتقدر مساحة الراضي لسنة(2011) بحوالي(76) مليون هكتار مقارنة بحوالي(66) مليون هكتار سنة(2000)، ,تعكس هذه الزيادة اتجاه السياسات الزراعية في معظم الدول العربية نحو التوسع الأفقي واستغلال المزيد من المساحات المتاحة والصالحة للزراعة، والجدول رقم (05) يبين المساحة الزراعية الكلية لمجموع البلدان العربية واستخداماتها.57

[1] دورين وارينز، الإصلاح الزراعي بين المبدأ والتطبيق، دار الطليعة للنشر والتوزيع، بيروت 185، ص63.
[2] عبد الهادي يموت، العجز الغذائي ومهمة التنمية العربية، معهد الانماء العربي، بيروت،1985،ص59

الجدول (05): الأراضي الزراعية واستخداماتها في الدول العربية (2010،2005،2000- 2012)

(ألف هكتار)

	2000	2005	2010	2011	2012	معدل التغيير السنوي(%) 2012-2000	معدل التغيير (%) 2012-2011
أولا: المساحة الزراعية الكلية	65.429	71.412	68.486	75.268	79.198	1.6	5.2
1- الأراضي الزراعية المستديمة	7.204	8.251	8.996	9.322	9.390	2.2	0.7
2- الأراضي الزراعية الموسمية	58.225	63.161	59.490	65.946	69.808	1.5	5.9
أ- الزراعة المطرية	32.998	33.104	34.474	41.024	38.460	1.3	6.3-
ب- الزراعة مروية	9.500	10.657	10444	14.894	14.997	3.9	0.7
(الأراضي المتروكة بور)	15.727	19.400	13.572	10.028	16.351	0.3	63.1
ثانيا: مساحة الغابات*	93.782	92.687	94.887	*49.008	*48.790	5.3-	0.4-
ثالثا: مساحة المراعي	420.943	468.647	494.259	494.288	425.295	0.1	14.0-

(*): بعد انفصال جنوب السودان عن السودان في حوالي منتصف عام 2011

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، قطاع الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية في الوطن العربي عام2014.

ومن تحليل واقع الإنتاج الزراعي في الدول العربية يمكن ملاحظة ما يلي[1]:

- تحقق تطور واضح في إنتاج الحبوب رغم ان هناك تقارب في مستويات الإنتاج، ويمكن تفسير زيادة إنتاج هذه المحاصيل في السنوات الأخيرة بالاهتمام الكبير بتطوير الإنتاج الزراعي وتوجيه الاستثمارات اللازمة لهذا المجال الحيوي.
- رغم التطور المتحقق في إنتاج الحبوب فإن هناك تذبذبا واضحا في هذا الإنتاج وعدم وجود اتجاه منظم نحو الزيادة، ويمكن تفسيره من خلال التأثير المهم للعوامل الطبيعية المناخية على الإنتاج الزراعي.
- شكلت ثلاثة محاصيل زراعية النسبة الأكبر في إنتاج الخضر والفواكه في الوطن العربي، لأن التوجه نحو زيادة الإنتاج منها يرتبط بقيمته الغذائية العالية من ناحية وبقيمتها الاقتصادية المرتفعة من ناحية أخرى.
- وجود تطور كبير في إنتاج الخضر والفواكه أكبر مقارنة في إنتاج الحبوب وذلك راجع لإستخدام بعض معطيات التقدم العلمي والتكنولوجي في إنتاجها.
- ينتج الوطن العربي العديد من المحاصيل الزراعية الأخرى كالبقوليات والقصب السكري والجدول التالي رقم (06) يبين تطور إنتاج المحاصيل الزراعية في الدول العربية لسنة (2000،2005،2010،2012،2013)

1عبد الحسين وداي، التخطيط والتنمية الزراعية في الوطن العربي،في التخطيط لتنمية عربية، المعهد العربي للتخطيط، الكريت،2001،ص86.

الجدول رقم (06): تطور إنتاج المحاصيل الزراعية في الدول العربية (2013،2012،2010،2005،2000)

المحصول	2000			2005			2010			2012			2013			نسبة التغير (%)(2012-2013)		
	الإنتاج (ألف طن)	المساحة المحصولية (ألف هـ)	الغلة (كلغ/هـ)	الإنتاج (ألف طن)	المساحة المحصولية (ألف هـ)	الغلة (كلغ/هـ)	الإنتاج (ألف طن)	المساحة المحصولية (ألف هـ)	الغلة (كلغ/هـ)	الإنتاج (ألف طن)	المساحة المحصولية (ألف هـ)	الغلة (كلغ/هـ)	الإنتاج (ألف طن)	المساحة المحصولية (ألف هـ)	الغلة (كلغ/هـ)	الإنتاج (ألف طن)	المساحة المحصولية (ألف هـ)	الغلة (كلغ/هـ)
الحبوب	37.606	27.184	1.383	51.728	32.687	1.583	49.246	33.415	1.474	51.106	31.630	1.613	53.374	31.026	1.720	4.6	-1.9	6.7
القمح	16.865	10.739	1.570	25.652	12.690	2.021	23.848	10.360	2.302	26.086	11.213	2.326	27.382	11.666	2.347	5.0	4.0	0.9
الأرز	6.151	704	8.737	6.607	755	8.750	4.207	551	8.548	6.630	764	8.678	7.904	903	8.755	19.2	18.2	0.9
الشعير	2.810	436	6.488	4.552	6.099	746	6.459	6364	1.015	5.418	5.765	940	4.962	5.487	904	-8.4	-4.8	-3.8
الذرة الشامية	9.989	1.471	4.751	8.224	1.825	4.506	7.207	1.545	4.665	8.977	1.809	4.962	10.095	1.980	5.100	12.5	9.4	2.8
الذرة الرفيعة والدخن	4.771	7.782	613	6.693	11.318	591	7.025	14.595	481	3.505	12.079	323	3.031	20.990	276	-22.4	-9.0	-14.7
الدرليات	7.360	404	18.218	11.864	570	20819	12.180	520	23.423	34.916	616		16.532	672	24.623	10.8	9.0	1.6
البقوليات	1.255	1.314	955	1.406	1.268	1.108	1.215	1.228	1.006	1.352	1.389	973	1.420	1.478	961	5.0	6.4	-1.3
البذور الزيتية	2.927	3.754	780	6.156	6.775	909	7.473	8.949	835	7.633	8.842	863	7.730	8.789	980	13	-0.6	1.9
الخضروات	39.164	2.147	18.241	46.111	2.331	19.783	54.067	2.451	22.069	53.401	2.363	22.599	53.335	2.323	22.877	-0.5	-1.7	1.2
الفاكهة	27.367	2.528	10.826	27.076	4.145	6.532	25.445	2.517	10.109	27.418	3.418	8.002	28.463	3.987	7.339	.38	16.6	-11.0
الألياف	1.801	6.90	2.610	1.393	770	1.810	1.029	434	2.371	1.116	538	2.167	1.296	599	2.162	11.2	11.4	-0.2
قصب السكر	22.897	228	100.425	24.490	224	109.176	23.285	222	104.569	23.111	223	103.637	23.026	224	102.964	-0.4	0.3	-0.6
الشمندر	7.235	148	49.493	7.895	168	46.884	11.826	235	50.348	12.864	254	50.646	13.417	265	50.659	4.3	4.3	0.0

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، قطاع الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية في الوطن العربي عام2014.

والأمر الأكثر بروزا في حالة الزراعة العربية يتمثل في عجزها من تأدية دورها في تلبية احتياجات الوطن العربي، ويتأكد هذا العجز من المبالغ الكبيرة التي يتم بها استيراد السلع الغذائية الرئيسية[1].

- إن الصادرات والواردات الزراعية قد حققت إيرادات صافية أي زيادة الواردات على الصادرات الزراعية، وبالتالي فإن الزراعة العربية لا تؤدي دورها في تسهيل عملية التنمية.
- وجود تفاوت واسع في حصة الفرد الواحد من الواردات الزراعي، علما بأن مدى هذا الاعتماد مرتفع في معظم الدول العربية ارتباطا بزيادة واردات الزراعية عن صادراتها من اجل تغطية احتياجات الأفراد.

والجدول التالي جدول رقم(07) يبين قيمة الصادرات والواردات الزراعية ونسبة النمو السنوي لكل بمنها للمدة الزمنية (2000، 2012،2010،2005).

1عبد الصاحب العلوان،أزمة التنمية الزراعية، أفاق الإقتصاد العربي، العدد(117)، الغمارات العربية،أبوظبي،1999،ص 49.

الجدول رقم(07) الصادرات والواردات الزراعية العربية (2010،2005،2000-2012)

(ميلون دولار)

	الصادرات الزراعية					معدل التغير السنوي %		الواردات الزراعية					معدل التغيير السنوي %	
	2000	2005	2010	2011	2012	2012-2000	2012-2011	2000	2005	2010	2011	2012	2012-2000	2012-2011
مجموع الدول العربية	5.243	10.493	18.320	19.050	19.155	11.4	0.6	27.911	39.807	83.687	86.470	89.592	10.2	3.6
الأردن	294	652	1.113	1.187	1.267	12.9	6.7	840	1.403	2.425	2.605	2.829	10.6	8.6
الأمارات	822	2.396	3.048	3.066	3.449	12.7	12.5	2.693	3.657	11.487	11.807	12.456	13.6	5.5
البحرين	33	47	293	320	383	22.7	19.8	422	642	1.221	1.228	1.334	10.1	8.6
تونس	429	963	1.160	1.357	1.318	9.8	2.9-	756	1.171	2.138	2.748	2.825	11.6	2.8
الجزائر	33	95	125	148	170	14.6	14.7	2.592	3.922	6.223	6.807	7.529	9.3	10.6
جيبوتي	3	16	77	81	90	32.8	11.3	140	209	477	483	550	12.1	13.8
السعودية	476	1.267	3.114	3.553	3.632	18.5	2.2	5.402	8.792	16.854	20.009	21.657	12.3	8.2
السودان	408	514	460	395	328	1.8-	17.0-	442	851	1.724	1.525	1.254	9.1	17.8-
سورية	658	848	2.562	2.537	1.644	7.9	35.2-	863	1.606	3.714	3.257	2.221	8.2	31.8-
الصومال	110	112	165	185	208	5.4	12.2	137	264	376	401	428	10.0	6.7
العراق	6	30	41	43	50	19.3	15.8	1.921	3.048	6.081	6.729	7.048	11.4	4.3
عمان	335	418	804	921	932	8.9	1.2	1.057	1.053	2.348	1.698	1.739	4.2	2.4
فلسطين	80	53	55	51	52	3.5-	2.0	529	537	535	529	519	0.2-	1.9-
قطر	9	31	21	23	25	8.9	8.4	396	696	1.924	2.166	2.309	15.8	6.6
القمر	6	13	12	12	12	6.2	3.3	16	41	74	85	86	15.0	1.0
الكويت	54	57	127	141	148	8.8	5.1	1.249	1.476	2.249	2.316	2.267	5.1	2.1-
لبنان	138	292	518	539	566	12.5	5.0	1.088	1.370	2.732	2.807	2.959	8.7	5.4
ليبيا	55	7	7	2	2	23.0-	20.1	1.206	1.268	2.231	2.451	1.900	3.9	22.5-
مصر	518	1.169	2451	2.406	2.495	14.0	3.7	3.532	4.009	11.737	8.636	8.938	8.0	3.5
المغرب	695	1.353	1.962	1.852	2.134	9.8	15.2	1.668	2.303	4.180	5.287	5.726	10.8	8.3
موريتانيا	13	16	43	42	45	11.0	8.2	168	174	342	355	404	7.6	13.9
اليمن	68	144	162	189	205	9.6	8.5	794	1.315	2.615	2.541	2.645	10.5	4.1

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة (الفار) قاعدة البيانات 2014.

إن الفجوة الغذائية في معظم المنتجات الزراعية العربية كبيرة وواسعة، وبالذات في المحاصيل والمنتجات الغذائية الأساسية كالحبوب، وهي المنتجات التي ترتبط باستهلاك الفرد الضروري لحياته واستمراره، ورغم أن هذه الفجوة الغذائية تقل في حالة بعض المنتجات كالبغوليات والخضر والفواكه، إلا أن ما يلاحظ أن الفجوة تزايدت في معظم المنتجات الزراعية وهو ما أدى إلى تدني نسبة الاكتفاء الذاتي في الوطن العربي[1]، حيث يعتمد الوطن العربي على أكثر من نصف احتياجاته منها عل الخارج، والجدول الموالي الجدول رقم (08) يوضح الفجوة الغذائية ونسب الاكتفاء الذاتي في الوطن العربي لسنة (2010،2005،2000، 2012).

[1]محمد علي الفرا، مشكل الغذاء في الوطن العربي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، 1999، ص141.

الجدول رقم (08): الفجوة الغذائية العربية للمجموعات السلعية الرئيسة (2000، 2005، 2010- 2012)

	2000	2005	2010	2011	2012	معدل التغيير السنوي في قيمة الفجوة الغذائية%		نسبة الاكتفاء الذاتي%				
						2011-2012	2000-2012	2000	2005	2010	2011	2012
الإجمالي	13.905	18.060	34.345	34.441	34.842	1.2	8.0					
الحبوب والدقيق	6.378	9.661	17.878	18.436	19.241	4.4	9.6	44.7	49.7	44.6	45.7	43.3
القمح والدقيق	2.752	4.497	8.054	8.414	8.900	5.8	10.3	47.7	49.9	42.8	43.4	46.4
الشعير	956	1.400	2.305	2.243	2.181	2.8-	7.1	25.2	32.4	40.7	40.6	29.9
الأرز	1.120	1.470	3.415	3.648	3.781	3.6	10.7	67.8	70.6	55.9	59.8	68.8
الذرة الشامية	1.323	2.098	3.650	4.050	7.282	79.8	15.3	38.5	36.2	30.9	29.2	30.3
البطاطس	92	104	109	102-	302-	...	...	99.3	100.6	101.2	105.4	99.4
سكر مكرر	1.163	1.359	3.436	3.207	3.251	1.4	8.9	37.8	38.5	33.4	30.1	30.4
بقوليات	414	414	737	876	975	11.4	7.4	62.7	56.2	55.5	52.8	48.4
زيوت وشحوم	1.101	1.960	4.210	3.914	3.667	6.3-	10.5	44.3	28.1	36.8	41.2	41.6
خضراوات	265	66-	869-	1.631-	2.393-	...	...	99.3	100.1	102.7	106.6	102.5
فواكه	285	448	69-	25-	42-	...	...	97.6	95.9	97.5	98.5	97.9
لحوم	1.439	2.610	6.120	6.630	7.019	5.9	14.1	85.4	80.9	75.5	75.6	72.0
الالبان ومنتجاتها	1.914	2.856	3.321	3.701	4.082	10.3	6.5	71.4	71.4	77.7	72.7	71.4
البيض	64	57	4	41	40	2.0-	3.8 -	96.8	95.9	95.6	95.5	95.8
الأسماك	252-	1.343-	530-	606-	696-	14.9	8.8	107.4	103.1	100.7	100.9	102.8

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، قطاع الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية في الوطن العربي عام2012.

(-): تعني الفائض

المطلب الثالث: القطاع الصناعي في الدول العربية

ينقسم القطاع الصناعي إلى مجموعتين من الصناعات هي مجموعة الصناعات الإستخراجية ومجموعة الصناعات التحويلية، وفي ضوء ذلك يمكن التعرف على قيمة الناتج الصناعي العربي لسنة (2005) من خلال الجدولين التاليين (الجدول رقم 09) و (الجدول رقم10).

الجدول رقم (09) القيمة المضافة للصناعات الإستخراجية (بالأسعار الجارية)، (1995، 2000، 2005، 2009- 2013)

	1995	2000	2005	2009	2010	2011	2012	2013
مجموع الدول العربية	10.6.438	215.862	440.086	537.653	708.430	950.024	1.045.298	1.017.843
الأردن	222	242	395	785	877	1133	1021	795
الإمارات	16.641	29.987	62.139	69231	90.959	137717	147549	157152
البحرين	900	2.236	3.419	4555	5584	8011	7833	8771
تونس	651	1.006	1.597	2335	3008	4147	3450	3155
الجزائر	10.699	21.536	45.786	42799	56426	72222	67454	65359
جيبوتي	0	3	1	1	2	2	2	2
السعودية	44.238	69.973	152.505	162.342	218994	324138	349720	335062
السودان	18	956	2.717	6783	6683	3613	3595	3107
سورية	1.106	5.204	7.457	11.752	14900	...	...	...
العراق	55	5.204	28.872	48.180	62880	99145	109098	108705
عمان	5.288	21.684	15.354	19.418	27256	36379	40234	39864
قطر	3.004	9.807	25.958	43.810	65864	98668	107889	110224
القمر	14	10.732	23	0	0	0	0	0
الكويت	10.510	12	42.004	52.342	64448	97793	113784	110677
لبنان	0	18.10	89	165	172	202	204	222
ليبيا	7.427	0	33.681	37.785	48389	18305	61057	39942
مصر	4148	13.646	10.644	26.762	29999	33511	19411	20343
المغرب	672	797	1.015	2092	3512	5115	4686	4947
موريتانيا	146	141	266	706	1165	1465	1151	1152
اليمن	702	3.445	6.165	5631	7311	8458	7160	8363

المصدر: استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد عام 2014 وتقديرات متفق عليها من المؤسسات المعدة للتقرير.

الجدول رقم (09) (تابع):القيمة المضافة للصناعات التحويلية (بالأسعار الجارية)، (1995، 2000، 2005، 2009- 2013)

	1995	2000	2005	2009	2010	2011	2012	2013
مجموع الدول العربية	56.706	76.122	111.049	174.286	200.341	222.470	242.279	252.893
الأردن	856	1.139	2012	4268	4437	4916	5125	5747
الإمارات	6.402	13.610	19160	23315	25744	29897	32676	34314
البحرين	1.041	914	1628	3107	3724	4330	4569	4820
تونس	3.423	3.141	4628	7307	7278	6859	7215	7486
الجزائر	3.576	3.167	4596	6420	6727	7324	7522	9035
جيبوتي	13	13	17	22	25	28	30	32
السعودية	13.969	18.211	31324	46560	58179	67201	72048	75536
السودان	480	904	3006	5060	5803	6084	6066	5490
سورية	1.466	781	2142	2719	2770	....	...	...
العراق	582	236	659	2906	3144	5242	5847	6250
عمان	643	1.117	2619	5603	6003	8153	8544	8497
قطر	684	966	4394	9223	11218	15882	19291	19802
القمر	10	9	17	26	28	32	32	33
الكويت	2.977	2.610	5866	5429	6894	8648	10382	11900
لبنان	1.010	1.970	1537	2673	2819	3026	3200	3391
ليبيا	2.123	2.316	2385	4358	4611	802	2997	1448
مصر	10.127	18.363	14959	29756	35166	37126	39657	40642
المغرب	6.867	6.019	8872	12992	12829	14385	14214	15111
موريتانيا	91	76	190	113	123	130	141	157
اليمن	639	561	1083	2329	2611	2407	2723	2802

المصدر: استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد،2014.

الجدول رقم (10) القيمة المضافة الصناعي ونسب مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية (بالأسعار الجارية)، (2013)

	الصناعات الإستخراجية		الصناعات التحويلية		إجمالي النتائج الصناعي	
	القيمة المضافة (مليار دولار)	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (%)	القيمة المضافة (مليون دولار)	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (%)	القيمة المضافة (مليون دولار)	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (%)
مجموع الدول العربية	1.017.843	37.2	252.893	9.2	1.270.736	46.5
الأردن	795	2.4	5.747	17.1	6.542	19.4
الإمارات	157.152	39.1	34.314	8.5	191.465	47.6
البحرين	8.771	26.8	4.820	14.7	13.591	41.5
تونس	3.155	6.7	7.486	15.9	10641	22.6
الجزائر	65.359	28.9	9.035	4.0	74.394	32.9
جيبوتي	2	0.1	32	2.2	34	2.3
السعودية	335.062	44.8	75.536	10.1	410.598	54.9
السودان	3.107	5.0	5.490	8.9	8.597	13.9
سورية	...	...	...	...	...	...
العراق	108.705	55.6	6.520	3.2	114.956	58.8
عمان	39.864	50.0	8.497	10.7	48.361	60.7
قطر	110.224	54.4	19.802	9.8	130.026	64.2
القمر	0	0.0	33	5.7	33	5.7
الكويت	110.677	62.9	11.900	6.8	122.577	69.7
لبنان	222	0.5	3.391	7.5	3.613	8.0
ليبيا	39.942	62.0	1.848	2.9	41.790	64.9
مصر	20.343	7.5	40.642	15.0	60.985	22.5
المغرب	4.947	4.7	15.111	14.3	20.058	19.0
موريتانيا	1.152	27.7	157	3.8	1.309	31.4
اليمن	8.363	23.3	2.802	7.8	11.165	31.1

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير العربي الاقتصادي الموحد، 2014.

يلاحظ من الجدولين (09، 10) على التوالي أن مجموعة الصناعات الاستخراجية تساهم بدرجة أكبر بكثير من مساهمة مجموعة الصناعات التحويلية، حيث يتضح أنه مع بداية سنة (1995) كانت مساهمة الصناعة الاستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي حوالي 19.3% ثم ظلت هذه المساهمة تتزايد حتى وصلت إلى 38.8% وذلك سنة (2005).

وعلى الجانب الآخر نجد أن مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي العربي تكادتكون ثابتة، حيث كانت قيمة 10.7% سنة 1995، وظلت ثابتة تقريبا حتى سنة (2005)، وتجدر الإشارة ان مساهمة القطاع الصناعي العربي في مجموعة في الناتج المحلي الإجمالي زادت من (29.2%) سنة 1994، إلى ان وصلت إلى (46.6%) عام 2003، وترجع زيادة هذه المساهمة بالطبع إلى الصناعات الاستخراجية نظرا لأن المصدر الرئيس لتوليد الناتج الصناعي في الاقتصاد العربي هي النفط والغاز.

ومن الواضح أن الناتج الصناعي العربي يحتاج إلى إعادة هيكلة، فالصناعات الاستخراجية تحتاج إلى استخدام اكثر للخدمات المعدنية وغير المعدنية ومن ناحية أخرى فإن الصناعات التحويلية تحتاج إلى تحديث واستعمال اكثر للإنجازات العلمية والتكنولوجية[1].

وفي الأخير يمكن الإشارة إل أن القطاع الصناعي العربي لم يستطع الاستمرار في تحقيق معدلات عالية تمكنه من التوصل إلى قيادة الحركة التنموية العربية على الرغم من مساهمته الكبيرة في زيادة الناتج المحلي، فقد بقيت الزراعة و الصناعة الإستخراجية تحتل المرتبة الأولى، بينما بقيت الصناعة قطاعا يحتل المرتبة الثانية أو الثالثة في معظم البلدان العربية[2].

1حسين علي بخيت، التكامل الصناعي الزراعي، دار الرشيد والتوزيع للنشر والتوزيع، بغداد، 1999، ص81.

2سليمان الرياشي واخرون، التكامل الاقتصادي العربي، الواقع والافاق، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد(22)، بيروت،1998، ص 137.

المبحث الثاني: واقع اقتصاديات دول المغرب العربي

حتى نستطيع التعرف على الواقع الاقتصادي للبلدان المغاربية لا بد من إجراء تشخيص عن الإمكانيات المتاحة والطاقات المتوفرة لدى دول المغرب العربي حيث التنوع المناخي، والجغرافي ميزة نسبية تتميز بها المنطقة بتوافر الثروات الباطنية والطبيعية بشكل كبير والتي ما يزال الكثير منها غير مستغل إلى يومنا هذا، ومن ناحية أخرى تبرز درجة تقصير السياسات المطبقة على مستوى الإتحاد المغاربي في استغلال تلك الإمكانيات، وبالتالي تعميقها لدرجة التبعية للخارج.

كما تزخر منطقة المغرب العربي من الجماهيرية الليبية شرقا إلى المملكة المغربية غربا[1] بثرواتها هائلة تمكن البلدان المغاربية من الخروج من الأزمات الاقتصادية وتجعلها في مصاف الدول الكبرى والرائدة في تصدير السلع والخدمات المختلفة، وتمتلك المنطقة المغاربية ثروات طبيعية، زراعية متنوعة وطاقات بشرية كبيرة وواد مالية معتبرة.

وعليه سيتم التطرق من خلال هذا المبحث إلى النقاط التالية:

- البنية الاقتصادية لدول الإتحاد المغاربي
- التجارة البينية لدول الإتحاد المغاربي.
- المؤشرات الاقتصادية الدولية وتصنيف دول الإتحاد المغاربي.

المطلب الأول: البنية الاقتصادية لدول الإتحاد المغربي

رغم اختلاف أوجه النمو للاقتصاديات المغاربية وحجم الإمكانيات المتاحة والمتنوعة لدى الدول المغاربية والتي تجعل من المنطقة المغاربية منطقة قابلة للتكامل اقتصاديا وسياسيا، إلا أنها تشترك في نفس الميزات الخاصة بالبلدان النامية والمتمثلة أساسا في بالتبعية الاقتصادية الشديدة نحو الخارج واعتمادها الكبير على الثروات الطبيعة التي تزخر بها المنطقة، وكذا الاندماج المحدود في الاقتصاد العالمي ووضعية اقتصادية كطلية مستقرة نسبيا.

1 حمد الشكري، تجربة التكامل الإقتصادي عن الإتحاد المغاربي،المؤتمر المصرفي العربي، رؤية عربية للقمة الإقتصادية، الدوحة، 2007، ص143.

الفرع الأول: المؤشرات الاقتصادية للبلدان المغاربية

من خلال هذا العنصر سيتم التطرق إلى خصائص كل دولة من دول الإتحاد المغرب العربي وهذا من الجانب الاقتصادي.

أولا: الجزائر

بادرت الجزائر بإدخال إصلاحيات هيكلة على المستويين الكلي والجزئي للاقتصاد الوطني، الغرض منها إعادة التوازنات الكبرى للاقتصاد التطبيقي التي تسمح لها بالانتقال إلى اقتصاد السوق وبأقل الأضرار الاجتماعية.

ومن خلال تحليل تطور الاقتصاد الجزائري في بداية التسعينات كان ومزال يعاني من تبعة اقتصادية متعددة الأبعاد[1]:

1- **تبعية غذائية**: وتتمثل في استيراد ما يقارب 3/2 من احتياجات السكان الغذائية وخاصة منها الحبوب بمختلف أنواعها ويمكن إرجاع مرد هذه أساسا على ضعف الإنتاج الزراعي بالرغم من السياسات الإصلاحية التي شهدها القطاع منذ الاستقلال، مما أدى إلى انخفاض نصيب الفرد الواحد من المنتوج الغذائي ويعود هذا أساسا إلى عاملين اثنين: الأول متعلق بانخفاض الإنتاج الزراعي والزيادة الكبيرة في عدد السكان أما الثاني فمتعلق بضعف مردودية الهكتار الواحد من الحبوب إذ لم يتغير كثيرا عما كان عليه في بداية القرن العشرين.
2- **تبعية تكنولوجية**: ناجمة أساس عن طبيعة الاختيارات التكنولوجية والنمط التصنيعي الذي اتبعته خلال عقد السبيعنات، و الذي تميز بافتقاره إلى سياسة تكنولوجية واضحة ومتميزة، والرغبة لدى متخذي القرار في الحصول على التجهيزات والمعدات الإنتاجية والمصانع الجاهزة أمام إلحاح وكثافة البرامج الاستثمارية المتزايدة.
3- **التبعية المالية**: وهي مرتبطة بالتبعية الغذائية والتكنولوجيا والاختيارات التمويلية التي اعتمدت عليها الجزائر في تمويل برامج تنميتها الاقتصادية خلال السبعينات أين شكلت إيرادات المحروقات إلى جانب الاستدانة الخارجية مصدرا أساسيا في عملية تمويل المشروعات.

[1]Abdelmadkid bouzid ,panorama des economies maghrébines contemporaines, printed , algeria,1991,p18

الجدول رقم (11): المؤشرات الاقتصادية الكلية للجزائر (2012-2015)

البيان	الوحدة	2012	2013	2014	2015
الناتج المحلي الإجمالي	مليار دولار	204.3	206.1	219.5	227.5
معدل النم الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي	%	3.3	2.7	4.3	4.1
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	دولار	5448.4	5437.9	5670.6	5766.6
التضخم (متوسط أسعار المستهلك)	%	8.9	3.3	4.0	4.0
إجمالي الإنفاق الحكومي من الناتج المحلي	%	44.6	37.4	37.5	36.8
ميزان الحساب الجاري	مليار دولار	12.3	0.9	1.1	-2.9
إجمالي الصادرات (سلع وخدمات)	مليار دولار	75.7	68.3	70.5	67.9
إجمالي الواردات (سلع وخدمات)	مليار دولار	62.7	65.7	67.4	68.7
الدين الخارجي الإجمالي من الناتج المحلي	%	1.8	1.6	1.5	1.4
عدد السكان	مليون نسمة	37.5	37.9	38.7	39.5
معدل البطالة من إجمالي القوة العاملة	%	11.0	9.8	9.4	9.0

المصدر: صندوق النقد الدولي IMF

ثانيا: تونس

يفتقد الاقتصاد التونسي للموارد الطبيعية والاقتصادية مقارنة ببعض بلدان المنطقة، غير أن هيكله الاقتصادي الذي يعتمد أساسا على مداخيل السياحة والبترول والفوسفات جعله كغيره من الاقتصاديات الأخرى للمنطقة تبعا لتقلبات التغيرات التي تحدث في الأسواق العالمية، ويعاني بدوره الى تبعية خارجية متعددة الأشكال خاصة فيما تعلق بوارداته من السلع الاستهلاكية والغذائية، وقد تضافر ذلك مع الهزات والتقلبات التي عرفتها أسواق السلع والمال الدولية لجعل الاقتصاد التونسي عاجز عن مواجهة الإختلالات الهيكلية التي أصبح يعرفها منذ مطلع الثمانيات، ومن أهم العقبات التي حالت دون تحقيق ذلك:

- عجز هيكلي في ميزان المدفوعات.
- تراجع الإنتاج من البترول والفوسفات وتراجع معدلات نمو الاقتصاد ليستقر عند متوسط 3% خلال العشرية الأخيرة من القرن العشرين.
- تبعية خارجية فيما يتعلق بالسلع الاستهلاكية والسلع التجهيزية.

- تراجع حصيلة الإيرادات من العملة الصعبة نتيجة تراجع أسعار المواد الأولية في الأسواق الدولية، تراجع المحاصيل الزراعية وكذا تراجع عدد السياح وإنخفاض تحويلات المهاجرين من الخارج[1]، والجدول التالي رقم(12) يبين أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية لتونس.

الجدول رقم(12) المؤشرات الاقتصادية الكلية لتونس (2012-2015)

البيان	الوحدة	2012	2013	2014	2015
الناتج المحلي الإجمالي	مليار دولار	45.4	47.4	64.7	48.1
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي	%	3.6	2.7	3.0	4.5
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	دولار	4214.8	4345.2	4225.9	4289.6
التضخم (متوسط أسعار المستهلك)	%	5.6	6.1	5.5	5.0
إجمالي الإنفاق الحكومي من الناتج المحلي	%	35.7	36.1	34.9	33.9
ميزان الحساب الجاري	مليار دولار	-3.7	-4.0	-3.1	-2.7
إجمالي الصادرات (سلع وخدمات)	مليار دولار	22.2	22.1	22.3	23.6
إجمالي الواردات (سلع وخدمات)	مليار دولار	26.4	26.3	26.1	27.2
الدين الخارجي الإجمالي من الناتج المحلي	%	53.6	52.0	59.1	61.8
عدد السكان	مليون نسمة	10.8	10.9	11.1	11.2
معدل البطالة من إجمالي القوة العاملة	%	17.6	16.7	16.0	15.0

المصدر :صندوق النقد الدولي IMF

ثالثا: المغرب

على غرار الانتعاش والديناميكية التي عاشها الاقتصاد المغربي خلال فترة السبعينات حيث وصل معدل متوسط النمو على 7.5% وهذا نتيجة لارتفاع الكبير الذي عرفته أسعار الفوسفات التي تشكل المادة الرئيسية في الصادرات المغربية، فإنه عرف بعض الإختلالات الهيكلية خلال عشرية الثمانينات، مما دفع بالسلطات تطبيق مجموعة من الإجراءات والبرامج التعديلية الهيكلية تحت إشراف صندوق النقد الدولي والشروع في إعادة جدولة الديون الخارجية للمغرب ومن أهم العقبات التي عرفها المغرب هو اعتماد صادراته على منتوج واحد فقط وهو

[1]Nejib Miled, impact Accords, commerciaux préférentiels sur l'évolution 53.6des échonges- Maghrébins le commerce i,ter maghrébins.10.8

الفوسفات مما أدى إلى اختلال إراداته في حالات تراجع الأسعار الدولية للفوسفات " تراجع نسب التبادل الدولية" وكذا لافتقاره لمصادر طاقوية معتبرة شكل عبئا كبيرا على الاقتصاد المغربي مما ساهم في زيادة العجز الهيكلي لمبادلاته الخارجية، خاصة بعد ارتفاع أسعار البترول وأحيانا أخرى بفعل انخفاض أسعار الفوسفات وقيمة الدولار الأمريكي.

ولقد عانى الاقتصاد المغربي خلال الثمانينات من ثلاث مشاكل أساسية حالت دون انتعاشه وانطلاقته مرة أخرى وهي ضعف إنتاجية الزراعة المعيشية وعجزها عن تلبية كل احتياجات السكان من المواد الغذائية نتيجة تزايد عدد السكان الذي بلغ متوسط معدل الزيادة خلال نفس الفترة2.6%، وثقل فاتورة الواردات من المواد الطاقوية، إضافة إلى ارتفاع نسبة الواردات من السلع والأساسية والصناعية[1].

والجدول التالي (الجدول رقم 13) يبين أهم المؤشرات الاقتصادية في المغرب.

البيان	الوحدة	2012	2013	2014	2015
الناتج المحلي الإجمالي	مليار دولار	96.0	105.1	114.7	124.8
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي	%	2.7	4.5	3.9	4.9
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	دولار	2951.3	3199.1	3457.9	3725.8
التضخم (متوسط أسعار المستهلك)	%	1.3	1.9	2.5	2.5
إجمالي الإنفاق الحكومي من الناتج المحلي	%	36.1	33.4	32.4	32.4
ميزان الحساب الجاري	مليار دولار	-9.3	-7.8	-7.6	-7.2
إجمالي الصادرات (سلع وخدمات)	مليار دولار	34.6	36.1	39.0	41.5
إجمالي الواردات (سلع وخدمات)	مليار دولار	49.4	50.5	53.9	56.3
الدين الخارجي الإجمالي من الناتج المحلي	%	29.8	30.9	31.5	31.6
عدد السكان	مليون نسمة	32.5	32.9	33.2	33.5
معدل البطالة من إجمالي القوة العاملة	%	9.0	9.2	9.1	9.0

المصدر: صندوق النقد الدولي IMF

1 شرابي عبد العزيز، برامج التصحيح الهيكلي واشكالية التشغيل في البلدان المغاربية، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد1 بيروت،1999،ص73.

رابعا: ليبيا

يتميز الاقتصاد الليبي ببعض الخصوصيات التي تميزه عن غيره من الاقتصاديات المغاربية الأخرى منها شساعة كبيرة في المساحة وقلة عدد السكان وثروة بترولية معتبرة، وقلة الأيدي العاملة المحلية ووجود احتياجات كبيرة من عنصر العمل، جعلت ليبيا تستقل أعداد كبيرة من المهاجرين ذوي جنسيات مختلفة، حيث قفزت نسبة السكان من 11% سنة 1970 إلى 48% سنة1983، ولقد كان للتواجد الأجنبي المكثف نتائجه الاقتصادية السلبية تمثلت خاصة في عدم تمكن الأيدي العاملة المحلية من اكتساب المهارات والخبرات المهنية اللازمة، حيث كانت نسبة الخبراء الأجانب سنة1975 تعادل 70%، إضافة إلى الانعكاسات الاجتماعية لوجود أعداد كبيرة من الأجانب ذوي عادات وتقاليد وسلوكات وديانات متباينة، رغم المشاريع الاستثمارية الضخمة ومحاولة تطوير القطاع الزراعي والإرادات المالية الضخمة بفعل ارتفاع أسعار البترول، فإن الاقتصاد الليبي ظل يعاني من تفكك هياكله الإنتاجية وخلل كبير في تجارته الخارجية، والجدول التالي (الجدول رقم 14) يبين أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية لليبيا.

الجدول رقم(14): المؤشرات الاقتصادية الكلية للبيا (2012-2015)

البيان	الوحدة	2012	2013	2014	2015
الناتج المحلي الإجمالي	مليار دولار	81.9	67.6	58.6	83.8
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي	%	104.5	-9.4	-7.8	29.8
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	دولار	13580.5	11046.4	9439.4	13294.4
التضخم (متوسط أسعار المستهلك)	%	6.1	2.6	4.8	6.3
إجمالي الإنفاق الحكومي من الناتج المحلي	%	45.7	63.6	73.2	63.5
ميزان الحساب الجاري	مليار دولار	29.0	-1.9	-16.3	-14.0
إجمالي الصادرات (سلع وخدمات)	مليار دولار	62.7	37.5	20.8	32.7
إجمالي الواردات (سلع وخدمات)	مليار دولار	32.6	39.0	37.4	46.0
الدين الخارجي الإجمالي من الناتج المحلي	%	6.8	8.2	9.5	6.6
عدد السكان	مليون نسمة	6.0	6.1	6.2	6.3
معدل البطالة من إجمالي القوة العاملة	%	-	-	-	-

المصدر: صندوق النقد الدولي IMF

خامسا: موريتانيا

تعتبر موريتانيا أقل البلدان المغاربية كثافة سكانية مقارنة بمساحتها الجغرافية، ,أقلها أيضا من حيث نصيب الفرد الواحد من الناتج القومي الداخلي الإجمالي حيث لم يتعدى 480 دولار سنة 1988، وتعد موريتانيا بلد زراعي رعوي في الدرجة الأولى، وبالإضافة إلى وجود بعض النشاطات الصناعية، كاستغلال المناجم وبالخصوص مناجم الذي أصبح يشكل تصديره المصدر الأساسي للعملة الصعبة للبلاد (90% من إجمالي الصادرات سنة 1979)، مع محولات لإقامة بعض الوحدات الصناعية الصغيرة والمتوسطة، وبالخصوص في صناعة السمك التي تتوافر عليها ثروة سمكية كبيرة، غير أن الجفاف والمشاكل الاقتصادية التي عرفتها موريتانيا خلال عشرية الثمانينات أدت إلى تراجع مستويات النمو وتزايد العجز في ميزان المدفوعات والميزان التجاري ورطها في دوامة المديونية، وكغيرها من البلدان المغاربية في مواجهة هذه المشاكل شرعت موريتانيا ابتداء من سنة1985 في تطبيق برنامج التعديل الهيكلي المقترح عليها من طرف صندوق النقد الدولي والبنك العلمي كمحاولة لتصحيح الإختلالات وانتعاش أهم الأنشطة الاقتصادية في البلاد[1].

والجدول التالي(لجدول رقم 15) يبين أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية الموريتانية

البيان	الوحدة	2012	2013	2014	2015
الناتج المحلي الإجمالي	مليار دولار	4.0	4.2	4.5	4.7
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي	%	7	6.7	6.8	6.5
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	دولار	1091.6	1127.1	1169.9	1196.8
التضخم (متوسط أسعار المستهلك)	%	4.9	4.1	4.7	5.2
إجمالي الإنفاق الحكومي من الناتج المحلي	%	36.6	34.9	34.1	33.7
ميزان الحساب الجاري	مليار دولار	-1.3	-1.1	-1.2	-1.8
إجمالي الصادرات (سلع وخدمات)	مليار دولار	2.8	2.8	2.9	2.9
إجمالي الواردات (سلع وخدمات)	مليار دولار	4.2	3.9	4.0	4.6
الدين الخارجي الإجمالي من الناتج المحلي	%	106.7	108.7	86.1	84.4
عدد السكان	مليون نسمة	3.6	3.7	3.8	3.9
معدل البطالة من إجمالي القوة العاملة	%	-	-	-	-

المصدر: صندوق النقد الدولي IMF

1التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 1988، ص 60.

الفرع الثاني: الموارد المتاحة والثروات الطبيعية لبلدان المغرب العربي

تتميز البلدان المغاربية بأراضيها الخصبة ومناخها المتنوعة مواردها المائية من ثروات بحرية ونهرية، إضافة على تعدد الثروات المعدنية والطاقوية تختلف من بلد إلى آخر مما يساعد على اتجاه كل دولة لتحقيق مصلحتها الاقتصادية، فهذا التباين يعتبر العنصر الأساسي للتكامل الاقتصادي، ويعتبر بمثابة الدافع الأول نحو التكامل.

أولا: الإمكانيات والموارد الطبيعية الزراعية

يعد القطاع الزراعي في مقدمة القطاعات الاقتصادية الأكثر استيعابا للعمالة، كما تمثل الصادرات الزراعية نسب معتبرة من إجمالي حصيلة الصادرات غير النفطية للدول المغاربية، بالإضافة إلى مساهمة هذا القطاع في توفير مدخلات الإنتاج لغيره من القطاعات، وفي تنشيط وتفعيل القطاعات الإنتاجية الأخرى والصناعات المرتبطة بصورة مباشرة أو غير مباشرة، ومما لا شك فيه فإن تحقيق معدلات نمو جيدة لأنشطة القطاع الزراعي سوف تؤدي إلى تعزيز معدلات التنمية في غيره من الأنشطة والقطاعات الإنتاجية والخدمية التي تربط بعلاقات تشابكية قوية مع قطاع الزراعة[1].

وقد سجل الناتج الزراعي للدول المغاربية زيادة نسبة (11%) سنة 2013 مقارنة مع سنة 2012، وهو ما يبينه الجدول التالي: (الجدول رقم16) والذي يمثل قيمة الناتج الزراعي للبلدان المغاربية.

الجدول رقم (16) الناتج الزراعي في البلدان المغاربية (2000، 2005، 2010-2013)

البيان	الناتج الزراعي (مليون دولار)					معدل التغير السنوي (%)	نسبة التغير(%)
	2000	2005	2010	2012	2013	2013-2000	2013-2012
الجزائر	4598	7927	13644	18332	21029	12.4	14.7
تونس	2147	2958	3257	3900	3792	4.5	-2.8
المغرب	4908	7847	12530	12843	15414	9.2	20.0
ليبيا	2813	1105	2019	373	885	-8.5	20.1
موريتانيا	276	291	575	561	586	6.0	4.3

المصدر: جامعة الدول العربية، الصندوق النقدي العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2014.

1 الفيلالي مصطفى،المغرب العربي الكبير نداء المستقبل،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،الطبعة2، 1999،ص81.

كما ارتفعت نسبة مساهمة الناتج المحلي الإجمالي للدول المغاربية بشكل طفيف مقارنة بسنة (2012)، و خلال سنة (2013) ارتفع متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي ليبلغ حوالي(326.2) دولار مقابل (298.6) دولار مسجلة خلال سنة (2012)، ويتفاوت هذا المتوسط بين البلدان المغاربية، إذ يتراوح بين (550) دولار في الجزائر و(103) دولار في ليبيا، وهو ما يبينه الجدول التالي (الجدول رقم 17) والذي يوضح نصيب الفرد من الناتج الزراعي وكذا مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي للبلدان المغاربية[1].

الجدول رقم: (17): نصيب الفرد من الناتج الزراعي ومساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي للبلدان المغاربية (2005،2000، 2010-2013).

البيان	نصيب الفرد من الناتج الزراعي (دولار)					مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي (%)				
	2000	2005	2010	2012	2013	2000	2005	2010	2012	2013
الجزائر	151	241	379	489	550	8.4	7.7	8.5	9.0	9.3
تونس	225	295	309	362	348	10.0	9.2	7.4	8.6	8.0
المغرب	172	260	393	394	468	13.3	13.2	13.8	13.4	14.6
ليبيا	499	167	260	89	103	8.1	2.3	2.7	0.9	1.4
موريتانيا	104	98	171	159	162	25.8	15.7	15.8	14.3	14.1

المصدر: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد،2014.

ثانيا: الموارد المعدنية والطاقوية:

تكتسب منطقة المغرب العربي مكانة أساسية من حيث حجم ونوعية الموارد الإقتصادية الهامة التي تشكل المدخلات الأساسية للصناعات المتنوعة، ومصادر الطاقة، فهي تشمل على حجم احتياطات غازية تقدر بـ(6102) مليار متر مكعب، واحتياطي بترولي يتجاوز (61) مليار برميل مع احتمالات شبه مؤكدة لاكتشاف احتياطات أخرى في كل من الجزائر وليبيا.

إضافة إلى طاقة إنتاج من الفوسفات التي تزيد عن(37600) ألف طن، وخاصة في كل من المغرب وتونس، إضافة إلى إنتاج معدني و طاقوي هام يجعل المنطقة في حالة تكاملها مجالا لاستقطاب الاستثمارات الإنتاجية، والجدول التالي (الجدول رقم 18) يبين احتياطي وإنتاج لبعض الصناعات الإستخراجية مكن ثروات معدنية و طاقوية لبلدان المغرب العربي لسنة(2013).

1 جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، صندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي العربي الموحد،2014.

الجدول رقم (18): الاحتياطي والإنتاج لبعض الصناعات الاستخراجية للدول المغاربية لسنة (2013).

البيان	احتياطي النفط (مليار برميل)	احتياطي النفط الخام (ألف برميل يوميا)	احتياطي الغاز الطبيعي (مليار متر مكعب)	الغاز الطبيعي المسوق (مليار متر مكعب)	احتياطات خام الحديد (مليار طن)	طاقة إنتاج صخر الفوسفات (ألف طن)
الجزائر	12.2	1206.0	4505	85.7	1.1	1600.0
تونس	0.4	62.7	65	1.9	-	8000.0
المغرب	-	-	-	-	0.1	28000
ليبيا	48.5	661.0	1532	18.2	3.1	-
موريتانيا	-	-	-	-	2.3	-

المصدر: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، صندوق النقد الدولي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد،2014.

ثالثا: الموارد البشرية:

تمتد منطقة الاتحاد المغاربي على مساحة واسعة تقدر بخمسة ملايين كيلومتر مربع أكثر من (90) مليون نسمة يتوزعون على خمسة بلدان تختلف من حيث درجة الكثافة السكانية والتمركز البشري والتوزيع الحضري و القطاعي والعمري والجنسي والثقافي، وسنتعرض لبعض المؤشرات التي توضح لنا وضعية هذه الثروة البشرية[1]

1- الكثافة السكانية:

قدر إجمالي عدد السكان في دول المغرب العربي حوالي (94) مليون في سنة (2013) وقد بلغ معدل نمو لسكان في البلدان المغربية حوالي (1.9) في المائة خلال الفترة (2012-2013)، ويعتبر هذا المعدل مرتفعا، إذ يفوق مثيله في أقاليم أخرى، وهو ما يعزى إلى ارتفاع معدلات الخصوبة وتراجع وفيات الأطفال بسبب تحسن مستوى الخدمات الصحية وارتفاع المستويات المعيشية.

والجدول التالي (جدول رقم19) يبين عد السكان في بلدان الاتحاد المغاربي من سنة (2010) على سنة (2013).

1جامعة الدول العربي، الأمانة العامة، صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، القاهرة،2014.

الجدول رقم (19): عدد السكان في البلدان المغاربية (اتحاد المغرب العربي) (2010-2013) (مليون نسمة)

البيان	2010	2011	2012	2013	معدل النمو (%)2012-2013
الجزائر	35.978	36.717	37.464	38.229	%2.04
تونس	10.551	10.669	10.778	10.893	%1.07
المغرب	31.894	32.245	32.597	32.954	%1.10
ليبيا	7.774	8.026	8.286	8.554	%3.24
موريتانيا	3.362	3.443	3.527	3.612	%2.43

المصدر: تقرير التنمية في العالم2014.

- **توزيع العمالة على القطاعات الاقتصادية[1]:**

إن معرفة توزيع العمالة على قطاعات الاقتصاد الوطني تساعدنا عل تتبع بعض الظواهر السلبية في البلدان المغاربية ومنها ظاهرة تحرك العمالة عبر القطاعات الاقتصادية بشكل فوضوي، أدى على انخفاضها في قطاعات الإنتاج المادي وتركزها في قطاع الخدمات، وظاهرة ضعف مساهمة العمالة في بعض القطاعات الهامة مثل القطاع الزراعي.

والجدول التالي (الجدول رقم 20) يبين توزيع العمالة في دول المغرب العربي في سنة (2000) وسنة (2012).

الجدول رقم (20): العمالة في دول المغرب العربي (2000، 2012).

البيان	القوة العاملة كنسبة مئوية % من مجموع السكان		القوة العاملة (معدل النمو السنوي) %	النسبة المئوية للقوة العاملة %					
	2000	2012	2012-2000	الزراعة		الصناعة		الخدمات	
الجزائر	36.4	43.9	3.4	24.3	20.5	20.1	23.9	55.6	55.6
تونس	33.2	38.2	2.2	24.6	19.9	28.5	30.7	46.9	49.4
المغرب	35.6	37.2	1.5	36.1	24.1	20.5	28.6	43.4	47.3
ليبيا	31.8	27.2	1.9	6.0	2.7	19.9	21.9	74.1	75.4
موريتانيا	40.9	46.6	3.6	52.9	49.8	5.1	5.4	42.0	44.8

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد،2014.

1تقرير التنمية البشرية،2013

الموارد المالية[1]

يوجد تباين كبير في حجم الإمكانيات المالية المتوفرة على مستوى دول المغرب العربي، فأغلب البلدان المغاربية تعاني من مشكلة المديونية التي أصبحت تشكل عبئا عا اقتصادياتها وإرهاقا كبيرا لشعوبها حيث تجاوزت (60) مليار دولار في مجموع دول المغرب العربي لسنة (2013)، وهي ارقام تعكس وضعية مالية خطيرة تؤثر على كافة التوازنات الاقتصادية والمالية والأوضاع الاجتماعية، وإذ تفحصنا الإمكانيات المالية المتوفرة بغض النظر عن المواد الفعلية والتي استغرقتها الديون وخدماتها، نجد بأن حجم الأموال المهاجرة المستثمرة في البلدان العربية تكفي لتغطية نسبة مهمة من الاستثمارات اللازمة لتحقيق التنمية الشاملة في الأقطار المغاربية إذ ما توفرت العوامل الموضوعية لإعادة توظيفها وأهمها عنصر الثقة والشفافية بحيث لا يخشى أصحابها من المصادرة او التأميم والتضييق نتيجة الاضطراب في القوانين وتبدل الأنظمة وتغيير الحكومات، والجدول التالي (الجدول رقم 21) يبين أهم المؤشرات المالية والتجارية في دول المغرب العربي سنة (2013).

الجدول رقم 21: المؤشرات المالية والتجارية في دول المغرب العربي (2013)،

البيان	الصادرات (مليون دولار)	الواردات (مليون دولار)	إجمالي الدين العام الخارجي (مليون دولار)	الاحتياطات الخارجية الرسمية (مليون دولار)	نسبة رصيد الميزان التجاري الى الناتج المحلي الإجمالي (%)
الجزائر	65020	52040	3396.0	194712.0	4.1
تونس	17044	24309	24865.0	7558.8	-12.6
المغرب	21939	45132	28801.0	18404.0	-19.4
ليبيا	34858	25343	-	118678.0	14.8
موريتانيا	2693	3068	4270.4	981.8	-8.9

المصدر: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، الصندوق النقدي العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، القاهرة2014.

1التقرير الاقتصادي العربي الموحد، التطورات المالية،2014.

المطلب الثاني: التجارة البينية لدول المغرب العربي

تأثر التجارة البينية لبلدان المغرب العربي بعدد من العوامل خلال سنة (2013) سواء فيما يتعلق في التجارة البينية النفطية أو غير النفطية فعلى صعيد التجارة البينية النفطية، فقد تأثر بانخفاض كميات الإنتاج في كل من الجزائر وليبيا سواء لأسباب فنية أو تأثر بتداعيات التحولات السياسية التي عاشتها المنطقة منذ سنة (2011) و خاصة في ليبيا، ذلك بالإضافة إلى تأثير انخفاض الأسعار العالمية للنفط، ومن جانب آخر تأثرت التجارة البينية غير النفطية بتأثر الأنشطة الإنتاجية في الدول المغاربية التي تشهد تحولات سياسية.

الفرع الأول: الصادرات والواردات البينية لبلدان المغرب العربي

يجب التركيز على تدعيم التجارة البينية بين دول المغرب العربي من أجل خلق قاعدة إنتاجية متنوعة يدعمها توافر المواد الأولية وتوافر السياسات الناجعة والفعالة من أجل تحقيق تكامل اقتصادي قوي تنعكس آثاره الإيجابية على مختلف القطاعات الاقتصادية.

وتشير البيانات عن التجارة البينية لدول المغرب العربي إلى تضاؤل حجم الصادرات البينية، كذلك يلاحظ تدني مساهمة الصادرات البينية لكل دولة من دول الإتحاد المغاربي إلى إجمالي صادراتها، وهذا ما يوضحه الجدول التالي (الجدول رقم22) والذي يبين اتجاه الصادرات ومصادر الواردات السلعية البينية لدول المغرب العربي لسنة (2013).

الجدول رقم 22: اتجاه الصادرات ومصادر الواردات السلعية البينية لدول المغرب العربي لسنة (2013)

(مليون دولار)

	الجزائر		تونس		المغرب		ليبيا		موريتانيا	
	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات
الجزائر			485.9	1184.9	209.1	1282.8	81.1	7.1	00	8.8
تونس	1189.3	463.6			86.8	221.6	234.5	1213.9	00	20.1
المغرب	1027.1	206.1	1920	95.9			13.2	95.2	00	80.0
ليبيا	22.6	300	868.1	408.9	87.1	15.4			00	0.5
موريتانيا	4.2	0.6	31.4	1.1	14.2	0.8	00	00		

المصدر: صندوق النقد الدولي.

الفرع الثاني: تنافسية الصادات لدول المغرب العربي:

تم احتساب مؤشرات مختارة استنادا إلى البيانات المتاحة لإجراء المقارنة الدولية لتنافسية الصادرات المغاربية و ذلك على النحو التالي:

1- **مؤشر التنوع:** والذي يقيس انحراف حصة صادرات السلع الرئيسية في إجمالي صادراتها، عن حصة الصادرات الوطنية لتلك السلع الرئيسية في الصادرات العالمية،ويتراوح هذا المؤشر بين (0-1)، بحيث كلما اقترب المؤشر من قيمة الصفر (0) كلما كانت درجة تنوع الصادرات أعلى، وعندما يصل المؤشر لقيمة الصفر (0) يتطابق هيكل الصادرات الوطنية مع هيكل الصادرات العالمية.

2- **مؤشر التركيز:** يقيس مستوى التركيز السوقي لحصة البلد من الصادرات والواردات العالمية في سلعة أو مجموعة سلعية محددة أو تنوعها بين أكثر من سلعة ومجموعة سلعية، وتتراوح قيمة المؤشر ما بين(0-1) وتشير القيم الصغرى للمؤشر إلى درجات تركز أقل كل من الصادرات والواردات فيما تشير القيم الأعلى إلى درجات تركز أكبر.

3- **مؤشر كفاءة التجارة:** وهو مؤشر مركب يرتكز حسابه على عدد من المؤشرات الفرعية التنافسية الصادرات الوطنية في الأسواق العالمية مثل متوسط نصيب الفرد من الصادرات والحصة السوقية وتنوع المنتجات المصدرة وتنوع أسواق التصدير العالمية، ويؤدي احتساب مؤشر كفاءة التجارة إلى ترتيب عام لموقع الدولة المصدرة ضمن (184) دولة وكذلك ترتيب فرعي للدول حسب السلع المصدرة وذلك بالنسبة لأربع عشر (14) مجموعة سلعية رئيسية.

وقد أظهرت الإحصائيات الخاصة بتنافسية الصادرات لدول المغرب العربي لسنة (2012) أن صادرات الدول المغاربية لا زالت لم تصل بعد إلى درجة التنوع المقبولة وتتصف بتدين درجة التنوع، ومما يؤكد ذلك مؤشر التنوع للصادرات للدول المغاربية، باستثناء تونس والتي سجل مؤشر التنوع لصادراتها تحركا إيجابيا حيث بلغ المؤشر (0.530).

أما فيما يتعلق بمؤشر التركز السلعي فقد أظهرت البيانات المتوفرة أن مؤشر التركز قد تزايد في المغرب مما يعني وجود تركز سلعي في صادراتها، بينما انخفض المؤشر في كل من تونس والجزائر وليبيا حيث سجل أدنى مستوى له في تونس وأعلى مستوى في ليبيا.

والجدول التالي (الجدول رقم 23) والذي يمثل تنافسية الصادرات العربية من خلال مؤشرات التركز ومؤشرات التنوع السلعي لصادرات دول المغرب العربي لسنة 2005 و سنة 2012.

الجدول رقم (23): تنافسية الصادرات المغاربية

مؤشر التركز والتنوع السلعي لصادرات دول المغرب العربي (2005، 2012)

الدول	2005			2012		
	عدد السلع المصدرة	مؤشر التركيز	مؤشر التنوع	عدد السلع المصدرة	مؤشر التركيز	مؤشر التنوع
الجزائر	108	0.588	0.810	98	0.540	0.724
تونس	200	0.180	0.599	226	0.157	0.530
المغرب	220	0.157	0.670	229	0.160	0.653
ليبيا	119	0.833	0.816	140	0.821	0.784
موريتانيا	36	0.542	0.857	88	0.506	0.835

المصدر: الاونكتاد حسب التصنيف (0-3) (تصنيف 3 أرقام)

ومن جانب أخر يمكن استعراض التطورات التي طرأت على تنافسية الصادرات للمجموعات السلعية لسنة (2012) وذلك من خلال استخدام المؤشر المركب لكفاءة التجارة والذي يعتبر أكثر شمولية في تقييم أداء وكفاءة صادرات الدول المغاربية على الأسواق العالمية، ويتضمن هذا المؤشر ترتيبا للدول المغاربية المصدرة و ذلك ضمن مجموعة من (184) دولة مصدرة على مستوى العالم حسب ترتيب الأصناف السلعية في الصادرات العالمية وهو ما يوضحه الجدول التالي الجدول رقم (24) والذي يمثل ترتيب الدول المغاربية حسب مؤشر كفاءة التجارة لسنة (2012).

الجدول رقم 24: المؤشر كفاءة التجارة لدول المغرب العربي (2012)

الدول	المنتجات الزراعية			الأغذية المصنعة			المنتجات الخشبية			المنسوجات والغزل			المنتجات الكيمياوية			المنتجات الجلدية			الصناعات الأساسية		
	قيمة الصادرات	الحصة من صادرات العالم %	ترتيب مؤشر كفاءة التجارة	قيمة الصادرات	الحصة من صادرات العالم %	ترتيب مؤشر كفاءة التجارة	قيمة الصادرات	الحصة من صادرات العالم %	ترتيب مؤشر كفاءة التجارة	قيمة الصادرات	الحصة من صادرات العالم %	ترتيب مؤشر كفاءة التجارة	قيمة الصادرات	الحصة من صادرات العالم %	ترتيب مؤشر كفاءة التجارة	قيمة الصادرات	الحصة من صادرات العالم %	ترتيب مؤشر كفاءة التجارة	قيمة الصادرات	الحصة من صادرات العالم %	ترتيب مؤشر كفاءة التجارة
الجزائر	49.576	0.01	151	270.57	0.04	93	113.9	0	118	-	-	-	517.8	0.03	78	24.3	0.01	90	88.252	0.01	108
تونس	359.1	0.05	99	363	0.05	85	85.6	0.03	83	297.7	0.11	50	992	0.05	69	493.7	0.27	33	407.2	0.03	82
المغرب	2.337	0.31	53	1.522	0.21	54	165.7	0.05	74	355	0.13	47	4.402	0.22	49	401.8	0.22	36	759.3	0.06	75
ليبيا	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	6.16	0	120	-	-	-	108.4	0.01	105
موريتانيا	195	0.03	116	432.7	0.06	81	134.9	0.04	77	36.7	0.01	88	444	0.02	81	33.8	0.02	82	237.2	0.02	93

المصدر:قاعدة بيانات خارطة التجارة الدولية، مركز التجارة الدولي التابع لمنظمة التجارة العالمية والأونكتاد www.trademap.org

تابع الجدول رقم (24): تابع لمؤشر كفاءة التجارة لدول المغرب العربي (2012)

الدول	المنتجات الزراعية			الأغذية المصنعة			المنتجات الخشبية			المنسوجات والغزل			المنتجات الكيمياوية			المنتجات الجلدية			الصناعات الأساسية		
	قيمة الصادرات	الحصة من صادرات العالم %	ترتيب مؤشر كفاءة التجارة	قيمة الصادرات	الحصة من صادرات العالم %	ترتيب مؤشر كفاءة التجارة	قيمة الصادرات	الحصة من صادرات العالم %	ترتيب مؤشر كفاءة التجارة	قيمة الصادرات	الحصة من صادرات العالم %	ترتيب مؤشر كفاءة التجارة	قيمة الصادرات	الحصة من صادرات العالم %	ترتيب مؤشر كفاءة التجارة	قيمة الصادرات	الحصة من صادرات العالم %	ترتيب مؤشر كفاءة التجارة	قيمة الصادرات	الحصة من صادرات العالم %	ترتيب مؤشر كفاءة التجارة
الجزائر	10	0	129	–	–	–	2	0.0	133	–	–	–	–	–	–	8	0.0	133	70.878	1.91	18
تونس	577	0.04	55	8.4	0.07	44	2.416	0.19	41	525	0.03	60	2.746	0.68	26	660	0.05	62	62	0.07	81
المغرب	212	0.01	63	96	0.0	62	2.773	0.22	37	1.336	0.08	45	3.225	0.8	24	279	0.02	73	3.478	0.09	77
ليبيا	–	–	–	–	–	–	–	–	–		–	–	–	–	–	–	–	–	40.78	1.1	28
موريتانيا	281	0.02	62	23	0.0	78	133	0.01	70	41	0.0	99	78	0.02	90	355	0.03	69	625	0.02	109

المصدر: قاعدة بيانات خارطة التجارة الدولية، مركز التجارة الدولي التابع لمنظمة التجارة العالمية والأونكتاد www.trademap.org

الفرع الثالث: أسباب ضعف التجارة البينية بين دول الاتحاد المغاربي

هناك جملة من الأسباب يمكن تلخيصها فيما يلي:

1- عدم الالتزام بالاتفاقيات الاقتصادية المغاربية المنظمة للتجارة الخارجية بين دول الإتحاد الموقعة على هذه الاتفاقيات.

2- ضعف الهياكل الإنتاجية المغاربية، حيث يتركز النشاط الاقتصادي في مجمله على الصناعات الإستخراجية والتي تتوجه للتصدير، مقارنة بالواردات نجد الطلب في بلدان الإتحاد المغاربي أساسا على السلع الصناعية ثم الآلات و معدات النقل بجميع أشكاله، إذ أن إنتاج هذه الآليات ومعدات النقل بجميع أشكالها معدوم حيث لا يلبي حاجات الطلب المحلي، لهذا يرتكز الطلب عليها من الخارج[1].

3- النزاعات السياسية بين دول الإتحاد وتبعية الاقتصاد للسياسة، حيث نجد أن أي نزاع أو صراع سياسي بين دولتين أو أكثر، يقضي في أغلب الأحيان إلى وضع حواجز وعوائق أمام حركة التجارة في الدول المتنازعة، أو أحيانا إلى إغلاق الحدود كليا.

4- عدم كفاية أجهزة أو مؤسسات تحويل التجارة الخارجية بين الدول المغاربية.

المطلب الثالث: تصنيف دول الإتحاد المغاربي حسب بعض المؤشرات الاقتصادية الدولية

من خلال هذا المطلب سنحاول التعرف على وضعية وترتيب اقتصاديات دول المغرب العربي من خلال بعض المؤشرات الاقتصادية الدولية والتي تساعد في تصنيف القطر عالميا.

سنتطرق إلى ثلاث مؤشرات اقتصادية دولية هي:

- مؤشر الحرية الاقتصادية
- المؤشر المركب للمخاطر القطرية.
- مؤشر استقرار الاقتصاد الكلي.

1عيسى محمد الفارسي، دورة التجارة العربية البينية في تحقيق التكامل الاقتصادي، دراسة حالة حول دول المغرب العربي، ندوة التوازن بين السكاني و المواد الطبيعية في الوطن العربي، جامعة البعث، الجمهورية العربية السورية، ابريل 2003.

الفرع الأول: مؤشر الحرية الاقتصادية[1]:

شهد مطلع عام (2004) مرور عشرة سنوات على إطلاق مؤشر الحرية الاقتصادية والذي يصدر عن معهد (هيرتاج فاونديشن) (HERTAG FOUNDATION) وصحيفة (وال ستريت)(WELLSTREET) وقد قامت الجهات التي تعج المؤشر بتحليل مدى فعالية الدلالة التأشيرية والقدرة الاستدلالية الإحصائية للمؤشر ووجدت أنها قد عكست إلى حد كبير خلال عقد من الزمن طبيعة المتغيرات الداخلة في احتساب المؤشر ودورها في تصنيف القطر من حيث درجة الحرية الاقتصادية، كما توصلت إلى وجود علاقة طردية بين معدل النمو الاقتصادي القطر ودرجة الحرية الاقتصادية التي تتمتع بها، وعلاقة عكسية بين كل من العبء المالي مقاسا بحجم الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي، وكذلك مدى سيطرة الدولة على الاقتصاد مقاسا بحجم الإنفاق الاستهلاكي للحكومة ونسبة مساهمة المؤسسات الحكومية في ميزانية الدولة، وأخيرا مدى وجود قيود تعيق تحرير التجارة.

ويعرف مؤشر الحرية الاقتصادية على أنه وسيلة لقياس درجة هيمنة الحكومة المتمثلة في القطاع العام على الاقتصاد وتأثيره في كافة جوانب الحرية الاقتصادية والسياسات وأداء الأعمال وعلاقتها الخارجية.

أولا: مكونات مؤشر الحرية الاقتصادية[2]:

يستند مؤشر الحرية الاقتصادية على عشرة عوامل تحتوي على خمسين (50) متغيرا، وهي:

- السياسة التجارية (معدل التعريفة الجمركية ووجود حواجز غير حكومية)
- وضع الغدارة المالية لموازنة الدولة (الهيكل الضريبي لأفراد والشركات)
- حجم مساهمة القطاع العام في الاقتصاد (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي).
- وضوح السياسة النقدية (سعر الصرف والتضخم).
- تدفق الاستثمارات الخاصة والاستثمار الأجنبي المباشر.
- وضع القطاع المصرفي في التمويل
- مستوى الأجور والأسعار.
- احترام حقوق الملكية الفردية
- ملائمة التشريعات ونوعية الإجراءات الإدارية والبيروقراطية.

1مناخ الاستثمار في الدول العربية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، طبعات سنوية مختلفة،2009، 2011، 2013.

2اروابح عبد القادر، شريف غياط، واقع الاتحاد المغربي وتحديات المستقبل، المؤتمر العالمي الثالث حول الموقع التنافسي للتكتلات الاقتصادية العربية في ظل العولمة، جامعة أربد الأهلية، الأردن،2002.

- أنشطة السوق الموازية.

ثانيا: مجالات مؤشر الحرية الاقتصادية:

وقد وضع دليل لقياس الحرية الاقتصادية بناءا على النقاط التي تسجلها الدولة في مكونات مؤشر الحرية الاقتصادية بحيث تنقسم الدول إلى أربعة مجموعات وفق رصيدها الإجمالي كالآتي:

- من 1 إلى 1.95 يدل على حرية اقتصادية كاملة.
- من 2 إلى 2.95 يدل على حرية اقتصادية شبه كاملة.
- من 3 إلى 3.95 يدل على حرية اقتصادية ضعيفة
- من 4 إلى 5 يدل على حرية اقتصادية ضعيفة جدا.

ثالثا: وضعية دول الإتحاد المغاربي من خلال مؤشر الحرية الاقتصادية

من خلال نتائج مؤشر الحرية الاقتصادية والتي يوضحها الجدول أدناه (الجدول رقم 25) يتضح أن المغرب و تونس تحتلان المرتبة الأولى من حيث الحرية الاقتصادية، فقد صنفا ضمن الدول ذات الحرية الاقتصادية شبه الكاملة، أما الجزائر و موريتانيا فقد صنفتا ضمن الدول ذات الحرية الاقتصادية الضعيفة، وتحتل ليبيا المرتبة الأخيرة حيث تعتبر من الدول ذات الحرية الاقتصادية الضعيفة جدا.

والجدول التالي (الجدول رقم 25) يبين مؤشر الحرية الاقتصادية لدول المغرب العربي (1995-2004)

الجدول رقم (25): مؤشر الحرية الاقتصادية لدول المغرب العربي (1995-2004)

البلد	الترتيب من 161 دولة سنة 2004	المؤشر				التصنيف
		1995	2000	2003	2004	
المغرب	66	2.85	2.75	2.95	2.93	حرية اقتصادية شبه كاملة
تونس	67	2.70	3.0	2.95	2.94	
موريتانيا	67	3.75	3.80	3.10	2.94	حرية اقتصادية ضعيفة
الجزائر	100	3.50	3.45	3.25	3.31	
ليبيا	154	4.85	4.85	4.30	4.55	حرية اقتصادية ضعيفة جدا

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية،2005.

1- المؤشر المركب للمخاطر القطرية[1].

يصدر هذا المؤشر شهريا عن مجموع (PRS) من خلال الدليل للمخاطر القطرية (IGRC) لغرض قياس المخاطر المتعلقة بالاستثمار، ويغطي ثمانية عشرة دولة عربية من أصل (140) دولة يشملها المؤشر.

الفرع الثاني : مكونات المؤشر المركب للمخاطر القطرية:

يتكون المؤشر المركب للمخاطر القطرية من ثلاث مؤشرات فرعية هي:

- مؤشر السياسة ويشكل (50%) من المؤشر.
- مؤشر تقييم المخاطر الاقتصادية ويشكل (25%) من المؤشر.
- مؤشر تقييم المخاطر المالية ويشكل (25%) من المؤشر.

أولا: مجالات المؤشر المركب للمخاطر القطرية.

تتراوح قيمتها من (49.5) إلى (100) نقطة وتفسر كما يلي:

- من (0) إلى (49.5) نقطة تدل على درجة مخاطرة مرتفعة جدا.
- من (50) إلى (59.5) نقطة تدل على درجة مخاطرة مرتفعة.
- من (60) إلى (69.5) نقطة تدل على درجة مخاطرة معتدلة.
- من (70) إلى (79.5) نقطة تدل على درجة مخاطرة منخفضة.
- من (80) إلى (100) نقطة تدل على درجة منخفضة جدا.

ثانيا: وضعية دول الاتحاد المغاربي من خلال المؤشر المركب للمخاطر القطرية.

يظهر هذا المؤشر أن كل من المغرب والجزائر وتونس وليبيا تصنف ضمن الدول التي تقل فيها درجة المخاطرة الاقتصادية وتليها موريتانيا بدرجة مخاطرة معتدلة.

والجدول التالي (الجدول رقم 26) يوضح تصنيف دول المغرب العربي حسب المركب للمخاطر القطرية لسنة (2009).

1ولد السالك ديدي، اتحاد المغرب العربي، اسباب التعثر ومداخل التفعيل، المستقبل العربي، العدد(312)، بيروت، 2005، ص39.

الجدول رقم (26): المؤشر المركب للمخاطر القطرية (2009).

	قيمة المؤشر	الترتيب المغاربي	الترتيب الدولي	التصنيف
المغرب	73.5	1	53	منخفضة
تونس	72.8	2	56	منخفضة
ليبيا	71	3	65	منخفضة
الجزائر	70.6	4	87	منخفضة
موريتانيا	63.5	5	96	معتدلة

المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربي، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، 2009.

الفرع الثالث: مؤشر الاستقرار الاقتصادي الكلي لدول المغرب العربي ومقارنتها بالتكتلات العربية[1]

يعتبر استقرار الاقتصاد الكلي من المقومات الضرورية لجذب الاستثمار كما جاء تأكيده في الأدبيات النظرية و التطبيقية حيث يتم قياس هذا الاستقرار ودرجته وفق سبعة متغيرات أساسية هي:

- مدى تقلب معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.
- معدل التضخم .
- تقلب سعر الصرف الحقيقي الفعال.
- عدد أزمات سعر الصرف خلال السنوات العشر الأخيرة.
- نسبة الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي.
- نسبة الميزانية العمومية إلى الناتج المحلي الإجمالي.
- نسبة الدين العام الإجمالي الناتج المحلي الإجمالي.

ووفق النتائج التي تم رصدها يمكن استخلاص من الملاحظات يبينها الجدول أدناه (الجدول رقم 44) والذي يمثل المتغيرات الأساسية لمؤشر استقرار الاقتصاد الكلي لسنة (2014)

- حيث يعد الأداء العربي في هذا المؤشر الأفضل مقارنة بالمؤشرات الأخرى، حيث يتساوى تقريبا المتوسطان العربي والعالمي حول (69) نقطة.
- أما على صعيد المجموعات الجغرافية العربية فقد تصدرت دول الخليج الأداء العربي بقيمة (81.7) نقطة وبأداء جيدا جيد جيدا أفضل من المتوسط العالمي، حيث حققت دول الخليج أفضل الأداء (جيد جدا) في

1المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، وائتمان الصادرات، مؤشر ضمان الجاذبية الاستثمار، الكويت،2014،ص42.

أربعة من تغيرات أساسية هي: استقرار سعر الصرف الحقيقي الفعال وتعدد أزمات سعر الصرف، إضافة إلى أداء الحساب الجاري و المعاملات الخارجية ونسبة الدين العام الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي.

- حلت دول المغرب العربي في المرتبة الثانية بقيمة (69.7) نقطة وبمستوى أداء متوسط وحقق أداء جيد في أربعة مؤشرات خاصة بتقلب سعر الصرف وأداء الموازنة العامة والحساب الجاري والدين العام.
- أما دول المشرق العربي فقد حلت في المرتبة الثالثة بقيمة (61.2) نقطة وبمستوى أداء ضعيف جدا وتراوح مستوى أدائها في بالمتغيرات الفرعية ما بين متوسط في تقلبات معدل النمو وضعيف جدا في مؤشرات سعر الصرف وأداء الموازنة العامة[1].

والجدول التالي (الجدول رقم 27): يوضح المتغيرات الأساسية لمؤشر استقرار الاقتصاد الكلي لسنة (2014).

1المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، المرجع السابق، ص52.

الجدول رقم (27): المتغيرات الأساسية لمؤشر استقرار الاقتصاد الكلي لسنة (2014)

الترتيب عربيا	المجموعة	قيمة المؤشر 2014	تقلبات معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي			معدل التضخم			تقلب سعر الصرف الحقيقي الفعال			عدد أزمات سعر الصرف			نسبة عجز أوفائض الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي			نسبة عجز أو فائض الميزانية العمومية إلى الناتج المحلي الإجمالي			نسبة الدين العام الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي		
			القيمة	التغير عن 2013		القيمة	التغير عن 2013		القيمة	التغير عن 2013		القيمة	التغير عن 2013		القيمة	التغير عن 2013		القيمة	التغير عن 2013		القيمة	التغير عن 2013	
				القيمة	النسبة %		القيمة	النسبة %		القيمة	النسبة %		القيمة	النسبة %		القيمة	النسبة %		القيمة	النسبة %		القيمة	النسبة %
1	دول الخليج	81.7	91.6 (-)	0.78	0.86	71.8(-)	-1.48	-2.02	74.9(+++)	31.45	72.40	55.6(+++)	-0.72	-1.29	92.8(+++)	0.81	0.88	85.2(+)	-2.85	-3.24	100.0(+++)	0.00	0.00
2	دول المغرب العربي	69.7	73.0(--)	0.43	0.59	75.5(-)	0.83	1.12	45.6(++)	12.96	39.66	25.4(+)	-10.35	-28.93	88.1(++)	-0.04	-0.05	88.7(++)	10.33	13.19	91.8(++)	-2.06	-2.20
3	دول المشرق العربي	61.2	94.3(+)	-0.18	-0.19	74.0(-)	-8.57	-10.38	31.7(--)	-7.08	-18.25	11.4(--)	-8.24	-41.92	58.2(--)	0.02	0.03	70.0(-)	-5.98	-7.87	89.0(-)	-2.75	-3.00
المتوسط العربي		69.5	86.0			68.7			50.7			33.3			81.2			75.9			90.8		
المتوسط العالمي		69.9	92.3			76.4			44.8			27.2			79.5			78.9			90.5		

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، 2014، ص43.

(+++)أداء جيد جدا، (++)أداء جيد،(+) أداء متوسط، (-) أداء ضعيف، (--) أداء ضعيف جدا.

خاتمة الفصل

إن وحدة البلدان العربية لا تتأتى من تطابق الظروف الطبيعية والمالية السائدة بقدر ما يمكن أن تكون نتيجة لتشابه المشكلات والمعوقات التي توجه هذه البلدان أمام تكاملها، فالمنطقة العربية مرتبطة إلى أبعد الحدود بالسوق الرأسمالية العالمية، الذي يشكل عقبة أساسية أمام ازدهارها وتكاملها مع بعضها، كما لا تشكل التجارة العربية البينية إلا نسبة قليلة من إجمالي تجارة المنظمة العربية الخارجية، ولم تتغير هذه النسبة كثيرا منذ الثلاثة عقود الماضية، كما لا تتمكن الدول العربية من محاولاتها المتكررة في إقامة تكتل تجاري فعال.

وهكذا بقيت التجارة العربية بينية تعاني من مجموعة العوائق الهيكلية والنقدية والمؤسسة وغيرها والتي تفسر بوضوح لماذا بقيت التجارة العربية البينية عند هذا المستوى المتواضع إجمالي التجارة العربية مع العالم الخارجي، في سبيل تنمية التجارة العربية البينية بقوة إلا إذا أزيلت هذه العوائق واهتمت الإدارة العربية على أن مصالح كل الاقتصاديات العربية تعمل على تنمية التجارة العربية البينية تعميقا لمفهوم الاعتماد العربي الجماعي على الذات وترسيخا لمبدأ الاعتماد المتبادل، ولعل إحياء السوق العربية المشتركة في ثوبها الجديد التي تشارك فيها كل الدول العربية يعد أحد المداخيل الضرورية في ظل المتغيرات الإقليمية والعالمية لتنمية التجارة العربية البينية.

الفصل الثالث

ترتيبات انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية وانعكاساته على الاقتصاد الوطني

1- المبحث الأول: واقع الاقتصاد الجزائري وإصلاحاته

2- المبحث الثاني: مراحل وترتيبات انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية

3- المبحث الثالث: انعكاسات المحتملة إلى منظمة التجارة العالمية

مقدمة الفصل

بالنظر للمستوى الذي وصل إليه تحرير التجارة في جميع الاقتصاديات نجد أن سعي الجزائر لاحتلال مكانة – معتبرة نوعا ما في الاقتصاديات العالمية يحدده وضع الاقتصاد الوطني وطبيعته، وكذا مستوى الإصلاحات التي تقوم بها الدولة ومدى سرعة وتيرتها في ذلك بالإضافة إلى مستوى علاقاتها الخارجية – خاصة في المجال التجاري – ومدى تطويرها لهذه العلاقات (فمنها علاقتها بالإتحاد الأوروبي وكذا الاتحاد المغاربي مثلا) ، ذلك لأن وصول الجزائر إلي المكانة التي تسعى لها يفرض عليها الاندماج في العلاقات الاقتصادية العالمية وكذا التكيف مع التغيرات الاقتصادية العالمية .

وهذا ما يقودنا للحديث عن أهم حدث تعيشه الجزائر اليوم" ونقصد بذلك انضمامها المرتقب إلي منظمة التجارة العالمية، وفي هذا الشأن فقد قامت الحكومة الجزائرية بالعديد من المفاوضات وقد وصلت إلي مراحل متقدمة في ذلك، حيث طرحت عليها أسئلة كثيرة في طل هذه المفاوضات لأجل قبولها عضو في المنظمة، كما أن الانضمام إلي هذه الأخيرة يفرض عليها التزامات عديدة منها ما يمكن للجزائر تحقيقه ومنها ما تتعارض مع مصلحتها، ومن جانب آخر فإن الانضمام إلى المنظمة يعطي الجزائر – كغيرها من الدول الأعضاء وباعتبارها دولة نامية – مجموعة من الحقوق حيث تستفيد منها الجزائر في حالة انضمامها للمنظمة .

أما بالنظر لما يمكن أن يخلفه هذا الانضمام على الاقتصاد الجزائري نجد أن لذلك تأثير على الجانبين، فمن جهة قد يعود عليه بما هو إيجابي والذي لا يمكن تجاهله كما قد يؤثر ذلك سلبا على الاقتصاد الوطني– نظرا لطبيعة هذا الأخير وما ينقصه للوصول إلي المستوى المطلوب– ولعل أن ما يجب على الحكومة القيام به في مثل هذه الحالة هو البحث على السبل الممكنة والكفيلة بحماية اقتصادها الوطني.

وعلى ضوء ما سبق فقد قمنا بتقسيم الدراسة في هذا الفصل إلي ثلاث مباحث، تم تخصيص المبحث الأول للخوض في واقع الاقتصاد الجزائري وإصلاحاته – نظرا لأهمية هذه المرحلة في تاريخ الجزائر–، أما المبحث الثاني فقد عنون بمراحل وترتيبات انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية، بينما نتطرق في المبحث الثالث والأخير لأهم الانعكاسات المترتبة عن انضمام الجزائر للمنظمة في جانبيها الإيجابي والسلبي، مع التركيز على الإجراءات الممكن اتخاذها لحماية الاقتصاد الوطني.

المبحث الأول: واقع الاقتصاد الجزائري وإصلاحاته[1]

لقد عاشت الجزائر بعد الاستقلال أوضاع اقتصادية متدهورة تميزت بالركود والتبعية الغذائية للخارج، وكل ذلك أدى إلى تزايد المديونية الخارجية، وما ميز تلك الفترة أيضا انخفاض أسعار البترول عام 1986 مما زاد من حدة الأزمة، ومع بداية التسعينات بدأت الحكومة الجزائرية في مبادرات إصلاحية – تجسدت في الاتفاق المبرم مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي – وما يلاحظ منذ بداية عام 2004 إلى يومنا هذا هو برنامج التسديد المسبق للديون الخارجية – حيث وصلت مع بداية السداسي الأول في عام 2013 ما يقارب 3.4 مليار دولار– وكذا برنامج الخوصصة الذي بادرت به الدولة الجزائرية، يضاف إلى ذلك توقيعها لاتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، وما تسعى له من خلال تطوير علاقاتها التجارية مع الإتحاد المغاربي من جهة أخرى، وكلها اتفاقيات وإصلاحات هدفها هو تحرير التجارة الخارجية – كما أن قرار انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية كان بناءا على ما جاء في اتفاقياتها مع صندوق النقد الدولي –كذلك سعي الجزائر من أجل احتلال مكانة هامة في الاقتصاد العالمي، وكذا ضرورة التفاعل والاندماج بصفة واسعة مع مختلف الفعاليات الاقتصادية الدولية.

المطلب الأول: خصائص الاقتصاد الجزائري والسياسة التجارية المتبعة

تستعد الجزائر إلى الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، وفي هذا الصدد لا بد من النظر إلى ما تملكه من إمكانيات تسمح لها بتحرير تجارتها الخارجية من جهة، ومدى قدرة اقتصادها على المنافسة الخارجية من جهة أخرى، ولتقييم ذلك كما يجب لا بد من الوقوف أولا عند الطبيعة الغالبة على الاقتصاد الجزائري، وكذا ما تم تطبيقه من إصلاحات وما تسعى الحكومة الجزائرية لتطبيقه لأجل النهوض بالاقتصاد الوطني.

الفرع الأول: خصائص الاقتصاد الجزائري

إن فترة الاستعمار التي مرت به الجزائر كانت لها العديد من المخلفات على الاقتصاد الوطني، كما لا يمكن التجاهل العشرية السوداء التي مرت بها الجزائر أيضا، مما ترك مشاكل كثيرة تخبط فيها الاقتصاد الجزائري لفترة طويلة، وهذا ما يدفعنا لاستعراض أهم خصائص هذا الاقتصاد.

أولا: اقتصاد ريعي: وهو ما يعني أن الاقتصاد الجزائري يعتمد بالدرجة الأولى على عائدات المحروقات، والتي تساهم بنسبة 35% من الناتج الداخلي الخام وهذا ما يعني أنها تشكل نسبة 64% من الإيرادات العامة للدولة ومن جهة أخرى فإن هذا الاعتماد الكبير للاقتصاد الجزائري على هذا القطاع قد يصل إلى أكثر من 95% من

[1] سامية فلياشي، الإنتقال من GATT إلى OMC وأثرها على اقتصاديات الدول النامية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية فرع نقود ومالية، 2000، جامعة الجزائر، ص – 12

إجمالي الصادرات وهذا ما يعني أن الصادرات خارج المحروقات تقل عن 5%، وبهذا الشكل لقد أصبح الاقتصاد الجزائري رهين السوق النفطية العالمية – وهذا ما تأكده أزمة أفريل لعام 1986 والتي كان سببها إنهيار أسعار النفط في السوق العالمية، حيث خلفت أثار وخيمة على الاقتصاد الجزائري لا تزال بارزة لحد الآن – هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن الاعتماد على القطاع الواحد – ألا وهو المحروقات – يجعل الإقتصاد في موضع حساس جدا وهذا نظرا لاعتماد هذا القطاع على موارد طبيعية نادرة، وتصدير هذه الأخيرة بالقدر الكبير الملحوظ يجعلها قابلة للنفاذ.

ثانيا اقتصاد يعتمد على المصادر الخارجية للغذاء " التبعية الغذائية للخارج"

رغم الإمكانيات الطبيعية التي تزخر بها الجزائر إلا أن القطاع الزراعي لديها لا يزال ضعيفا فهو غير قادر على تغطية الاحتياجات المحلية الغذائية حيث تعتمد الجزائر في غذائها على الواردات – ويبقى تحقيق الاكتفاء الذاتي حلما بعيد المنال في ظل الاختلال بين إنتاج السلع الغذائية والطلب عليها- هذا من جهة، ومن جهة أخرى نجد أن رفع الدعم على المنتجات الزراعية وتحرير هذا القطاع سيؤدي إلى رفع أسعار السلع الغذائية، مما تسبب في التبعية الغذائية والتي تولد بدورها تبعية اقتصادية وسياسية.

ثالثا: اقتصادية مديونية " تطور المديونية الخارجية"

يمكننا تتبع التطور التاريخي للمديونية الخارجية للجزائر من خلال مرحلتين هامتين شاهدتهما الجزائر، وذلك قبل القيام بالإصلاحات – قبل عام 1994 حيث ابتداء من هذه الفترة بدأ التراجع الملحوظ في مقدار المديونية الخارجية الجزائرية وهو ما سنتطرق له في الإصلاحات الاقتصادية- وعليه نقوم بالتطرق للمديونية لخارجية عبر مرحلتين كما يلي:[1]

المرحلة الأولى "1967-1979"

لقد اختارت الجزائر عقب استقلالها على إعطاء الأولوية للصناعات الثقيلة، حيث قامت الصناعات المصنعة في الجزائر على استثمارات ضخمة انطلاقا من عام1970، واهتمت بتطوير الصناعات القاعدية المرتبطة بالمحروقات والصلب، كما تجدر الإشارة إلى أن أزمتي النفط لسنتي 1973-1979 قد ساعدتا على ارتفاع حجم المداخيل بسبب الارتفاع الهام في سعر البرميل الواحد للنفط – حيث شهدت هذه الفترة تزايد كبير في المديونية الخارجية فقد تضاعفت بمقدار ستة (06) مرات – فقامت الإقتراض من البنوك الأجنبية من أجل تمويل جزء من استثمارات الضخمة، ويرجع ذلك إلى وفرة الاقتراض الخارجي وسهولة الحصول عليه، وهو ما أدى بالمسئولين آنذاك بالاعتقاد من إمكانية الاستمرار في تحقيق تنمية دون مشاكل في تسديد أقساط وفوائد الديون في

[1] سامية فلياشي (مرجع سابق) ، ص 13.

الآجال الطويلة، ولذلك نلاحظ تطور المديونية الخارجية الجزائرية – حجم الديون وخدمة الدين– خلال هذه الفترة – أنظر الجدول رقم (28)–

المرحلة الثانية" 1986– 1994":

هذه المرحلة تعد من أخطر وأصعب المراحل التي عاشتها الجزائر – حيث شهدت ارتفاع كبير في حجم الديون الخارجية –

وذلك راجع إلى انهيار أسعار البترول سنة– 1986– حيث يمثل البترول أكثر من 95% من إجمالي صادرات الجزائر– مما أدى إلى انخفاض إيرادات صادرات المحروقات حيث وصل الانخفاض إلى 42% عام 1988 مقارنة بمستواه عام 1987 الذي كان يقدر بـ 31%.

إن هذا الانخفاض في حصيلة المحروقات أدى إلى انخفاض موازي لحصيلة الواردات – مما أدى إلى نقص إيرادات الجزائر من العملة الصعبة – وهذه الظروف كلها أدت إلى تفاقم حجم الديون الخارجية من 19.3 مليار دولار عام 1986 إلى ما قيمته 25 مليار دولار عام 1988 – وهو ما نلاحظه من خلال الجدول رقم 29 –. يبين الجدول ويوضح تزايد الديون وخدماتها، حيث نجد المبالغ تتضاعف بسرعة مذهلة، وهذا ما حمل الاقتصاد الجزائري عبئا كبير ووضعه في صورة حرجة أمام المجتمع الدولي.[1]

الفرع الثاني : السياسة التجارية الجزائرية

بعد استقلال الجزائر عام 1962، عانت الجزائر من مشاكل عديدة خاصة فيما بتعلق باقتصادها الوطني، ومن جهة أخرى كان على الحكومة الجزائرية السيطرة على الوضع مما ألزمها بانتهاج سياسات تجارية عديدة، فقامت بالسيطرة على هذه الأخيرة ولفترات معتبرة ثم ألغت ذلك، وعادت مرة أخرى لذلك وذلك وفقا لفترات عديدة وظروف مختلفة نتتبع هذه الفترات كما يلي:

أولا :الوضع الإقتصادي خلال الفترة"1963– 1966"

بعد خروج الاستعمار الفرنسي من البلاد عام 1962 ترك اقتصادا هشا وتابعا تبعية مطلقة للاقتصاد الفرنسي، وبغية النهوض بالاقتصاد الوطني اعتمدت الحكومة على القطاع الفلاحي كأساس للتنمية، وظهر اعتناء واضح لمجال التصنيع ومن جانب آخر وحتى يتجسد هذا النهوض حقيقة لجأت السلطات الجزائرية إلى مخطط استعجالي كان ذلك بين عام 1963 إلى عام 1966، ورغم ذلك فإن حجم الاستثمارات المعتمدة في المخطط متواضعة – وهو ما يوضحه الجدول رقم (30) .

[1] سامية فلياشي (مرجع سابق)،ص13

ومن خلال هذا الجدول فإن الملاحظ هو نسبة الاستثمارات الضئيلة في القطاع الصناعي رغم أنه من أبرز أقطاب التنمية بينما قطاع الزراعة فقد عرف تقهقرا فبعدما كانت قيمتها المضافة تقدر بحوالي 24.23 من الإنتاج الداخلي الخام الإجمالي عام 1963، إلا أنه أصبح في حدود 10.48 % عام 1966 ،ويرجع هذا النقص الواضح إلي العوامل التالية :

- سوء استعمال الأيدي العاملة.
- ضعف التجهيزات في هذا القطاع.
- قلة التمويل.

لقد دعا هذا المخطط الثلاثي إلى إحداث نوع من التكامل بين الصناعة والزراعة على اعتبار أن المصدر الأساسي لتراكم رأس المال هو قطاع المحروقات،[1] حيث بدأت الدولة في إنشاء الأدوات التي تمكنها من القيام بتخطيط الاقتصاد، وكذا خلق الشروط والظروف الملائمة لذلك، ومن ذلك قد تم تأسيس شركات وطنية كما تم توقيع اتفاقيات بترولية في سبتمبر 1965، كما قامت أيضا بتأميم المنظومة البنكية ، وكذا تأميم تدريجي للتجارة الخارجية، وبعد تنفيذ مخطط ثلاثي تجريبي خلال الفترة "1967- 1969" أصدرت الدولة مخططين رباعيين للتنمية خلال الفترة "1970- 1977".[2]

ثانيا: الوضع الاقتصادي خلال ١لفترة"1970 – 1977 "

لقد أدى استقرار الحكم السياسي بعد عام 1967 إلى تحديد إستراتيجية اقتصادية على المدى البعيد مرتكزة على تقويم المحروقات، وإعادة تنظيم نشاطها على شكل مؤسسات وطنية، وظهر احتكار الدولة لمعظم النشاطات وهكذا فقد انطلق تخطيط يطمح إلى الإجبارية.

إن التدخل المتزايد للدولة وللمؤسسة الوطنية في مجال النفط "سوناطراك" قد أحدث صراعات مع المؤسسات الأجنبية، ولكن التدخل القانوني بتطلب نفقات ضخمة للاستثمار في مجال المحروقات – وصلت إلى 4.6 مليار دينار جزائري خلال الفترة" 1970 -1973" (١لمخطط ١لرباعي الأول)، كما وصلت إلى 19.5 مليار دينار جزائري خلال الفترة" 1974 –1977 " (في ظل المخطط الرباعي الثاني)، حيث يرجع هذا الارتفاع في النفقات إلى ارتفاع أسعار البترول عام 1973.

1 سمير شنيني، التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التحولات الراهنة 1989-2004، رسالة مقدمة ظمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر،2006،ص – ص،44-45.

2 أحمد هني، إقتصاد الجزائر المستقلة ، ديوان المطبوعات الجامعية، 1999،ص، 24.

وعلى هذا الأساس فقد كان قطاع المحروقات القطاع الوحيد المستقطب للاستثمارات وكذا المصدر الوحيد وبامتياز، وما حدث هو أن الاهتمام الكبير والحرص الشديد على نمو قطاع المحروقات أدى إلى ندرة السلع في الأسواق بالإضافة إلى ظهور عجز في ميزان المدفوعات، مما أدى بدوره إلى فرص احتكار الدولة على التجارة الخارجية.[1]

وبالنظر لما تحقق خلال الفترة من عام 1970 إلى عام 1977 والتي تضمنت مخططين رباعيين – وما لم يتحقق أيضا فقد عرفت فترة الثمانينات مخططين خماسيين خلال الفترة 1980-1989.

الجدول رقم (30) حجم الاستثمارات خلال الفترة" 1963- 1966"

الوحدة: 10دج

السنوات / القطاعات	1963	1964	1965	1966	المجموع
الفلاحة	60.8	147.9	98.2	338.8	654.8
الصناعة	151	131.6	156.8	370.9	810.3
كل القطاعات	1179.2	1829.7	1562.7	2404.8	6442.8

ثالثا :الوضع الاقتصادي خلال الفترة "1980– 1989"

ما يميز هذه الفترة هو ما خصص لها من إعتمادات مالية هامة لمدة تعتبر طويلة نوعا ما – وذلك راجع إلى ارتفاع أسعار البترول في بداية الثمانينات–، لكن ذلك لم يدم طويلا ليعرف الاقتصاد الجزائري انزلاقا شديدا وذلك راجع للأزمة الاقتصادية عام 1986، فسعت السلطات الجزائرية بعد ذلك إلى تبني سياسات إصلاحية، والعمل على إعادة التكامل بين الصناعة والزراعة.[2]

1– الوضع الاقتصادي خلال الفترة "1980–1984"

وقد كان المخطط الخماسي الأول – خلال الفترة 1980- 1984- يهدف بشكل عام إلى تدعيم الاستقلال الاقتصادي للجزائر ونشر التنمية الاقتصادية والاجتماعية عبر كامل التراب الوطني، حيث أن

1 أحمد هني،(المرجع السابق)، ص- ص،24-25.

2 سمير شنيني، (مرجع سابق)، ص، 46.

فترة المخطط الخماسي الأول شهدت مساهمة واسعة جدا لحصة ميزانية الدولة – حيث شكلت ما يقارب 53% عام 1984 من تمويل الاستثمارات – كما لوحظ تطورات هامة على صعيد هيكل إيرادات ميزانية الدولة تمثلت في كسر احتكار الإيرادات البترولية ابتداء من عام 1983- حيث تقلصت هذه الإيرادات من 54.6% عام 1979 إلى 43.6 % عام 1984-.[1]

2- الوضع الإقصادي خلال الفترة "1985-1989"

لقد عرفت سنوات المخطط الخماسي الأول تحسن في نسب الاستهلاك عند بداية تطبيقه بفعل الارتفاع المذهل لعائدات الجزائر من البترول – والذي يعد المورد الأول للعملة الصعبة-، لكن وبداية من عام 1982 لجأت الجزائر إلى الاستدانة من جديد بفعل انخفاض أسعار البترول، وانطلاقا من هذا الواقع جاء المخطط الخماسي الثاني خلال الفترة 1985-1989 الذي كان يهدف إلى فك الارتباط وتقليل الاعتماد على الخارج وكذا تنظيم الاقتصاد والاعتناء بالزراعة والري، وإحداث التكامل بين القطاعات الاقتصادية ولكن مع تفاقم حجم أزمة 1986 وانتقال حجم المديونية من 19 مليار دولار عام 1985 إلى 25 مليار دولار عام 1989، مما أدى إلى تزايد التبعية الغذائية للخارج كما أن معدل النمو وصل إلى أدنى مستوى له حيث وصل إلى (_2.9 %) عام 1988، ومن ناحية أخرى ارتفع معدل البطالة إلى 18.1 % _بالنسبة للسكان النشيطين_ عام 1989.

هذا كله أدى إلى ضرورة إجراء إصلاحات عميقة في الاقتصاد الجزائري، وكذا إعادة هيكلة المؤسسات الوطنية عن طريق مجموعة من القوانين صدرت عام 1988، كل هذه القوانين كان الهدف منها الخروج من حالة الركود الاقتصادي الذي عاشته الجزائر، لكن هذه الرغبة واجهتها عقبات عديدة عند التجسيد فضلت الإصلاحات تراوح مكانها، مما استوجب اللجوء إلى الهيئات المالية الدولية، وعلى رأسها صندوق النقد الدولي الذي عقدت الجزائر معه عدة اتفاقيات[2]

المطلب الثاني : الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر

لقد قامت الجزائر بالعديد من الإصلاحات التي كانت في ظل تطبيق اتفاقيات صندوق النقد الدولي وغيرها ، وذلك بغية النهوض بالاقتصاد الوطني وكذا مسايرة الاقتصاد العالمي.

1 محمد بلقاسم حسن ملول، سياسة تخطيط التغمية وإعادة تنظيم مارها ي الجزائر :الجزء الثاني، ديوان المطنوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص 127.

2 سمير شنيني، (المرجع السابق)، ص- ص،49،46.

الفرع الأول:دوافع ومضمون الإصلاحات لاقتصادية

أولا : دوافع الإصلاحات الاقتصادية

لقد شهدت الجزائر – على غرار الدول المصدرة للنفط– أزمة اقتصادية حادة في فترة الثمانينات تجلت في مجموعة من المؤشرات، أبرزها العجز في الموازنة العامة وكذا عدم القدرة على تحقيق نسب معتبرة من الناتج الإجمالي إلى جانب عدم ترشيد النفقات العامة إضافة إلى تقليص حجم التحويلات و المعونات الخارجية – مما زاد في عبء خدمة الدين الخارجي– وما زاد في حدة الأزمة هو مواصلة الحكومة عملية التمويل عن طريق طبع النقود و الائتمان المصرفي (بعد توقف التمويل الخارجي)– مما أدى إلى زيادة كميات النقود بمعدلات أعلى من معدلات نمو الناتج المحلي، فأوقد ذلك فتيل نيران التضخم ومن جهة أخرى زيادة معدلات الاستهلاك المحلي وضعف معدلات الادخار "كل ذلك أدى إلى تدهور حالة الاستثمارات بشكل كبير– وبالتالي تفاقم أزمة البطالة.

وما كان للجزائر إلا أن حاولت في بداية الأمر أن تضغط على الواردات الوسيطة والاستثمارية ، واستوفت احتياطاتها النقدية وكنا اللجوء إلى القرص الخارجي المكلف جدا ، إلا أن سياسة الهروب نحو الأمام هذه أدت إلى تعقيد الأزمة وكنا تشويه هيكل الدين الخارجي وتفاقم أعباء خدمته.[1]

فوجدت الجزائر نفسها في تنتصف عقد الثمانينات تعاني أزمة اقتصادية خانقة أجبرتها على الامتثال أمام نادي باريس– طلبا لإعادة جدولة ديونها – فكان رد الدائنين للمسئولين الجزائريين حينها يقضي بضرورة الاتفاق مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي لأجل تطبيق برامج التثبيت الاقتصادي والتكييف الهيكلي كشرط مسبق للموافقة على إعادة الجدولة.

ثانيا : مضمون الإصلاحات الاقتصادية

لقد تمحورت الإصلاحات في وصفتين مقدمتين من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وجاءت كل منهما بما يلي:[2]

1– وصفة صندوق النقد الدولي للإصلاح الاقتصادي :

لقد خصت وصفة صندوق النقد الدولي سياسة التثبيت الاقتصادي، حيث اشتملت على المحاور التالية:

1 كمال بن موسى، المنظمة العالمية للتجارة والنظام التجاري العالمي الجديد، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، فرع نقود وبنوك، جامعة الجزائر، 2004، ص 430.

2 كمال بن موسى،(نفس المرجع)، ص– ص، 430-431.

أ- المحور الخاص بالموازنة العامة : ونص على ما يلي:

- التخفيض في النفقات التحويلية ذات الطابع الاجتماعي - يتعلق بدعم أسعار السلع ذات الاستهلاك الواسع
- زيادة أسعار مواد الطاقة .
- عدم التزام الدولة بتوظيف المتخرجين الجدد من الجامعات والمعاهد وترك ذلك للعرض والطلب في سوق العمل
- عدم دخول الدولة في مجالات استثمارية يمكن للقطاع الخاص القيام بها.
- الرفع الضريبي، مع تجميد الأجور والرواتب والعلاوات للعمال والموظفين .
- التخلص من الدعم الاقتصادي الذي تتحمله الموازنة العامة للدولة .

ب- المحور المتعلق بميزان المدفوعات : ونص على ما يلي:

- تخفيض القيمة الخارجية للعملة .
- تحرير التجارة الخارجية .
- - إلغاء الرقابة على الصرف .

ت- المورد المتعلق بالسياسة النقدية : ونص على ما يلي:

- زيادة أسعار الفائدة الدائنة والمدينة .
- وضع حدود عليا للائتمان المصرفي لا يجوز تعديلها خلال فترة تطبيق البرنامج .
- إنشاء أسواق مالية وتحرير التعامل فيها .

2- وصفة البنك العالمي للإصلاح الاقتصادي :

وقد جاءت هذه الوصفة لتخص سياسة التصحيح الهيكلي، فتناولت النقاط التالية:

- تحرير الأسعار .
- نقل الملكية العامة للقطاع الخاص .
- حرية التجارة والتحول نحو التصدير .
- تخفيض سعر الصرف للعملة المحلية وإلغاء القيود على المدفوعات الخارجية .
- خفض الرسوم على الواردات ،
- إلغاء المؤسسات الحكومية لتسويق الصادرات .
- التخلي عن حماية الصناعات المحلية.

– السماح بتمثيل الوكالات الأجنبية.[1]

وما يجدر الإشارة إليه هو أن قرار انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية ما هو إلا امتداد لتلك الاتفاقيات المبرمة مع صندوق النقد الدولي – بالإضافة إلى الحتمية التي فرضتها العولمة– ، أما عن الإصلاحات الاقتصادية فإن الجزائر باشرت في ذلك منذ عام 1994 ونقوم بتتبع تطورات هذه الإصلاحات فيما يلي:

الفرع الثاني : تقييم مسيرة الإصلاحات الاقتصادية

قامت الجزائر بالعديد من الإصلاحات الهيكلية لاقتصادها الوطني بناء على ما تم الاتفاق عليه مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ونقدم تقييم مبسط لأهم ما تم تنفيذه في هذا الصدد كما يلي:

أولا: تقييم تنفيذ برامج الهيئات الدولية للإصلاح

لقد حققت الإصلاحات الاقتصادية الخاصة بتطبيق برنامج صندوق النقد الدولي والبنك العالمي نتائج ملموسة نسردها كما يلي:[2]

1– نتائج تطبيق برنامج التثبيت الاقتصادي المتفق عليه مع صندوق الفقد الدولي :

يعتبر برنامج التثبيت الاقتصادي قصير الأجل على اعتبار المدة المحددة لتطبيقه والممتدة من تاريخ 1994/04/01 إلى غاية تاريخ:1995/03/31، وقد كان برنامج الاستقرار الاقتصادي هذا يهدف أساسا إلى إيقاف تراجع النمو الاقتصادي وكذا احتواء ظاهرة التضخم بالإضافة إلى تحرير التجارة الخارجية وتطبيق سياسات نقدية صارمة وأيضا تخفيف حدة خدمة الدين الخارجي، وكانت النتائج المحققة من جراء تطبيق البرنامج كما يلي:

أ– استقلالية خمسة(05) مؤسسات عمومية وطنية من أصل ثلاثة وعشرون (23) مؤسسة.

ب– عرض خمسة(05) فنادق عمومية للبيع –هذا في إطار برنامج الخوصصة –.

ج– حل ثمانية وثمانون (88) مؤسسة عمومية محلية.

د– تطهير البنوك التجارية،وذلك عن طريق دراسة مالية لحساباتها في أواخر عام1993، وتحديد احتياجاتها من رأس المال.

هـ– تحرير أسعار المدخلات الزراعية، ومواد البناء ورفع أسعار المراد الغذائية المدعمة، وإنشاء صندوق الضمان للبطالة رغبة في تخفيف الآثار السلبية الناتجة عن الإصلاحات المطبقة.

1 كمال بن موسى،(المرجع السابق)، ص 431.

2 كمال بن موسى، (المرجع السابق)، ص، 433.

1- نتائج تطبيق برنامج التصحيح الهيكلي المتفق عليه مع البنك الدولي :

بدأت الجزائر في تنفيذ إصلاحات هيكلية واسعة وذلك خلال الفترة الممتدة من أفريل عام 1995 إلى مارس عام 1998 - أي لمدة ثلاث سنوات - وكانت تهدف بذلك إلى المحافظة على المكاسب التي حققتها من جراء تطبيق سياسة الاستقرار الاقتصادي وأيضا من أجل إعادة التوازن لميزان المدفوعات وتحقيق مستويات ملائمة من احتياطي النقد الأجنبي)،[1] وتمخض عن ذلك الإصلاح مجموعة من النتائج كانت كما يلي:[2]

أ- تحرير الأسعار :قامت الجزائر بتحرير واسع لهياكل الأسعار، كما قلصت كثيرا من دعمها للأسعار،كما أحدثت زيادات ملموسة في أسعار المرافق العامة، ونجد أن نسبة الأسعار المحررة المتضمنة في مؤشر أسعار الاستهلاك كانت أقل من 10% عام 1990 لتصل إلى 90%عام 1995.

ب- إصلاحات نظام سعر الصرف : أصبح سعر الصرف في الجزائر يخضع لعوامل أكثر ليونة، فقد شهد سعر الصرف تخفيضا قدره 70 % ما بين أكتوبر عام 1990 ومارس عام 1991 – حيث انتقل الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي من 10.47 إلى 17.8 بنفس الأعوام ليصل في السداسي الأول من عام 1994 إلى 35.1 دج .

ج_ الإصلاحات التجارية: تتعلق بتحرير التجارة الخارجية، ونتطرق لهذا العنصر بالتفصيل فيما سيأتي.

ثانيا: تحرير التجارة الخارجية

إن مبدأ تحرير التجارة يقوم على عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وذلك لإرساء المنافسة - والتي لا تتحقق إلا بتسهيل الإجراءات الجمركية-،كما يعتبر تحرير التجارة هو الشعار الذي جاءت تحمله كل من اتفاقية الجات وكذا منظمة التجارة العالمية، واعتبر ذلك من أهم مبادئ هاتين الأخيرتين.

ونقوم بتتبع تحرير الجزائر للتجارة الخارجية في ثلاث مراحل كما يلي ;

1- **مرحلة التحرير الأولى "1990-1991"** : لقد كانت أولى مراحل التحرير عام 1990 بظهور النظام التجاري الجديد والذي أقام دعائمه قانون المالية لعام 1990، فبعد صدور مرسوم 37/ 91 الصادر في 13 فيفري عام 1991 بدأت تظهر بوادر تحرير التجارة، حيث دعت الحكومة كافة المتعاملين الاقتصاديين والشركاء على حد سواء إلى تشجيع التصدير وإنتاج منتجات تقوى على المنافسة.

1 رشيدة شامي، المنظمة العالمية للتجارة والآثار المرتقبة على الدول النامية -حالة الجزائر-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الإقتصادية، فرع بنوك، 2007، جامعة الجزائر، ص 160.

2 بعلوج بولعيد ، المنظمة العالمية للتجارة والاستثمار : مداخلة ضمن الملتقى الوطني الأول حول " المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد"،جامعة قسنطينة،2003، ص 433.

وما لوحظ خلال هذه الفترة ومع بداية تحرير عمليات الاستيراد هو الآثار السلبية التي عادت على الاقتصاد الجزائري.

بسبب التطبيقات العشوائية وغير المدروسة-، حيث انخفضت عائدات العملة الصعبة - نظرا لتذبذب أسعار المحروقات على اعتباره المصدر الوحيد للصادرات - وما زاد الوضع سوءا هو فتح مجال الاستيراد بشرط دفع المتعامل الجزائري بالدينار علما أن احتياطي الجزائر من العملة الصعبة كان منخفض مما أدى حينها إلى تكدس السوق الجزائرية بالمواد الاستهلاكية - وهذا الوضع ساهم بشكل كبير في زيادة حجم الديون الخارجية- .

2- مرحلة العودة إلى الرقابة على التجارة الخارجية" 1992 — 1994 ": نظرا لما تميزت به السوق الجزائرية من فوضى وعدم الاستقرار - بسبب التحرير غير المضبوط - وكذا لجوء المستثمرين إلى الاستيراد بهدف الربح السريع فقط، قامت الحكومة باتخاذ بعض الإجراءات المتعلقة بالتصحيحات التنظيمية حيث جاءت التعليمة الحكومية رقم625 الصادرة بتاريخ 18 أوت 1992 والتي أعادت صياغة الترتيبات والمقاييس المعدة لتحرير التجارة الخارجية منها معايير قابلية التحويل الخارجي والتي أوكلت صلاحيتها للدولة- بعدما كانت من اختصاص البنوك، كما تم إعادة النظر في مجموعة قوائم المنتجات المرخص باستيرادها محددة من الوزارة التجارة في 17 أكتوبر 1992 وجاءت كما يلي:[1]

1- نشاط ومنتجات إستراتيجية: ويتعلق الأمر بالمحروقات والمنتجات الاستهلاكية الأساسية، وكذا عوامل الإنتاج المتعلقة بالفلاحة، وتستفيد هذه القائمة بقسط كبير من العملة الصعبة.

2- المواد الممنوعة من الاستيراد: وتضم قائمة المواد التي لا يمكنها الاستفادة من العملة الصعبة - إلا باستعمال الحساب الخاص بالعملة الصعبة- ، مثل الشاحنات والحافلات ومواد أخرى لا يمكن استيرادها - ولو باستعمال الحساب الخاص من العملة الصعبة كالفواكه والحليب- .

3- مرحلة العودة إلى تحرير التجارة الخارجية"ما بعد 1994" : إن العودة إلى سياسة تحرير التجارة الخارجية كانت نتيجة حتمية للاتفاق المبرم بين الجزائر وصندوق النقد الدولي في أفريل عام 1994، والتي تم الاتفاق خلالها على برنامج التصحيح الهيكلي وإنعاش الاقتصاد ، وحتى يتم الاتفاق على إعادة جدولة الديون الجزائرية قام الصندوق بوضع جملة من الشروط وهي كالتالي:

أ- **تخفيض العملة الصعبة.**

1 كمال بن مرسي،(مرجع سابق)، ص- ص،434-435.

ب- **تحرير التجارة الخارجية:** في ظل هذا الإطار فقد أصدر البنك الجزائري في 12 أفريل عام 1994 تعليمة تم على إثرها تحرير الواردات، وكل الإجراءات المتعلقة بالاستيراد كما تم رفع كل الإجراءات والحواجز مع نهاية عام 1994 ، وما نتج عن ذلك هو ما يقارب 7000 مقاولة للاستيراد والتصدير.

ت- **الانضمام إلى منظمات دولية** : لقد وجدت الجزائر نفسها مجبرة على الانضمام إلى بعض المؤسسات العالمية – مثل منظمة التجارة العالمية – ، وهذا حتى تجد لنفسها مكانة في الساحة الدولية[1].

ثالثا : تقييم برامج الإصلاح في بعض المجالات الاقتصادية إنه وبالإضافة إلى ما قامت به الجزائر من إصلاحات متفق عليها مع الهيئات الدولية فقد بادرت إلى تنفيذ خطوات هامة وفي مجالات عديدة نذكر على وجه الخصوص برنامج التسديد المسبق للديون، وكذا تجربة الجزائر في الخوصصة ونتطرق لهاتين الخطوتين لتقييم مراحل تطورهما كما يلي[2]:

1- تطور حجم المديونية الخارجية للجزائر بعد عام 1994 :

لقد بلغ حجم الديون الخارجية للجزائر عام 1994 ما يقارب 27 مليار دولار مع ارتفاع خدمة الدين إلى 9.5 مليار دولار، مما أدى إلى عجز الدولة عن تسديد خدمات هذه الديون مما اضطرها إلى التوقف عن تسديد الديون، ولجأت إلى إعادة جدولة دونها خلال سنتي 1994-1995، وبقي حجم الديون في تزايد مستمر ليصل إلى ما يقارب 30.4 مليار دولار، ومما أدى إلى هذا الوضع هو الانخفاض المستمر في أسعار البترول- باعتبار الجزائر تعتمد على هذا القطاع بصفة كلية تقريبا – بالإضافة إلى عمليات التخريب في الإقتصاد الوطني واختلاس الأموال المخصصة لإعادة الجدولة ، ولكن الأوضاع أخذت في التغير نحو الأحسن ابتداء من عام 1999 بسبب ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية أين بلغت ما قيمته 34 مليار دولار للبرميل- حيث أن هذا الارتفاع لم تشهده السوق البترولية منذ أكثر من 25 سنة في ذلك الوقت – لتستقر الأسعار بعد ذللك في حدود 28 مليار للبرميل وقد كان لهذا الارتفاع أثر واضح حيث سجلت النتائج التالية:

أ- **انخفاض نسبة خدمة الدين** : لقد كانت الجزائر بين سنتي 1995 - 1997 تدفع ما قيمته 80 % من إيراداتها الخارجية لتسديد خدمات الديون الخارجية .

ب- انخفاض الديون الخارجية :حيث سجل الانخفاض ما قيمته 4.9 مليار دولار خلال السداسي الأول من عام 2007 بعدما كان يقارب 33 مليار دولار في سنوات التسعينات الأخيرة – وهو ما يوضحه الجدول رقم (31) -.

1 كمال بن موسى،(المرجع السابق)، ص،435

2 سامية مقعاش،(مرجع سابق)، ص- ص، 14-15.

الجدول رم (31): حجم الديون الخارجية الجزائرية خلال الفترة 1995 – 2007.[1]

السنوات	حجم الدين
1995	31,573
1996	33,651
1997	31,222
1998	30,413
1999	28,315
2000	25,216
2001	22,571
2002	22,442
2003	23,353
2004	21,821
2005	16,4
2006	*7,7*
2007	4,9

وما يلاحظ من خلال الجدول هو أن حجم الديون الخارجية خلال الفترة 1995 إلى غاية عام 2003 فهي تتأرجح بين ارتفاع ثم انخفاض طفيف وتعود مرة أخرى للارتفاع – وذلك يرجع لعدم استقرار الوضع الاقتصادي والسياسي في تلك الفترة – بينما تعود للانخفاض عام 2004 لتصل ما يقارب 21 مليار دولار بينما انخفضت إلى مستويات أدنى بكثير وذلك عام 2005 _ بفضل عملية التسديد المسبق للديون _ أما فيما يخص السداسي الأول لعام 2007 فقد بلغت نسبة الدين نحو خمس (05) مليار دولار _ حيث أكدت مصادر حكومية أن هذه القيمة تمثل الديون الخارجية للشركات العامة والخارجية _كما أكد ذات المصدر أن الجزائر بإمكانها الآن أن تتخلص من كافة الديون المتبقية وبسهولة كبيرة .

2- تقييم تجربة الخوصصة أو كما تعرف: "الخصخصة" في الجزائر :

لقد أعلنت الحكومة الجزائرية عن بدء تنفيذ برنامج الخصخصة عام 1995 ، كسياسة اقتصادية شاملة تهدف إلى تقليص دور الدولة في الاقتصاد الوطني وكذا تصحيح الإختلالات الهيكلية التي يعاني منها القطاع العام، فقد حدد البرنامج 41 مؤسسة تتعلق ببرنامج الخصخصة الكاملة(منها 37 مؤسسة صغيرة ومتوسطة يقل عدد عمالها عن 400 فرد) أما عن المؤسسات المرشحة لتلقي رؤوس أموال فيبلغ عددها 59 مؤسسة (من بينها 27 مؤسسة صغيرة ومتوسطة).[2]

أ- **المؤسسات القابلة للخصخصة:** تنقسم المؤسسات القابلة للخصخصة والتي تندرج في البرنامج بحسب نوع عملياتها وشركاتها القابضة على النحو التالي:

1 سامية مقعاش،(المرجع السابق)،ص،16.

2 رفعت عبد الحليم الفاعوري، تجارب عربية في الخصخصة، منشورات المنظمة العربية للتنمية الادارية، مصر، 2004، ص- ص، 161-162

- **خصخصة كاملة** : وتضم :

16 مؤسسة(منها 14 صغيرة أو متوسطة الحجم) .

7 مؤسسات (كلها صغيرة أو متوسطة الحجم) .

18 مؤسسة(منها 19 صغيرة أو متوسطة الحجم) .

- **تدعيم رأس المال** : وتضم :

14 مؤسسة(RMC).

16 مؤسسة(منها 14 صغيرة أو متوسطة الحجم "HCPS") .

3 مؤسسات (HOMELEC) .

8 مؤسسات (SIDMINES).

18 مؤسسة (منها 13 مؤسسة صغيرة أو متوسطة الحجم" AGROMAN ").

ب- **أهداف الخصخصة في الجزائر:** يمكن إجمال أهداف الخصخصة في الجزائر فيما يبلي ;

- تحرير الحكومة وتخفيف العبء الإداري والمالي عنها .
- الحد من وجود القطاع العام على المستوى القومي .
- تشجيع المنافسة ، والكفاءة .
- تعجيل النمو الاقتصادي ، ورفع الإنتاجية والفعالية .
- منح المواطنين إمكانات المشاركة في الأنشطة الاقتصادية للبلاد .

أ- **الإجراءات التنفيذية للخصخصة في الجزائر:** لا تزال الخصخصة في مراحلها المبكرة في الجزائر – بالرغم من وجود بعض التطور في هذا الحال حاليا – حيث جرت بعض عمليات الخصخصة عام 1996 أما في عام 1998 فقد عرضت الحكومة 26 شركة مملوكة للدولة للبيع لمستثمرين محليين وأجانب، أما في عام 1999 فقد سمحت الدولة لخمس شركات خاصة بتقديم خدمات شبكة الانترنيت كما وافقت عام 2000 على خصخصة العديد من القطاعات الخدمية تحت إشراف البنك الدولي على العملية، بينما تم في عام 2002 الموافقة على خصخصة صناعة توليد الكهرباء التي تهيمن عليها الدولة، كما باشرت الجزائر في خصخصة العديد من القطاعات والمؤسسات العامة، وتشجيع القطاع الحاص وكل ذلك من أجل نشر المنافسة والرفع من مستوى المنتج (الخدمة) المقدم.[1]

[1] رفعت عبد الحليم الفاعوري، (المرح السابق)، ص 164 .

المبحث الثاني :مراحل وترتيبات انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية

إن الدافع الأساسي من اكتساب العضوية في منظمة التجارة العالمية هو الاستفادة من المزايا والفرص التي تتيحها للدول الأعضاء ، فنجد أن الجزائر دولة ملاحظة في الجات عام 1964 ولم تقم بأي مبادرة للانضمام في الاتفاقية آنذاك نظرا لطبيعة الاقتصاد الجزائري – حيث تميزت بالطابع الاشتراكي الذي تجسد في احتكار الدولة للتجارة الخارجية – ثم عادت الجزائر بعد ذلك لتقدم طلب الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية عام 1996، حيث تم قبول طلبها، وقد كانت ملزمة بإجراء مفاوضات ثنائية ومتعددة الأطراف، وما يأخذ بعين الاعتبار هو أن انضمام الجزائر يترتب عليه الوفاء بمجموعة من الالتزامات، وكذا الحصول على مجموعة من الحقوق من جهة أخرى وفي هذه الحالة يبقى على الجزائر أن تستفيد بشكل جيد وذكي من هذه الحقوق –بعد انضمامها للمنظمة– ويبقى أن انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية يتوقف على مجريات المفاوضات الثنائية ونتائجها المنتظرة.

المطلب الأول : المراحل و الخطوات الإجرائية لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة

دخلت الجزائر مرحلة حاسمة و حساسة من تاريخها الاقتصادي باتجاهها إلى الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، ويتطلب ذلك مجموعة من الإجراءات تلعب فيها الدول الأعضاء دورا هاما بحيث يتنم كل ذلك في مراحل تفاوضية ونأخذ كعينة في ذلك الملف الجزائري .

الفرع الأول : علاقة الجزائر بالمنظمة العالمية للتجارة

تمتد العلاقة التي تربط الجزائر بالمنظمة العالمية للتجارة حاليا و اتفاقية العامة للتعريفات الجمركية و التجارة سابقا إلى عهد الاستعمار أين كانت تطبق نظام فاكتو facto لقواعد الجات و المرتبطة بالتزامات القوة الاستعمارية في إطار المفاوضات التجارية متعددة الأطراف[1].

وذلك حسب المادة 26 من اتفاقية الجات التي تسمح للدول المستعمرة من طرف الدولة العضو في الجات و نالت استقلالها حديثا أن تصبح عضوا في الجات إلا إذا كانت أنظمتها الجمركية منسجمة مع أحكام الجات، و ذلك فور تقديم طلب الانضمام لتصبح عضو بالقوة de facto و لا تمر بمراحل المفاوضات و لا الإجراءات، و لهذا طبقت كل الامتيازات التي قبلت بها فرنسا على الجزائر عام 1961م وفي 18 ديسمبر 1962 م ابلغ الأمين التنفيذي للجات الحكومة الجزائرية بان الأطراف المتعاقدة قد نصحت الأعضاء الاستمرارية في التطبيق التلقائي لمدة سنتين متتاليتين على الجزائر.

[1] سامية بوطمين، (مرجع سابق)، ص 276.

وفي 5 جويلية 1964م تم تجديده لمدة سنتين أخريين و منذ 1966 م تم تجديده بصفة دورية لمدة ثلاث سنوات. كما وصلت في سنة 1967م الدول الأعضاء تطبيق الفاكتو لجميع أحكام و قواعد الجات في انتظار أن تمنح الدول المتعاقدة للدول حديثة العهد بالاستقلال فرصة اتخاذ التدابير اللازمة و إعداد سياستها التجارية و ملاؤمتها مع اتفاقية الجات . وهكذا تمتعت الجزائر في هذه المرحلة بأفضلية نص الدولة الأكثر رعاية و المعاملة الاستثنائية الخاصة بالدول النامية.

وبقيت الأحوال على ما هي عليه حتى سنة 1987 م حتى أبدت الجزائر نيتها رسميا في الانضمام إلى الجات لتتمكن من المشاركة في المفاوضات متعددة الأطراف لجولة الاورغواي التي ابتدأت سنة 1986 م، و لكنها شاركت بالفعل في هذه الجولة ليس كطرف متعاقد ولكن كعضو ملاحظ فقط بسبب رفض طلبها لسببين هامين هما[1]:

أ- **السبب الأول** : غياب سياسة تجارية واضحة من جهة و اعتمادها في تجارة خارجية على المحروقات بنسبة 95 بالمائة من جهة أخرى لعدم شمول المحروقات في اتفاقية الجات، بالإضافة إلى عدم بلوغ جهازها الإنتاجي بعد المرونة الكافية للاستجابة لأي تعير يطرأ.

ب- **السب الثاني**: عدم الاستقرار السياسي والاضطرابات التي سادت الجزائر في الفترة الأخيرة .

ومع ذلك تعددت محاولات الجزائر إلى الانضمام لتجنب التهميش و التفتح على العالم ، لذلك أرسلت رسميا برسالة تطلب فيها الانضمام في نوفمبر 1991 م الذي حال دون ذلك بسبب بداية إجراءات تحرير التجارة الخارجية في افريل 1991م و قانون المالية 1992 م و الذي اتخذ عدة إجراءات لتخفيض عدة تعريفات جمركية.

وفي 07 نوفمبر 1994 م شكل وزير التجارة لجنتين لتحضير انضمام الجزائر إلى المنضمة العالمية للتجارة تقوم اللجنة المشتركة الأولى بتحضير انضمام الجزائر إلى الجات و تتمثل مهمتها في تحديد العناصر الإستراتيجية التي تسمح بانطلاق مسار المفاوضات بين الجزائر و الأطراف المتعاقدة في الجات و كذا تحديد القطاعات و المنتجات التي يجب حمايتها أو تحريرها دون أن ننسى دراسة التأثيرات السلبية و الايجابية لانضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة.

أما اللجنة الثانية فتقوم باقتراح الإجراءات العملية و تحديد طرق العمل في المجالات التي هتم بصورة مباشرة آو غير مباشرة بالتجارة الخارجية[2]

[1] سامية بوطمين، (مرجع سابق)، ص 277.

[2] ناصر دادي عدون، محمد منتاوي، إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة ، مجلة الباحث، عدد رقم 3 جامعة الشلف، 2004،ص،101

الفرع الثاني : الخطوات الإجرائية لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة

تقوم المنظمة العالمية للتجارة على مبادئ واضحة على الدولة الراغبة في طلب عضويتها الالتزام الصارم بهذه المبادئ، و بالإطار متعدد الأطراف الذي يحكم المفاوضات التجارية، و قد سطرت المنظمة على خطوات معينة يمر بها البلد الطامح للانضمام وجوبا حتى تتحصل على العضوية .

أولا : تقديم طلب العضوية بالمنظمة

أن أول ما تبدأ به للحصولعلى عضوية هذه المنظمة هو تقديم طلب العضوية، بإتباع الإجراءات القانونية التي تنص عليها المادة 12 من اتفاقية المنظمة فقد قامت السلطات بتقديم طلب الانضمام فعليا في جوان 1996م.

حيث تقوم الدولة الراغبة في الانضمام بتقديم طلب العضوية إلى المدير العام للمنظمة عن طريق سكرتاريتها ثم تقوم لجنة العمل بالتشاور مع الدولة المرشحة بضبط جدول زمني يتضمن موعد تقديم هذه الدولة لمذكرة السياسة التجارية

ثانيا : تقديم منكرة السياسة التجارية

بعد تقديم طلب الانضمام إلى المنظمة، تقوم الدولة المعنية بالعضوية بإعداد مذكرة ، تحتوي على أهم السياسات المتعلقة بالجوانب التجارية و تقدمها إلى الأعضاء كما يلي :

كانت تحتوي المذكرة على العناصر التالية :

أ- شرح الخطوط العريضة للسياسة الاقتصادية، حيث تم التطرق إلى التطورات الكبيرة التي حققت على مستوى التنظيم الاقتصادي ، والذي انتقل من سياسة التخطيط المركزي إلى سياسة اقتصاد السوق.[1]

ب- تقديم جميع المعلومات ذات الطابع العام المتعلقة بسياسة المؤسسات الجزائرية وتنظيمها وأثرها، اذ تم التطرق إلى تقسيم الصلاحيات مابين السلطات التنفيذية و التشريعية و القضائية التي تتمتع بتنظيم مؤسساتي. بالإضافة إلى تقديم القوانين و التشريعات التي تتحكم في التجارة الخارجية بصفة مباشرة و غير مباشرة، و وصف دقيق للأحكام و الإجراءات القانونية التي تضمن تطبيقها[2]

ج- شرح و توضيح تجارة السلع من خلال تنظيم الصادرات و الواردات في مجال السياسة الصناعية ، أين يكمن هدف و توجهات سلطات العمومية في تقليل عوامل الضعف الحالية لهياكلها الصناعية .

[1] حكيم مفتاح، السياسات التجارية والاندماج في النظام العالمي الجديد، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستار غير منشورة، فرع نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2003.

[2] ناصر دادي عدون، محمد متناوي، (نفس الرجع)، ص 144 .

وفي المجال الزراعي حيث أن هدفها الأساسي هو نمو الإنتاج الزراعي والرد على بعض الأسئلة المتعلقة بالأمن الغذائي .

د- تقديم و شرح النظام التجاري للخدمات و الحقوق الملكية و الفكرية[1].

الفرع الثالث: مراحل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة

بعدما أودعت الجزائر منكرة الانضمام، و التي تضمنت معلومات عن مختلف جوانب الاقتصاد الوطني و السياسة التجارية للبلاد و جاءت مرحلة المفاوضات مع أعضاء المنظمة العالمية للتجارة[2]، حيث وجهت للجزائر خلالها 444 سؤالا خلال ثلاث مراحل من طرف بعض الدول الأعضاء بالمنظمة و هذه الأسئلة مقسمة كالأتي[3]:

المرحلة الأولى:1996م-1998م انطلقت أول جولة مفاوضات بين الجزائر و أعضاء المنظمة العالمية للتجارة في سنة 1996 م، مباشرة بعد تقديم مذكرة السياسة التجارية و أثناء المفاوضات متعددة الأطراف تلقت الجزائر مجموعة من الأسئلة من عدة دول هي :

- الولايات المتحدة الأمريكية 170 سؤالا.
- دول الاتحاد الأوروبي : 140 سؤالا، تناولت مختلف أوجه النشاط الاقتصادي و التجاري ، و بعض الأسئلة عن حماية الملكية الفكرية، تأسيس الشركات، النظام الجمركي الجنائي و المصرفي و غيرها .
- سويسرا : 33 سؤالا حول الأنظمة الضريبية الجزائرية و نشاطات البنوك و التامين، و تنقل رؤوس الأموال، و شروط تأسيس الشركات، وفروع البنوك الأجنبية و غيرها.
- اليابان:09 أسئلة .
- استراليا : 08 أسئلة.

والإجابة على هذه الأسئلة تكون بشكل كتابي، وقد أول لقاء بين الوفد الجزائري و أعضاء المنظمة العالمية للتجارة يومي 16 و17 فيقري 1997 م حيث دار النقاش حول المنكرة المقدمة من قبل الجزائر و كذلك الإجابة على الأسئلة[4].

[1] www.google.com

[2] ناضر دادي عدون، محمد متناوي، إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة،(المرح السابق)، ص145.

[3] سمير شنيني، (المرجع السابق)، ص 95.

[4] ناصر دادي عدون، محمد متناوي،إنضمام الجزائر إلى المفظمة العالمية للتجارة،(المرجع السابق)، ص 146

كما تلقت الجزائر دفعة ثانية من الأسئلة المطروحة أكثر من 500 سؤال و بصفة عامة ، فقد امتدت الجولة الأولى بمفاوضات متعددة الإطراف بين الوفد الجزائري وأعضاء المنظمة من سنة 1996 م إلى سنة 1998م، وخلال هذه الجولة تم تقديم إجابات من قبل الوفد الجزائري لأهم الأسئلة المطروحة .[1]

المرحلة الثانية :2000م إلى 2002م

لقد تم الشروع خلالها في الجولة الثانية من المفاوضات قصد انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة سنة 2000م فبعد العدد الهائل من الأسئلة الموجهة للجزائر والملاحظات المقدمة عملت هذه الأخيرة مذكرة جيدة وجديدة ومعدلة سنة 2000م وتم التطرق فيها إلى أهم الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها خلال المرحلة الأولى .

وفي جانفي 2000م تلقت الجزائر مجموعة أخرى من الأسئلة تصب معظمها حول المنظومة التعريفية، وأجابت الجزائر على هذه الأسئلة بتقديمها لعرض مفصل حول تعريفاتها الجمركية التي تنوي الدخول بها إلى المنظمة العالمية للتجارة.

وفي 07 فيفري2002م قاد وزير التجارة وفدا جزائريا يتكون من 40 خبيرا وإخصائيا لاستئناف المفاوضات، وجهت خلالها العديد من الانتقادات للجزائر لعدم مطابقة قوانينها وتشريعا لها وكذا ضبط معالم المعطيات التجارية والاقتصادية مع تلك المعتمدة لدى المنظمة.[2]

لهذا أعادت الجزائر صياغة المذكرة المقدمة وفقا للشروط المفروضة من قبل المنظمة العالمية للتجارة، وتتعلق هذه الانتقادات باحتواء ملف الجزائر لحوالي 37 قاعدة لا تتماشى والمبادئ القانونية المنصوص عليها من قبل المنظمة خاصة القمة المسيرة إداريا والتعريفات الجمركية وكذا الحقوق.

وعند استئناف المفاوضات شهر أكتوبر 2002م تطرق الطرفان إلى أهم النقاط العالقة منها : تحرير الأسعار ، استيراد و تصدير المواد منها : النفايات الحديدية، وبعض المواشي ذات الخصوصية المحلية التي لا تزال الجزائر تتحفظ بها .

وبالمقابل استوفت الجزائر بعض الوثائق الخاصة بإجراءات التصدير و كذا عدد من البيانات التكميلية لفهم الية التجارة الخارجية الجزائرية و تم تقديم عرض انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة خلال الاجتماع الوزاري سنة

1 ناصر دادي عدون، محمد متناوي،(نفس المرجع)، ص 146.

2 حكيم مفتاح،(مرح سابق) ، ص 96.

2003م و كان انطباع الأطراف المفاوضة مقبولا مع بعض التحفظات على اعتبار الاقتراح الجزائري مقبولا كأرضية تفاوض فقط .

بعد مراطون المفاوضات و المراحل التي خاضتها الجزائر قصد انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة أعلن أعضاء الوفد الجزائري المفاوض إن دراسة نسخة مراجعة للتقرير النهائي لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة ستكون خلال اجتماع العمل المقرر خلال الثلاثي الثاني من سنة 2006م مع الاعتقاد إنما ستكون أخر جولة من المفاوضات أن ما لقيت الجزائر مزيدا من الدعم من بعض الشركاء الرئيسيين في المنظمة العالمية للتجارة.

كما أن الجزائر تلقت 128 سؤالا من دول الاتحاد الأوروبي و الولايات المتحدة و الأرجنتين واستراليا هذه الأسئلة متعلقة أساسا بنظام رخص الاستيراد وحقوق الملكية الفكرية وكذا النظام الصربي وفتح سوق الخدمات على غرار مجال الاتصال والبنوك، وان الوفد المفاوض بصدد إجراء اللمسات الأخيرة للإجابة على الاستفسارات المطروحة.

وفي 29 افريل 2002م وبعد الانتقادات الموجهة للجزائر وقيامها بالتعديلات المفروضة شرعت في جولة مفاوضات جديدة بجنيف ودامت إلى غاية 07 ماي 2002م، وكانت هذه المفاوضات عبارة عن سلسلة من اللقاءات جمعت الوفد الجزائري بكل من الولايات المتحدة الأمريكية و بلدان الاتحاد الأوروبي وكذا اليابان، سويسرا، حيث من خلال هذه المفاوضات اقتنع أعضاء المنظمة بالاقتراحات الجزائرية و التي تستحق التفاوض من اجلها و هذا من جهة[1]. ومن جهة أخرى فقد تم تقديم بعض الملاحظات و هي :

أ- ملاحظة تتعلق بنسب الحماية التي تراها أعضاء المنظمة أنها مرتفعة و هي خاصة بحماية المنتوج الجزائري.

ب- ملاحظة أخرى تتعلق بطول الفترة التكيف بحيث قدرها الطرف الجزائري بين خمس و عشر سنوات ، بينما تفضل الأطراف الأخرى أن تكون هذه المدة بين ثلاثة و سبع سنوات كحد أقصى .

بالإضافة إلى ذلك هناك أسئلة أخرى تم طرحها، وكان معظمها حول النظام الجمركي ونظام الجباية، والخدمات بصفة خاصة، هذه الأخيرة التي لم تقدم الجزائر بشأنها اقتراحات كافية، حيث انه من بين 12 قطاع لم تقدم اقتراحات إلا بخصوص 7 قطاعات وهو ما يدل على الضعف الذي يعاني منه قطاع الخدمات في الجزائر.

المرحلة الثالثة: ما بعد 2002 إلى 2008م

وانطلقت هذه المرحلة في 2002م بإجراء جولة جديدة للمفاوضات بين الجزائر و أعضاء المنظمة العالمية للتجارة، لان مرحلة توجيه الأسئلة قد انتهت في جوان 2002م.

[1] ناصر دادي عدون، محمد متناوي، إنضمام الجزائر إلى المنظمة العلامية للتجارة، (المرجع السابق)،ص،147.

وتكون الجزائر قد انتهت من مفاوضات متعددة الأطراف، وستنتقل إلى المفاوضات الثنائية ابتداء من 31 أكتوبر 2002م،

للإشارة فان المفاوضات متعددة الأطراف تمت مع 43 دولة.

مع الإشارة إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت قد عارضت طرح تقرير نهائي بانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة كون أن هذه الأخيرة ما زال أمامها الكثير من الأسئلة للإجابة عنها، لكن الجزائر تعول على بعض الدول الإفريقية و العربية المدعمة لانضمامها إلى المنضمة.

وفي خضم سعي الجزائر للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة صرح وزير الخارجية الجزائري السيد **محمد بجاوي** "أن الجزائر ستراجع انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي إذا لم يسعى هذا الأخير إلى دعم الجزائر إلى الانضمام إلى المنظمة العالمية لتجارة"[1].

المطلب الثاني : ترتيبات و مفاوضات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة

إن الجزائر ومنذ إعلان رغبتها في الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وهي تقوم بالعديد من الترتيبات السامحة لتهيئة الأرضية، كما خاضت العديد من المفاوضات في هذا الشأن.

الفرع الأول : تحفيزات و ترتيبات الجزائر لعملية الانضمام

من أهم الشروط التي تفرضها المنظمة العالمية للتجارة على الدول الراغبة في الانضمام إليها انتهاج نظام اقتصاد السوق، بهدف تحقيق انفتاح اقتصادي وتحرير تجارتها الخارجية بالإضافة إلى تفكيك الرسوم الجمركية وتعديل قوانينها وفق القوانين والتشريعات الدولية.

وباعتبار الجزائر تتفاوض حاليا من اجل الانضمام إلى المنظمة بهدف تسهيل و تسريع العملية قامت بعدة تحضيرات يتمثل أهمها فيما يلي:

أولا: تعديل المنظومة القانونية

من أهم التسهيلات التي يمكن تقديمها لتسريع عملية الانضمام و هي تعديل المنظومة القانونية الجزائرية وفق القوانين المعمول بها على مستوى المنظمة وفي هذا الصدد فقد خطت الجزائر حظوة كبيرة في مجال الإصلاح التشريعي ، بحيث تمت مراجعة قانون التعريفة الجمركية، الشيء الذي يسهل في عملية التفاوض ، وذلك لأهمية

[1] ثم http:// business.maktoob.com تاريخ 24 جانفي 2008.

التعريفة الجمركية في المفاوضات، إن هذا التعديل سوف يساعد في تسهيل عملية الاندماج في الاقتصاد العالمي هذا من جهة .

من جهة أخرى فقد وقعت الجزائر على الاتفاقية الخاصة بحقوق الملكية الفكرية بالتجارة، و التي تنص على ضرورة التزام الدول الأعضاء في المتعلمة بعدة محاور ، منها : حقوق المؤلف ، حماية العلامات التجارية وبراءات الاختراع بالإضافة إلى الأعمال الفنية والتقنية.[1]

وتهدف هذه الاتفاقية إلى خلق جو من الانسجام في السوق العالمية و تنظيمها، كما أنها مهمة بالنسبة إلى الدول التي تتفاوض من اجل الانضمام لذا يجب على الجزائر أن تعمل على تعديل المزيد من القوانين، ٠مما يتناسب ومتطلبات السوق العالمية، ويضمن الحقوق الفردية للإبداعات و الاختراعات و تسويقها في الجزائر .

وفي هذا الصدد فقد قدمت الجزائر التزاما بأن تقوم بتعديل جميع التشريعات، وستصبح مطابقة مع أحكام المنظمة العالمية للتجارة قبل نهاية سنة 2003م.

ثانيا: التحرير الجزئي للتجارة الخارجية

أن أول إجراء رسمي ملموس بخصوص تحرير التجارة الخارجية جاء به قانون المالية التكميلي لسنة 1990 م، عندما أعاد اعتبار لتجار الجملة باستيراد بضائع لإعادة بيعها، وتم إعفاءها من إجراءات مراقبة التجارة و الصرف .

هذا و رغم الالتحاق بالسوق الأوروبية بواسطة اتفاق مبرم منذ سنوات، إلا أن هذه الإجراءات التي كانت الجزائر تسعى من ورائها إلى جلب الاستثمارات الخاصة الداخلية و الخارجية، و لم ترى نتائجها المرجوة محققة بالمستوى المطلوب، مع تسجيل تأخر ملحوظ في إجراءات التصحيح الهيكلي للاقتصاد الوطني، مثل التأخر في عمليات الخوصصة و تنفيذ مشارح الاستثمارية على المستوى الوطني[2]

[1] www.google.com 16 يوم ديسمبر 2015
[2] www.google.com 16 يوم دسمبر 2015

الفرع الثاني : مفاوضات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة

ظلت الجزائر دولة ملاحظة في الجات منذ 1964 م ولم تقدم أي مبادرة للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة نظرا لطبيعة الاقتصاد الجزائري آنذاك حيث كان يتميز بالطابع الاشتراكي الذي كان يجسد احتكار الدولة للتجارة الخارجية يضاف إلى ذلك استبعاد المنتجات الطاقوية من مفاوضات الجات و بالتالي تأخر انضمام الجزائر إلى الجات سابقا و المنظمة العالمية للتجارة حاليا .

لكن في شهر جوان 1996 م قدمت الجزائر طلب الانضمام إلى المنظمة العالمية حيث قبل طلبها ، و كان عليها إجراء مفاوضات متعددة الأطراف و ثنائية الأطراف .

أولا : مفاوضات متعددة الأطراف

يشارك في المفاوضات متعددة الأطراف جميع أعضاء المنضمة العالمية للتجارة، حيث تتم خلالها معالجة نظام التجارة الخارجية والنظام الاقتصادي للدولة. التي تقدمت بطلب الانضمام و البحث في مدى توافقها مع اتفاقية المنضمة حيث يجب على الدولة الطالبة أن تقدم مذكرة مساعدة تكون الأساس الذي ترتكز عليه مجموعة عمل تعين خصيصا لدراسة طلبها وكذا طرح أسئلة مختلفة كتابية وشفاهية وعلى الدولة الطالبة الإجابة بكل شفافية حيث أن هذه الأسئلة تكون مركزة في الغالب على نظام الأسعار، ميزان المدفوعات، التبادلات الخارجية، وقطاعات خاصة كقطاع الزراعة...الخ.

حيث اشتملت على 174 سؤالا من مختلف الدول الأعضاء في المنضمة التي كان عددها آنذاك 131 علما أن جميعها يملك الحق في الاستفسار و التوضيح حيث طرحت الدول الآتية الأسئلة وهي كالتالي:[1]

أ- الاتحاد ١الاوروبي : 123 سؤالا.

ب- سويسرا : 33 سؤال

ج- اليابان : 09 اسئلة .

د- استراليا : 09اسئلة .

ثم أعقبتها مجموعة أخرى من الأسئلة و الاستفسارات كان عددها 170 سؤال حيث كانت هذه المرة مطروحة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية و الغرض من هذه الأسئلة الأخيرة هو معرفة إمكانية و أفاق هذا الانضمام .

[1]www .djelfa.info يوم 28 جو ١ن 2015.

حيث أجابت على هذه الأسئلة لجنة وزارية مشتركة مكلفة بتحضير و متابعة المفاوضات ترأسها وزير التجارة و التي تتكون من 22 عضوا من الوزارات و المؤسسات التالية:

- البريد و المواصلات.
- الصيد.
- الزراعة
- الصناعة و إعادة الهيكلة
- المالية و العدل.
- مؤسسات النقل الصغرى.
- السياحة و الحرف التقليدية.
- المديرية العامة للجمارك
- الشركة الجزائرية للتامين الشامل ...و غيرهم.

ثم تلت مجموعتين الاولتين من أسئلة المجموعة الثالثة تتكون من 121 سؤالا وكانت صادرة اساسا من الاتحاد الأوروبي و الولايات المتحدة الأمريكية[1].

ولقد انعقد أول اجتماع لمجموعة العمل المتكفلة بدراسة ملف الجزائر على مستوى المنظمة العالمية للتجارة في 22-23 افريل 1998 م بجنيف لاستماع الإجابة عن بعض الأسئلة شفويا من طرف الوفد الجزائري و تركت أسئلة أخرى للإجابة عنها كتابيا.

ثانيا : مفاوضات ثنائية الأطراف

يتم خلال المفاوضات الثنائية التفاوض حول سلسلة تنازلات تخص تحرير التجارة الخاصة بالسلع و الخدمات و يتم تقديم ذلك على شكل قوائم وجداول و تتفاوض من خلالها الدولة المعنية بالانضمام مع كل عضو من المنظمة على حدى .

وتقوم الجزائر بالتحضير لهذه المفاوضات وذلك من خلال عمل اللجنة الوزارية المشتركة المكلفة بالتحضير لهذه المفاوضات

علما انه بعد اختتام إجراءات الانضمام تقدم مجموعة العمل المكلفة بدراسة ملف الدولة الطالبة للانضمام تقريرا نهائيا حول كل المجريات الخاصة بالمفاوضات للمؤتمر الوزاري للمنظمة العالمية للتجارة يتم المصادقة

[1] www.djelfa.info.يوم2015/12/16

عليها بأغلبية ثلثي الأعضاء بروتوكول الانضمام حيز التنفيذ بعد 30 يوم من قبوله من طرف الدولة المعنية بالطلب[1].

وبالتالي يتضح إن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة متوقف على مجريات المفاوضات الثنائية و بالتالي قدرة المفاوضات الجزائرية و مدى التحكم في التقنيات التفاوض للحصول على حقوق و شروط الانضمام متوازنة مع عدم الإفراط في تقديم التنازلات و الالتزامات حتى لا يلحق الضرر الكبير باقتصادنا .

وتجدر الملاحظة إلى أن المفاوضات الثنائية تعتبر الأكثر تعقيدا و تعطلها يزيدها تعقيدا أيضا .

حيث أن الجزائر لم تطلب الانضمام إلى المنضمة عندما كانت هذه الأخيرة تبحث عن تعزيز سلطتها إنما انتظرت إلى أن أصبحت المنضمة العالمية للتجارة ذات قوة ناجمة عن زيادة عدد المنظمين إليها و عن تعقد العلاقات التجارية الدولية و ظهور تكتلات اقتصادية قوية أو بصفة عامة العولمة الاقتصادية .

الفرع الثالث : أهداف و مزايا انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة

إن الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ليس إجباريا على الدول بل هو خيار تختاره الدولة ، و نلك حسب وضعيتها الاقتصادية و السياسية .

فطلب الجزائر لعضوية هذه المنضمة كان قناعة منها بان تنظم –مما أن الانضمام إليها قد يتيح لها فرصا أفضل لإنعاش اقتصادها وتطويره، مما لو بقيت خارجها ، خاصة أن الجزائر في مرحلة الإصلاحات الاقتصادية ، وما يتطلبه نلك من انفتاح اقتصادي .

أولا : أهداف الجزائر من الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة

إن الشرط الأساسي من شروط الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة هو الاصلاحات الاقتصادية و الانتقال إلى اقتصاد السوق و الذي يتطلب التجارة الخارجية ا تحريرها ا و لذلك فهي تسعى لتحقيق مجموعة من الأهداف أهمها :

1- إنعاش الاقتصاد الوطني :

قد بترتب عن انضمام الجزائر إلى المنضمة العالمية للتجارة ارتفاع حجم و قيمة المبادلات التجارية، خاصة بعد ربط التعريفة الجمركية عند حد أقصى وحد أدنى، و الامتناع عن استعمال القيود الكمية ، مما قد ينتج عنه زيادة في الواردات من الدول الأعضاء، و بالتالي ارتفاع المنافسة التي يمكن أن تستغلها الجزائر كأداة ضغط لإنعاش

[1] www.djelfa.info يوم 29 أفريل 2016.

الاقتصاد الوطني، أن يصبح المنتجون المحليون مجبورون على تحسين منتجاتهم من حيث الجودة و التسيير من اجل البقاء في السوق.

ومن جهة ثانية زيادة المبادلات التجارية قد تسمح باحتكاك المبادلات التجارية المحلية بالأجنبية وبالتالي الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة هذا ما يساهم في إنعاش و بعث الاقتصاد الوطني.[1]

2- تحفيز و وتشجيع الاستثمارات :

يرتبط تحفيز الاستثمارات و تشجيعها بنجاح الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر و التي انطلقت في أواخر الثمانينات .

وفي هذا الصدد فقد قدمت الجزائر عدة مزايا للمستثمرين سواء المحليين أو الأجانب و قانون النقد و القرض 90-10 الصادر سنة 990ام تضمن عدة تحفيزات : كالمساواة بين المستثمرين الأجانب و المحليين في مجال الامتيازات و الإعفاءات الضريبية، إلا انه لم يتم التوصل إلى الهدف المنشود، إذ من بين مجموع الملفات المودعة لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار التي بلغ عددها 48ألف من سنة 1993م حتى سنة 2001م تجسيد 10 % فقط .

وبالتالي إن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة قد يفتح لها المجال و يمنحها الفرصة اكبر لجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وذلك من خلال استفادتها من الاتفاقية الخاصة بالاستثمارات في مجال التجارة والتي قد تعود باستثمارات مهمة على الجزائر.

3- مسايرة التجارة الدولية :

تتميز الاقتصاد الجزائري بالتبعية، وذلك بسبب اعتماده على قطاع المحروقات والذي يقظى أكثر من 95 بالمائة من الصادرات الجزائرية، و تتميز من جهة الجهاز الإنتاجي الجزائري بضعفه في تغطية احتياجاته من السلع الوسيطية والمعدات الإنتاجية، وعدم قدرته على المنافسة و مسايرة التطورات الحديثة، لافتقاره في قطاعات كثيرة للتكنولوجيا الحديثة في التصنيع .

فالاحتكاك مع المنتوجات الأجنبية و الضغط التنافسي، يمكن المنتوج الوطني من بلوغ المستوى الوطني المطلوب من قدرة المنافسة و بقاء الجزائر خارج المنظمة لا سمح لها بالاستفادة من هذه الفرص .

[1] www.djelfa.info يوم 29 ألريل 2016.

والتجارة الخارجية تلعب دورا فعالا في الاقتصاد الوطني للجوء الجزائر إلى الأسواق العالمية و الجهوية كحصول على مستلزماتها من مختلف المواد و السلع المذكورة، فلا يمكن للجزائر أن تبتعد عن ساحة العلاقات الاقتصادية الدولية إذا أرادت أن تساير التطورات الحديثة [1].

ثانيا : مزايا انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة

إن انضمام الجزائر إلى هذه المنظمة قد يمنح لها عدة مزايا ننكرها في النقاط الأساسية التالية :

- الاستفادة من الإعفاءات الضريبية الخاصة بالدول النامية و التي تمس عدة قطاعات منها قطاع الفلاحة التي تصل فيه المدة الإعفاء إلى 10 عشر سنوات وكذلك تدابير الصحة والصحة النباتية التي تمس السلع المستوردة، بالإضافة إلى إجراءات الاستثمار المتصل بالتجارة، بحيث يؤجل تطبيق إجراءات الاستثمار المتصل بالتجارة بأحكام ميزان المدفوعات إلى 5 سنوات ويمكن أن تصل إلى 7 سنوات و ذلك بطلب من البلد المعني .
- يمكن مواصلة دعم الصادرات مختلف القطاعات لفترة تصل إلى 8 سنوات .
- يمكن فرض شرط استعمال نسبة من السلع المحلية لإنتاج بعض السلع من طرف المؤسسات الأجنبية لمدة تصل إلى 10 سنوات وكذلك تدابير الصحة والصحة النباتية التي تمس السلع المستوردة بالإضافة إلى إجراءات الاستثمار المتصل بالتجار، بحث يؤجل تطبيق إجراءات الاستثمار المتصل بالتجارة بأحكام ميزان المدفوعات إلى 5 سنوات ويمكن أن تصل إلى 7 سنوات وذلك بطلب من البلد المعني.

المبحث الثالث:الانعكاسات المحتملة من انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية على الاقتصاد الوطني

بعد الشرط الكبير من المفاوضات الذي قطعته الجزائر اليوم، وما بذلته من جهود على المستوى الوطني والدولي- نقصد بذلك مجموعة الإصلاحات والمبادرات على المستويين – حيث لا تزال تواصل جهودها لبلوغ الهدف من هذه الإصلاحات ، فإنه لم يبقى إلا ترقب انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية حيث دخول الجزائر كعضو في المنظمة سيوفر إطار هام للبنية الاقتصادية الجديدة، كما يؤدي إلى المزيد من التنوع الصناعي وجذب الاستثمارات الخارجية بالإضافة إلى انتشار الشفافية في اتخان القرار- وأهم ميزة تمنحها العضوية هي تقوية سمعة الدولة الجزائرية عالميا خاصة إنا تكتلت الدول العربية فيما بينها وأصبح لها موقف موحد اتجاه القضايا التي تواجهها – ومن جانب آخر فقد يفرض هذا الانضمام على الجزائر ثقلا مميزا، فمن الواضح أن الجزائر إن لم

[1] www.djelfa.info يوم 29 أفريل 2016.

تأخذ بالعناية الكافية برنامج إعادة التصحيح الهيكلي من جهة وإن لم تضاعف وتيرة الإصلاحات من جهة أخرى مدعمة إياها بالصرامة في اختيار السياسات الاقتصادية، فإن ثمن هذه الخطوة سيكون أكبر بكثير من فوائدها – خاصة على المدى القصير– وفي ظل هذه الحقيقة فإن التحدي الأكبر الذي يواجه الاقتصاد الجزائري هو كيفية التخفيف من الآثار السلبية لهذا الانضمام، والاستفادة بأكبر قدر ممكن من ذلك وقد تكون حماية الاقتصاد الوطني من خلال الاستفادة من الاستثناءات المتعلقة بالدول النامية ـ ومنها الجزائر– واتخاذ إجراءات داخلية تحمي الاقتصاد الوطني من جهة أخرى .

المطلب الأول : الانعكاسات الإيجابية المحتملة على الاقتصاد الوطني

إن انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية قد يعود عليها – مما هو إيجابي، حيث يفيد اقتصادها من خلال إتاحة الفرصة للمؤسسات الوطنية للاحتكاك بنظيرها الأجنبية والاستفادة من نلك في عدة جوانب ومن ثمة سيكون لهذا الانضمام الأثر الواضح في تطوير قطاعات الاقتصاد ، ونرى بعض الجوانب الإيجابية لهذه القطاعات من خلال هذا المطلب .

الفرع الأول : الانعكاسات المحتملة على القطاع الصناعي

من خلال ما هو ملاحظ وبالاعتماد على ما جاء في اتفاقيات منظمة التجارة العالمية واتفاقية الجات سابقا، يمكننا تلخيص أهم الانعكاسات الإيجابية لنلك الاتفاقيات على القطاع الصناعي في الجزائر ونلك من خلال النقاط التالية:

أولا: ستضطر المؤسسات الصناعية الجزائرية إلى تحسين كفاءتها– نظرا لضغط المنافسة – وإعادة النظر في طرق عملها حتى تتمكن من الاستعادة من التطور التكنولوجي الحاصل في القطاع.

ثانيا: زيادة فرص الشراكة والاستثمار الأجنبي مما يطور الجهاز الإنتاجي الوطني، ويكسبه مميزات جديدة تسمح له بـ

1- تنويع الصادرات ورفع قدرتما التنافسية .

2- توفير سلع صناعية عالية الجودة و منخفضة التكلفة.

3- توفير فرص عمل جديدة.

4- تحسين الإنتاج الوطني وتطابقه للمعايير الدولية[1].

[1] حكيم مفتاح، (مرجع سابق) ، ص 148 .

ثالثا: تشجيع وزيادة حجم الاستثمارات مما يؤدى إلى تحسين الإنتاج وتطويره بفضل استخدام التقنيات الحديثة في الإنتاج، وما ينجر عن ذلك من الآثار الإيجابية الأخرى، ومن العوامل المساعدة على حدوث ذلك ما يلي:

1-إن الانضمام إلى المنظمة تترتب عليه إلغاء القيود على الاستثمارات الأجنبية وهو ما يشجع انتقال هذه الاستثمارات إلى الدول النامية ومنها الجزائر[1]

2-إن رفع القيود عن الاستثمارات الأجنبية سيؤدي إلى دخول المؤسسات الصناعية الجزائرية في شراكة مع المؤسسات الأجنبية.

رابعا: إن تحرير التجارة على النطاق العالمي يؤدي إلى زيادة طلب الدول المتقدمة ـ وخاصة الصناعية منها ـ على صادرات الدول النامية من المواد الأولية، فزيادة الطلب على المحروقات يعود بالفائدة على الدول النامية المصدرة لهذه المادة الأولية ـــ وهو ما ينطبق على حالة الجزائر – .

خامسا:بفضل الاتفاق الذي تم بشأن بعض القطاعات الصناعية والذي بتعلق بالإعفاء النهائي من الرسوم الجمركية حيث تدخل هذه السلع أسواق الدول الأعضاء في المنظمة بدون فرض أية رسوم جمركية عليها – وعلى هذا الأساس نجد أن المنتجات الجزائرية الصناعية التي تنتمي إلى هذه القطاعات ستصبح أمامها فرصة محققة لفرض وجودها في الأسواق العالمية[2].

سادسا:إنه بإمكان الدول الأعضاء حماية صناعاتها الناشئة باتخاذ إجراءات حمائية ضد أي سلعة دون تمييز بين البلدان، وذلك إذا كانت السلعة تشكل ضررا بالغا أو تتنبأ بحدوث الضرر للصناعة الوطنية، وفي هذا الصدد نجد أنه لا يمكن لأي دولة فرض إجراءات وقائية ضد أي سلعة جزائرية- ذلك في حالة أن نسبة تصديرها لا تتجاوز- من مجموع الواردات في الدول المستوردة- شريطة أن لا تبلغ نسبة الواردات مجموع الدول النامية الأعضاء أكثر من 9% من إجمالي واردات السلعة المعنية.

كما يمكننا ذكر بعض الصناعات الجزائرية التي قد تجد لها مكان داخل الأسواق العالمية بعد فتح أسواقها ومن أمثلة ذلك نجد:

- الصناعات البلاستيكية.
- الصناعات البتروكيماوية.

[1] ناصر دادي عدون، محمد متناوي، الجزائر والمفظمة العالمية للتجارة،(المرجع السابق)، ص 152

[2] ناصر دادي عدون، محمد متناوي، الجزائر والمفظمة لعالميةللتجارة،(المرجع السابق)، ص 154.

- بعض الصناعات الغذائية – بعد العمل على تطويرها-.[1]

الفرع الثاني : الانعكاسات المحتملة على القطاع الزراعي

قد يكون لانضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية بعض الآثار الإيجابية على المجال الزراعي ، وذلك إذا ما تجاهلنا الوضعية التي يعيشها هذا القطاع على المستوى المحلي، ومن بين أهم إيجابيات الانضمام على هذا القطاع نذكر :

أولا: قد يعود رفع الدعم أو تخفيضه على القطاع الزراعي بالفائدة على الجزائر في المدى الطويل فمثلا رفع الدعم عن الصادرات الجزائرية قد يؤدي إلى زيادة الإنتاج الزراعي الوطني، ويعطيه قدرة أكبر على منافسة المنتجات الزراعية الأجنبية غير المدعمة – مما قد يؤهله لاحتلال مكانة في السوق الدولية – .

ثانيا: لقد تم التوصل إلى اتفاق ينص على تحويل القيود الكمية إلى رسوم جمركية، كما تم الاتفاق حول تخفيض الرسوم الجمركية بمقدار 36% على مدى 06 سنوات، بينما الجزائر – في حالة انضمامها للمنظمة – فإنما تقوم بتخفيض الرسوم الجمركية بمقدار 24% وعلى مدى 10 سنوات بدلا من 06 سنوات على اعتبارها دولة نامية مع العلم أن الحد الأدنى لحفظ التعريفة لا يجب أن يقل على 15- بالنسبة للدول المتقدمة و10% بالنسبة للدول النامية – وهو الحال بالنسبة للجزائر –

ثالثا: إن التزام كافة الأعضاء بالمنظمة بإلغاء القيود الفنية على الواردات الزراعية، وتخفيض القيود الجمركية وفقا للنسب والقدرات الزمنية المحددة، يتيح المزيد من الفرص للصادرات الزراعية الجزائرية إما في الوصول إلى أسواق كان يصعب الوصول إليها من قبل، أو التوسع في الصادرات الزراعية للأسواق التقليدية، والتي كانت تضع قيود للحد من حجم الصادرات – قبل الانضمام إلى المنظمة –

رابعا: يعتبر ارتفاع أسعار السلع الزراعية المتوقع في الصادرات، حافز لأجل تحسين الإنتاجية الزراعية وذلك من خلال نقل هذا الارتفاع في الأسعار العالمية إلى المنتجين المحليين، وبالضرورة فإن هذا سيؤدي إلى إنعاش القطاع الزراعي الوطني.[2]

الفرع الثالث: الانعكاسات المحتملة على القطاع الخدمي

إن اتفاق الخدمات المتصلة بالتحارب ينص على التحرير التدريجي للخدمات، كما أنه يعترف بالوضع الخاص للدول النامية، وعليه فإن هذا الاتفاق يمكن أن يوفر للجزائر العديد من الفرص والإيجابيات منها.[3]

1 سامية بوطمين، (المرجع السابق)، ص 279.

2 ناصر دادي عدون، ممد منتاوي، الجزائر ومنظمة التجارة العالمية،(المرجع السابق)،ص- ص،161-162.

3 ناصر دادي عدون، محمد منتاوي، الجزائر ومنظمة التجارة العالمية ، (المرجع السابق)، ص 168.

أولا: إن فتح باب المنافسة من شأنه أن يزيد من قدرة الشركات الخدمية على المنافسة، وتطوير الأداء والحصول على نصيب أكبر في السوق المحلية، ومن ثمة السعي للدخول إلى المنافسة في الأسواق الخارجية.

ثانيا: يتيح اتفاق الخدمات للجزائر فرصة في حق تحديد الالتزامات بشأن القطاعات الخدمية – بشكل يمنع الحظر على المتعاملين المحليين– وهو ما يعطي الفرصة أيضا للشركات الخدمية المحلية لتحسين أدائها.

ثالثا: سيحدث تطور في القطاع المالي والمصرفي– ولو أنه محتوم– أمام مؤدي الخدمات المصرفية، وخاصة في ظل وجود مؤسسات مالية دولية داخل الأسواق المحلية.

بالنظر لكل ما تم سرده من مزايا وإيجابيات تعود على الدول المنظمة إلى منظمة التجارة العالمية حيث نخص بالذكر الجزائر، لكن لن تتاح هذه المزايا بشكل مطلق بل لابد من حسن التدبر والتسيير لأجل الاستفادة من كل تلك الإيجابيات وبشكل جيد وما نشير إليه في هذا الصدد هو أن وجود إيجابيات لن يمنع من وجود تكبد سلبيات ناتجة عن انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية ، ونتطرق لهذا الجانب أيضا في المطلب الآتي.

المطلب الثاني : الانعكاسات السلبية المحتملة على الاقتصاد الوطني

نظرا لما يعانيه الاقتصاد الوطني من ضعف وعدم توازن ، فإن انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية سينعكس سلبا على قطاعات الاقتصاد، حيث تقع هذه الأخيرة أمام منافسة أجنبية قوية، وذلك راجع إلى فتح الأسواق أمام المنتج الأجنبي بالإضافة إلى تحرير تلك القطاعات، وعلى ذلك يمكننا نكر بعض النتائج السلبية المرتقبة لكل قطاع على حدا.

الفرع الأول : الانعكاسات المحتملة على القطاع الصناعي

كما أن هناك مزايا وإيجابيات من المتوقع أن تستفيد منها الجزائر– بعد انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية– فهناك أيضا مجموعة من السلبيات التي قد تعود على القطاع الصناعي الجزائري نذكر من ذلك ما يلي:

أولا: إن فتح السوق الجزائرية أمام المصدرين من الدول الأعضاء بالمنظمة سيؤدي إلى إغراق السوق بالسلع الأجنبية – نظرا لاعتبار أن الصناعة الجزائرية صناعة ناشئة وليس بإمكانها منافسة نظيرتها الأجنبية (الأعلى جودة والأقل تكلفة)– وهو ما يؤدي إلى كساد الصناعة الجزائرية بسبب تفضيل المستهلكين للمنتج الأجنبي على المنتج المحلي .

ثانيا: ومن جهة أخرى فإن النسيج الصناعي الجزائري تتميز بالضعف وعدم القدرة على المنافسة، حيث أن نسبة الصادرات من الصناعة الجزائرية خارج المحروقات لا تتعدى 5% من مجموعها ويرجع ذلك لعدة أسباب منها:

- ارتفاع تكاليف الإنتاج.

- ضعف المؤسسات الصناعية الجزائرية في مجال التسويق .
- تأخر التكنولوجيا المستعملة[1].

ثالثا: يمثل النفط والغاز حوالي 95% من قيمة صادرات الجزائر، وما دامت هذه المواد غير مدرجة ضمن اتفاقيات التجارة الدولية، فإنه بإمكان الدول الصناعية التصرف بحرية في فرض ضرائب أو إصدار قرارات حمائية لمنع تدفق هذه السلع.

رابعا: ستقلص قدرة الدول النامية – ومنها الجزائر– على تعميم سياساتها التنموية مما يتفق وأهدافها الوطنية، لأن الانضمام إلى المنظمة ينطوي على تحويل قدر من صلاحيات اتخاذ القرار في عدد من المجالات إلى المنظمة.[2]

خامسا: إن التخلي عن القطاعات العاجزة وغير المربحة يؤدي إلى ارتفاع معدل البطالة، وما ينتج على هذه الأخيرة من تدهور في المستوى المعيشي وتفشي ظواهر الفقر والفساد وغيرها من الآفات الاجتماعية.[3]

سادسا: بالنظر إلى النسبة التي تمثلها صادراتنا النفطية من إجمالي الصادرات العالمية للنفط – حيث تمثل فقط ما يقارب 2%– فإن هذه الأخيرة غير قادرة على المنافسة الدولية وذلك راجع للأسباب التالية:

- ارتفاع تكلفتها.
- قلة الاستعمال التكنولوجي.
- عدم تطبيق المحاسبة التحليلية لمعرفة سب ارتفاع التكلفة .
- عدم توافر التدقيق المحاسبي المالي ومراقبة التسيير في المؤسسات الإنتاجية .
- وجود محيط إداري وخدماتي غير ملائم للنشاط الإنتاجي .

وهذا ما ينحر عنه نتائج وخيمة على الاقتصاد الوطني منها:

- زوال الجهاز الإنتاجي وخاصة الصناعات الثقيلة.
- البطالة الناجمة عن حل المؤسسات غير القادرة على المنافسة–كما ذكرنا سابقا – [4]

[1] ناصر دادي عدون، محمد متناوي، الجزائر ومنظمة التجارة العالية،(مرجع سابق)، ص– ص، 156-157 .

2 ناصر دادي عدون، محمد متناوي، الجزائر ومنظمة التجارة العالمية،(المرجع السابق)، ص 158 .

[3] حكيم مفتاح،(المرجع السابق) ، ص 148.

[4] كمال بن موسى،(مرجع سابق)، ص 467

الفرع الثاني: الانعكاسات المحتملة على القطاع الزراعي

على اعتبار أن القطاع الزراعي يعتبر قطاع حساس في الجزائر، وهو أيضا من جهة أخرى يعتبر مصدر مهم ومورد من الضروري الاعتماد عليه في تكوين الاقتصاد الجزائري، فإن انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية سيكون له آثار سلبية عديدة نذكر منها:

أولا:ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية سيؤدي إلى ارتفاع الفاتورة الغذائية ويرجع ذلك لسببين هما:

1- انخفاض الدعم المقدم للمنتجات الزراعية يؤدي إلى حصول المزارعين على أسعار أقل، وهو ما يؤدي إلى انخفاض العرض- وحسب قانون العرض والطلب – هذا سيؤدي بدوره إلى ارتفاع أسعار المنتجات.

2- إن تحرير التجارة في المنتجات الزراعية- في ظل منظمة التجارة العالمية – يؤدي إلى انخفاض التعريفات الجمركية عليها، وهذا ما يخفض من أسعارها المحلية .

ثانيا: ستصبح السوق الجزائرية محل اهتمام العديد من المزارعين الأجانب – بعد انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية – وينتج على ذلك دخول منتجات زراعية عديدة إلى السوق الجزائرية مما يؤدي إلى المنافسة غير العادلة – وذلك بالنظر إلى ما يعانيه المنتجين المحليين من مشاكل كنقص التمويل والدعم وضعف استخدام التكنولوجيا- وذلك بالنظر أيضا إلى ما يتميز به المنتج الأجنبي من تكلفة أقل وجودة معتبرة .

ثالثا:قد تتأثر الجزائر من استخدام الدول المتقدمة للإجراءات الصحية كقيد على التجارة الجزائرية خاصة على المدى البعيد، حيث أن هذه الإجراءات الصحية تمثل أهم التحديات التي قد تواجه الإنتاج الزراعي الجزائري، ونظرا للارتباط الوثيق بين المعايير الصحية والتطور التكنولوجي الذي تفتقر إليه الجزائر- وذلك راجع لقلة الموارد المالية اللازمة للقيام بالأبحاث والتطوير-[1].

رابعا: إن تحرير القطاع الزراعي يعمق من تبعية الجزائر للخارج لتأمين غذائها، وذلك على اعتبار أن الجزائر بلدا مستوردا للغذاء بالإضافة إلى ضعف الهياكل الإنتاجية الزراعية.

خامسا:نجد في هذا الشأن أن تطور القطاع الزراعي مرهون بدعم الدولة لهذا القطاع، ومن جهة أخرى نجد أن دعم الصادرات الزراعية يتنافى ومبادئ منظمة التجارة العالمية.[2].

[1] ناصر دادي عدون، محمد متناوي، الجزائر ومفظمة التجارة العالمية،(المرجع السابق)، ص 164

[2] حكيم مفتاح،(المرجع السابق) ، ص 148 .

الفرع الثالث : الانعكاسات المحتملة على القطاع الخدمي

نظرا لعدم التكافؤ بين القطاع الخدمي في الدول المتقدمة ونظيره في الدول النامية ومنها الجزائر ، فإن هذا القطاع في هذه الأخيرة سيجد نفسه أمام منافسة غير عادلة، وعلى هذا الأساس فإن القطاع سيواجه- أو - بمعنى أصح- سيتعرض إلى انعكاسات سلبية كثيرة، ونذكر من بينها ما يلي:[1]

أولا : يؤدي فتح الأسواق بشكل مباشر إلى تواجد البنوك الأجنبية بشكل ملحوظ، وهو ما يضع البنوك المحلية - وخاصة الصغيرة منها - أمام منافسة غير متكافئة، وهو ما يؤدي إلى وقوعها فريسة الإفلاس .

ثانيا: هناك مخاطر ناجمة عن التقلبات الفجائية للاستثمارات الأجنبية خاصة قصيرة الأجل منها، كمخاطر التعرض لهجمات المضاربة ومخاطر هروب الأموال الوطنية ودخول الأموال القذرة.

ثالثا: إن تحرير القطاع الخدمي وكذا فتح الأسواق الجلية أمام المستثمر الأجنبي، قد يكلف الحكومة الجزائرية مبالغ باهظة وميزانية معتبرة من أجل تطوير هذا القطاع لديها، وكذا العمل من أجل استخدام وسائل حديثة وكذا تقنيات وأساليب تكنولوجية، مما يمكن المنتج المحلي من الصمود أمام المنافسة الأجنبية.

[1] ناصر دادي عدون، محمد متناوي، الجزائر ومنظمة التجارة العالمية،(المرجع السابق)،ص 175.

خاتمة الفصل

إن ما يلاحظ اليوم هو عدد الدول الأعضاء المتزايد وباستمرار في منظمة التجارة العالمية – كما هو الحال بالنسبة للدول العربية أيضا – والذي يبدل على رغبة هذه الدول في أن تستفيد من المزايا المتاحة وذلك ،مما يوافق واقعها الاقتصادي المعاش وفي هذا الشأن نجد أن الجزائر تمتلك اقتصاد تتميز بالهشاشة و الحساسية الكبيرة من التغيرات الاقتصادية العالمية بالإضافة إلى اعتمادها على قطاع المحروقات كمورد وحيد للاقتصاد، مع وجود تحسن ملحوظ من خلال بعض الإجراءات والإصلاحات التي اعتمدتما الجزائر لأول النهوض بالاقتصاد الوطني– وذلك من خلال ما عقدته من اتفاقيات مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي في هذا الخصوص– بالإضافة إلى التسديد المسبق لديون الخارجية الذي أراح الدولة من بعض الأعباء وكذا السيطرة الخارجية عليها من جراء تلك الديون، ومن جانب آخر نجد سعي الحكومة الجزائرية الدائم لأجل تحسين علاقاتها على المستوى العالمي المغاربي، وقد تجسد ذلك من خلال عقد اتفاقيات الشراكة مع الإتحاد الأوروبي وكذا العمل في ظل إتحاد مغاربي (وكل ذلك من أجل الارتقاء بالاقتصاد المحلي إلى مستويات أعلى مقبولة على المستوى العالمي) مما تسمح للجزائر بالاندماج في العلاقات الاقتصادية العالمية والعمل في جو المنافسة الذي يؤدى بدوره إلى تطوير تجارتها الخارجية .

وحتى تتحقق ذلك نجد الجزائر اليوم تسعى للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية – حيث كانت كطرف ملاحظ في الجات عام 1964، كما قدمت طلبا للانضمام في منظمة التجارة العالمية عام 1996– وقد وصلت مفاوضاتها في هذا الشأن إلى مراحل متطورة (متقدمة)مقارنة – مما كانت عليه، إلا أن انضمام إلى المنظمة يغرض على الجزائر العديد من الالتزامات التي قد تكون ضد مصلحتها، كما يمنحها ذلك أيضا حقوق يمكن من خلالها تحقيق إيجابيات ومزايا كثيرة إذا ما أتقنت الاستفادة من الفرص المتاحة .

وتخفيفا لحجم الآثار السلبية لهذا الانضمام على الاقتصاد الوطني يمكن أن تقوم الدولة الجزائرية بحماية اقتصادها من خلال تلك الاتفاقيات الخاصة بالمنظمة وما تحتويه من استثناءات تتعلق بالدول النامية– ومنها الجزائر – ومن جانب آخر قد تتخذ العديد من الإجراءات والتدابير المصححة لما هو عليه حال اقتصادها الوطني.

خاتمة

خاتمة عامة

إن ما تم الوصول إليه من تطور في الاقتصاد العالمي – خاصة في العشرية الأخيرة مقارنة –مما كان عليه الوضع فيما سبق – كان ذلك بفضل الجهود الكبيرة للعديد من الدول خاصة بعد الحرب العالمية الثانية حيث تميزت هذه الفترة بظهور منظمات ساعية لتنظيم وتطوير الاقتصاد العالمي فجاءت الحاجة لتنظيم التجارة الدولية نظرا لما كانت تعانيه من ارتفاع التعريفات الجمركية المفروضة على المبادلات التجارية، وما زاد من **تأزم** الوضع هو ظهور حواجز غير جمركية مما أدى إلى ضرورة مؤسسة مختصة بتنظيم التجارة الدولية وتطوير العلاقات في هذا المجال وبناء على ذلك ظهرت اتفاقية الجات الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة عام 1947 والتي انبثق عنها ثمان (08 جولات، نتج عن الجولات الخمس الأولى منها تخفيض تدريجي للتعريفات الجمركية بينما خرجت الجولتين السادسة والسابعة بالمزيد من التخفيضات الجمركية وكذا إرساء مبدأ سياسة الإغراق .

أما عن الجولة الأخيرة(جولة الأرجواي فقد تضمنت موضوعات جديدة كانت **أهمها** اتفاق التجارة في الخدمات واتفاق حقوق الملكية الفكرية وكذا اتفاق الاستثمار المتعلقة بالتجارة، وقد نجحت الجولة في الوصول لاتفاق بين الدول بشأن إنشاء منظمة تجارة عالمية وبذلك حلت هذه الأخيرة محل إتفاقية الجات، وتمكنت المنظمة بتحقيق المزيد من تحرير التجارة الخارجية من خلال ما جاءت به قواعد ومبادئ سارية المفعول على جميع الدول الأعضاء ــ منذ دخول المنظمة حيز التنفيذ عام 1995 ــ ، حيث نجد أن منظمة التجارة العالمية ذات قوة إلزامية للدول الأعضاء نظرا لكونها منظمة قائمة بذاتها وبالنظر أيضا للاختلاف الموجود بين الإتفاقية والمنظمة إذ أن هذه الأخيرة تعتبر أكثر شمولا وذات سلطة قانونية إلزامية للدول .

لقد عملت منظمة التجارة العالمية إلى جانب صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير ــ حيث أنشأت المؤسستين كنتيجة لمؤتمر بريتن وودز عام 1944 – على تنظيم الإقتصاد العالمي، ودفع الدول لأجل تحقيق ذلك من خلال عضوية هذه الدول في منظمة التجارة العالمية وكذا تطبيقها للإصلاحات المفروضة عليها من قبل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، حيث نجد أن العديد من الدول النامية – وقد أخذنا الدول العربية كعينة من الدول النامية نظرا لتقارب مستويات التنمية فيها من جهة وتقارب,الاقتصاد الوطني من جهة أخرى وركزنا في هذا الإطار على أهم الاتفاقيات التي لها تأثير مباشر على اقتصاديات الدول العربية ـ قامت بإصلاحات في اقتصادها – تكاد تكون جذرية ـ في ظل الاتفاق المبرم بين هذه الدول والمؤسسات الدولية ، مدعمة إياها باتفاق الشراكة بين الإتحاد الأوروبي والدول العربية ــ عسى أن يؤدي كل ذلك إلى تمهيد الطريق أمام الدول العربية في سعيها للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية ــ نظرا للدور الذي تلعبه المنظمة في مسايرة

اقتصاديات هذه الدول للاقتصاد العالمي ، وكذا الاستفادة من التطورات الحاصلة في هذا الأخير مما يؤدي إلى نقل التكنولوجيا والتقنيات الحديثة في الإنتاج ،وإرساء المنافسة بين المنتجين المحليين والأجانب مما يؤدي بدوره إلى زيادة الجودة ونقص في التكلفة ، لكن كل ذلك لن يأتي بسهولة بل لا بد أولا من الوفاء بالتزامات وشروط عديدة تترتب على الدول الراغبة في الانضمام إلى المنظمة ، ولعل أن هذه الالتزامات هي أهم ما يحول دون انضمام الدول العربية إلى منظمة التجارة العالمية حيث تجد هذه الدول أن العديد من الشروط و الالتزامات هي في غير مصلحتها ، وهذا الواقع هو ما يعرض على الدول العربية تحديات كبيرة ومعتبرة لابد من تخطيها والقيام بما يلزم للوصول إلى مستوى يسمح لها بالانضمام للمنظمة، وتحقيقا لكل ذلك نجد الدول العربية اليوم تسعى إلى تحرير التجارة فيما بينها من خلال إنشاء منطقة تجارة عربية حرة كبرى وهي تصبو أيضا من خلال ذلك لقيام سوق عربية مشتركة ، إذ أن ما تأكد للدول العربية في العديد من المناسبات هو أنه لن تحقق المكاسب التي تطمح لها من خلال تحرير تجارتها على المستوى الخارجي بالقدر الذي ستكون عليها لو أنها قامت بتحرير تجارتها فيما بينها ـ وذلك يرجع لطبيعة ومميزات الاقتصاد المشتركة بين هذه البلدان ـ وسيكون ذلك على الأقل في المدى القصير ، هذا من جهة . ومن جهة أخرى فقد أصبحت الدول العربية تعي كل الوعي بأنه لن تتمكن اقتصادها من الصمود أمام تطور الاقتصاد العالمي وتغيراته إلا إذا أصبحت كتلة واحدة إن منظمة التجارة العالمية هي المنظمة العالمية الوحيدة التي لا تقدم شروط محددة وواضحة للانضمام إليها ، بل يتم ذلك عن طريق مفاوضات بين الدولة الراغبة في الحصول على العضوية في المنظمة والدول الأعضاء ، إذ يتم إتباع عدة مراحل لإتمام عملية الانضمام ، تبدأ بتقديم طلب الانضمام وبعدها تقديم مذكرة السياسة التجارية ثم الدخول في مفاوضات متعددة الأطراف وأخيرا الدخول في مفاوضات ثنائية وفيها يتم مناقشة التنازلات والالتزامات التي يقدمها العضو الجديد

وبما أن الجزائر مقبلة على الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية فقد وصلت في هذا الصدد إلى مراحل متقدمة ذلك لأنها انتهت من مرحلة توجيه الأسئلة والمفاوضات متعددة الأطراف و لم يبقى أمامها إلا المفاوضات الثنائية مع الدول الأعضاء المهتمة بالاقتصاد الجزائري ، حيث تبدو هي الأخرى في آخر مراحلها – حيث أكد وزير التجارة في هذا الصدد أن نقاط الخلاف بين الجزائر والدول الأعضاء بالمنظمة قد تقلصت إلى أدنى مستوياتها حيث تقلص عدد الأسئلة المطروحة على الجزائر من طرف هذه الدول إلى 96 سؤال منها 63 سؤال طرحتها الولايات المتحدة الأمريكية، وأكد ذات المصدر بأن الجولة المقبلة للمفاوضات ستعرف إجابات الجزائر على الأسئلة المطروحة .

وفي تصريح آخر على لسان وزير الطاقة أوضح أن من بين أهم المسائل التي تعيق انضمام البلاد إلى المنظمة هو اعتماد الحكومة الجزائرية على التسعيرة المزدوجة للغاز ، ودخول الجزائر كعضو في منظمة التجارة العالمية قد ينجر عنه انعكاسات إيجابية وسلبية على الاقتصاد الوطني – نظرا لطبيعة وواقع الاقتصاد الوطني–، ولكن الإصلاحات التي باشرت بها الحكومة الجزائرية أعطت ثمارها من خلال ما تم من اتفاقيات شراكة خارجية مع الإتحاد الأوروبي وكذا تواجدها كطرف في الإتحاد المغاربي، وكل ذلك أدى إلى تشجيع الاستثمارات الأجنبية في الجزائر والارتقاء بالمنتج المحلي إلى مستويات أفضل بالإضافة إلى ما خاضته الحكومة الجزائرية من تجارب عديدة كالخوصصة ... وغيرها،كل ذلك يدعم الجانب الإيجابي من الانعكاسات الناتجة عن انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية من جهة ويخفف من الانعكاسات السلبية المحتملة لذلك من جهة أخرى، كما أنه لا بد من استغلال الفرص المتاحة لترجيح كفة الإيجابيات على كفة السلبيات وفي هذا الصدد نجد أن الحكومة الجزائرية قد تتمكن من ذلك باتخاذ إجراءات مهمة تخص اقتصادها الوطني وكنا استغلال بعض الاستثناءات الخاصة بالدول النامية ومنها الجزائر الواردة في اتفاقيات المنظمة، وبناء على ما تم دراسته من خلال البحث في هنا الموضوع تمكنا من الوصول إلى النتائج التالية :

1- لابد على الدول العربية أن تعمل على تقليل الخسائر المحتملة من النظام التجاري العالمي الجديد من جهة وتعظيم المكاسب المتوقعة من جهة أخرى ـ وذلك بتحويل الفرص المحتملة إلى فرص فعلية – .

2- تكثيف المشاركة الفعالة للدول العربية في منظمة التجارة العالمية لكي تكون دعما وسندا للدول العربية الأخرى الساعية للانضمام.

3- ضرورة العمل على تكريس التعاون الاقتصادي بين الدول العربية بصفة خاصة سواء كان هنا التعاون في شكل ثنائي أو في شكل مجموعات مما يسمح بتعميم المزايا التجارية فيما بينها ـ إذ أن هنا النوع من التكتلات مسموح به في إطار منظمة التجارة العالمية – .

4- نظرا لما وصل إليه عدد 'لدول الأعضاء بالمنظمة (والذي قدر بـ 152 دولة في حدود عام 2007) فذلك يعني تحرير حجم كبير من التجارة – حيث يصل إلى أكثر من 90% من إجمالي التجارة العالمية – ويعتبر ذلك أكبر دليل على أن عدم الانضمام للمنظمة – بالنسبة للدول العربية بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة – لن يحول دون وجود آثار سلبية بينما لن تستفيد من الايجابيات إلا من خلال الانضمام الفعلي للمنظمة.

5- إن الاندماج الإقليمي و الجهوي يعتبر خطوة مهمة نحو الاندماج في النظام التجاري العالمي

6- إذا كانت السياسة الحالية التي تنتهجها الجزائر والتي طلبت الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية تعي جيدا الانعكاسات الايجابية والسلبية لهنا الانضمام فإنها كدولة طاقوية تعرف جيدا أن السوق الطاقوية لا تزال خارجة عن نظام المنظمة العالمية للتجارة ، هذا من جهة . وإذا كانت الصادرات خارج المحروقات لا تزال ضعيفة ،إلا أن النظرة الحكيمة المنتهجة من طرف الدولة والهادفة إلى تطوير الاستثمارات – وهو ما أكد عليه رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة في لقاءات متعددة مع المستثمرين الأجانب على المستوى الدولي بهدف الخروج من الأزمة الاقتصادية ورسم معا لم اقتصادية جديدة تفتح باب الشراكة التي لا مغر منها لتطوير الاقتصاد ـ تجعل من المفيد أن ترفق الإصلاحات الاقتصادية الجارية بقواعد عمل جديدة تتلاءم ومقتضيات الاقتصاد الدولي والتي من بينها آلية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية .

من خلال ما تم تناوله في هذا الموضوع و بالنظر للنتائج التي تم التوصل إليها من هذا البحث يمكننا إيجاز بعض التوصيات في النقاط التالية:

1- لا بد من الالتزام بأحكام الاتفاقيات التابعة لمنظمة التجارة العالمية بفرض على الدول العربية العديد من التحديات التي ينبغي الاستعداد لها والتعامل معها بحزم، كما يمنح لها العديد من الفرص التي إذا ما أحسنت استغلالها يصبح بإمكانها تقليص الانعكاسات السلبية وتحقيق معدلات أفصل من التنمية والنمو الاقتصادي .

2- عدم فتح القطاعات العربية أمام المنافسة الأجنبية إلا بعد تجنيدها وتأهيلها .

3- لا بد من وضع استراتيجية وطنية بغية النهوض بالصناعات الأخرى خارج قطاع المحروقات الذي يهيمن على أكثر من 95 % من مجموع صادرات الجزائر والأهم في ذلك هو تفعيل العمل بهذه الإستراتيجية .

4- تشجيع إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة وفتح المجال أمام الكفاءات الشبابية ودعمهم في تسييرها.

5- دعم النسيج الصناعي القادر على المنافسة وتفعيل عمليات الخوصصة وزبادة وتيرتها .

6- إن قرار انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية يجب أن يكون وسيلة للاستفادة من الفرص المتاحة، وليس هدفا في حد ذاته ـ وقد أوضحنا في هذا البحث كيف يمكن الجزائر الاستفادة من الاستثناءات المتضمنة في اتفاقيات المنظمة الخاصة بالدول النامية والتي منها الجزائر – .

وفي الأخير نرجو أن نكون قد وفقنا في اختيار ودراسة موضوع البحث، ومع اعترافنا بقصورنا فحسبنا أننا حاولنا وأخلصنا الجهد والنية، والله الموفق.

الفهرس

الفهـــرس :

العنوان الصفحة

المقدمة العامة :

الفصل الأول : المنظمة العالمي للتجارة OMC

مقدمة الفصل.....8

أولا :الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة.....9

- نشأة ومفهوم الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية للتجارة 9
- مبادئ وأهداف التعريفة الجمركية GATT.....13
- نتائج جولات GATT التي سبقت الوروجواي 17
- ثانيا : منظمة التجارة العالمية كبديل لاتفاقية التجارة.....21
- تعريف مبادئ وأهداف التجارة العالمية.....21
- الهيكل التنظيمي لمنظمة التجارة العالمية.....25
- إجراءات الانضمام إلى المنظمة العالمي للتجارة.....29
- ثالثا : تقييم أداء ومستقبل منظمة التجارة العالمية.....31
- لمؤتمرات الوزارية لمنظمة التجارة العالمية.....32
- إنجازات المنظمة التجارة العالمية.....39
- دعائم المنظمة العالمية للتجارة.....44
- خاتمة الفصل.....47
- الفصل الثاني : اقتصاديات الوطن العربي
- مقدمة الفصل.....49
- أولا : الموارد الاقتصادية في الوطن العربي.....50
- الموارد المعدنية العربي.....50
- القطاع الزراعي في الدول العربية.....56
- القطاع الصناعي في الدول العربية.....64
- ثانيا : واقع اقتصاديات دول المغرب العربي.....69
- البنية الاقتصادية للدول الاتحاد المغربي.....69

- النجارة البينية لدول المغرب العربي.....81
- تصنيف دول الاتحاد ألمغاربي حسب بعض المؤشرات الاقتصادية الدولية.....86
- خاتمة الفصل.....93
- الفصل الثالث : ترتيبات انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة وانعكاساتها على الاقتصاد الوطني
- مقدمة الفصل.....95
- أولا : واقع الاقتصاد الجزائري وإصلاحاته.....96
- خصائص الاقتصاد الجزائري والسياسة التجارية المتبعة.....96
- الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر 102
- ثانيا : مراحل ترتيبات انضمام الجزائر للمنظمة التجارية العالمية.....111
- المراحل والخطوات الإجرائية للانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية التجارية.....111
- ترتيبات ومفاوضات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية التجارية.....117
- ثالثا : الانعكاسات المحتملة من انضمام الجزائر إلى المنظمة التجارية العالمية على الاقتصاد الوطني.....123
- الانعكاسات الإيجابية المحتملة على الاقتصاد الوطني.....124
- الانعكاسات السلبية المحتملة على الاقتصاد الوطني.....127
- خاتمة الفصل.....131
- الخاتمة العامة 132

الفهرس

فهرس الجداول

قائمة المراجع

المراجع

قائمة المراجع

1- أحمد هني، إقتصاد الجزائر المستقلة ، ديوان المطبوعات الجامعية، 1999.

2- اروابح عبد القادر، شريف غياط، واقع الاتحاد المغربي وتحديات المستقبل، المؤتمر العالمي الثالث حول الموقع التنافسي للتكتلات الاقتصادية العربية في ظل العولمة، جامعة أربد الأهلية، الأردن،2002.

3- أسامة المجدوب، العولمة ولإقليمية: مستقبل العلم العربي في التجارة الدولية، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الثانية، 2001، مصر.

4- إسماعيل عبد المجيد المحيشي, التوجهات المستقبلية لمنظمة التجارة العالمية: الفرص والتحديات أمام الدول العربية, منشورات المنظمة العربية الإدارية, 2007 , مصر.

5- إعداد فريق من خبراء المنظمة، إشراف عبد القادر فتحي لاشين، الإتفاقية العامة للتجارة في الخدمات وعلاقاتها في قطاع النقل في الدول العربية، منشورات المنظمة العالمية للتنمية الإدارية، 2005، مصر.

6- بسام الحجار،العلاقات الاقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2003، لبنان.

7- بعلوج بولعيد ، المنظمة العالمية للتجارة والاستثمار : مداخلة ضمن الملتقى الوطني الأول حول " المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد"،جامعة قسنطينة،2003.

8- بهاجرات لال داس, مقدمة لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية,المثالب والإختلالات والتغيرات اللازمة، تعريف رضا عبد السلام، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2005.

9- بيروت1994.

10- جامعة الدول العربي، الأمانة العامة، صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، القاهرة،2014.

11- جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، التقرير الاقتصادي العربي الموحد،2014.

12- جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، صندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي العربي الموحد،2014.

13- حسين علي بخيت، التكامل الصناعي الزراعي، دار الرشيد والتوزيع للنشر والتوزيع، بغداد، 1999.

14- حمد الشكري، تجربة التكامل الاقتصادي عن الإتحاد المغاربي،المؤتمر المصرفي العربي، رؤية عربية للقمة الإقتصادية، الدوحة، 2007.

15- دورين وارينز، الإصلاح الزراعي بين المبدأ والتطبيق، دار الطليعة للنشر والتوزيع، بيروت 185.

16- رانيا محمود عبد العزيز عمارة،تحرير التجارة الدولية وفقا لإتفاقية الجات في مجال الخدمات، دار الفكر الجامعي، مصر، الطبعة الأولى، 2007.

17- رفعت عبد الحليم الفاعوري، تجارب عربية في الخصخصة، منشورات المنظمة العربية للتنمية الادارية، مصر، 2004.

18- سليمان الرياشي واخرون، التكامل الاقتصادي العربي، الواقع والافاق، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد(22)، بيروت،1998.

19- سمير اللقماني بريك، منظمة التجارة العالمية: آثارها السلبية والإيجابية على أعمالنا الحالية والمستقبلية بالدول الخليجية والعربية دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى،2004، الأردن.

20- شرابي عبد العزيز، برامج التصحيح الهيكلي وإشكالية التشغيل في البلدان المغاربية، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد1 بيروت،1999.

21- عادل المهدي،عولمة النظام الاقتصادي العالمي ومنظمة التجارة العالمية،الدار المصرية اللبنانية،مصر، الطبعة الأولى،2003.

22- عبد الحسين وداي، التخطيط والتنمية الزراعية في الوطن العربي،في التخطيط لتنمية عربية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت،2001.

23- عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي، الجات ... الهدف والغاية: رؤية من منظور تاريخ العالم الإقتصادي، دار الفكر الجامعي، 2003، مصر.

24- عبد الرحمن يسري أحمد،الاقتصاديات الدولية، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، 2007، مصر.

25- عبد الصاحب العلوان،أزمة التنمية الزراعية، أفاق الإقتصاد العربي، العدد(117)، الغمارات العربية،أبوظبي،1999.

26- عبد العزيز هيكل، النفط وتطور البلاد العربية، معهد الإنماء العربي، بيروت.

27- عبد الله عبد الكريم عبد الله، ضمانات الاستثمار في الدول العربية، دراسة مقارنة لأهم التشريعات العربية والمعاهدات الدولية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى،2008،عمان.

28- عبد المطلب عبد الحميد،الجات وآليات منظمة للتجارة العالمية من الأرجواي لسياتل وحتى الدوحة،الدار الجامعية، مصر، الطبعة الأولى.

29- عبد الهادي يموت، العجز الغذائي ومهمة التنمية العربية، معهد الانماء العربي، بيروت،1985.

30- علي عباس، إدارة الأعمال الدولية: الإطار العام، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى،2007، عمان.

31- عيسى محمد الفارسي، دورة التجارة العربية البينية في تحقيق التكامل الاقتصادي، دراسة حالة حول دول المغرب العربي، ندوة التوازن بين السكاني و المواد الطبيعية في الوطن العربي، جامعة البحث، الجمهورية العربية السورية، ابريل 2003.

32- الفيلالي مصطفى،المغرب العربي الكبير نداء المستقبل،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،الطبعة2، 1999.

33- محفوظ لعشب، سلسلة القانون الاقتصادي: المنظمة العالمية للتجارة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الأولى، 2006.

34- محمد بلقاسم حسن ملول، سياسة تخطيط التغمية وإعادة تنظيم مارها ي الجزائر :الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999،.

35- محمد علي الفرابي، مشكل الغذاء في الوطن العربي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، 1999.

36- محمد محمد علي إبراهيم،الجات:الآثار الاقتصادية لاتفاقية الجات، الدار الجامعية، الطبعة الأولى،2003، مصر.

37- مناخ الاستثمار في الدول العربية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، طبعات سنوية مختلفة،2009، 2011، 2013.

38- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، وائتمان الصادرات، مؤشر ضمان الجاذبية الاستثمار، الكويت،2014.

39- نادر فرجان، الهجرة إلى النفط، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثالثة، بيروت،1999.

40- ناصر دادي عدون، محمد متناوي،الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة: أسباب الإنظمام، النتائج المرتقبة ومعالجتها، دار المحمدية العامة،2003، الجزائر.

41- ولد السالك ديدي، اتحاد المغرب العربي، أسباب التعثر ومداخل التفعيل، المستقبل العربي، العدد(312)، بيروت، 2005.

42- يوسف عبد الله صابغ، أزمة النفط الراهنة ومستقبل الاقتصاديات العربية، الواقع الراهن والمستقبل، مركز دراسات الدوحة العربية.

قائمة المذكرات والأطروحات

1- حكيم مفتاح، السياسات التجارية والاندماج في النظام العالمي الجديد، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستار غير منشورة، فرع نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2003.

2- رشيدة شامي، المنظمة العالمية للتجارة والآثار المرتقبة على الدول النامية –حالة الجزائر–، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الإقتصادية، فرع بنوك، 2007، جامعة الجزائر.

3- سامية فلياشي، الإنتقال من GATT إلى OMC وأثرها على اقتصاديات الدول النامية،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية فرع نقود ومالية، 2000، جامعة الجزائر.

4- سمير شنيني، التجارة الحارجية الجزائرية في ظل التولات الراهنة 1989-2004، رسالة مقدمة ظمن متطلبات الحصول على شهادة الماجيستير في العلوم الإقتصادية، فرع التحليل الإقتصادي، جامعة الجزائر،2006.

5- كمال بن موسى، المنظمة العالمية للتجارة والنظام التجاري العالمي الجديد، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، فرع نقود وبنوك، جامعة الجزائر، 2004.

6- مصطفى بداوي،المنظمة العالمية للتجارة وتحرير الخدمات المالية والمصرفية:دراسة حالة الجزائر،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نبيل شهادة الماجستير، تخصص نقود مالية وبنوك، جامعة سعد دحلب،2004، البليدة.

7- نبيل بدر الدين،التوجهات المستقبلية لمنظمة التجارة العالمية: بحث بعنوان تحرير التجارة في الخدمات.

قائمة المصادر

1- المصدر: استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد عام 2014 وتقديرات متفق عليها من المؤسسات المعدة للتقرير.

2- المصدر: استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد،2014.

3- المصدر: الاونكتاد حسب التصنيف (0-3) (تصنيف 3 أرقام)

4- المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد،2014.

5- المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، قطاع الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية في الوطن العربي عام2014.

6- المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، قطاع الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية في الوطن العربي عام2012.

7- المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، 2014.

8- المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية،2005.

9- المصدر: تقرير الأمين العام السنوي 2013، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوبك).

10- المصدر: تقرير التنمية في العالم2014.
11- المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربي، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، 2009.
12- المصدر: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، التقرير الاقتصادي العربي الموحد،2014.1
13- المصدر: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، الصندوق النقدي العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، القاهرة2014.
14- المصدر: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد،2014.
15- المصدر: صندوق النقد الدولي
16- المصدر: صندوق النقد الدولي العربي، التقرير العربي الاقتصادي الموحد،2014.
17- المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير العربي الاقتصادي الموحد، 2014.
18- المصدر: منظمة الأغذية والزراعة (الفار) قاعدة البيانات 2014.
19- المصدر:قاعدة بيانات خارطة التجارة الدولية، مركز التجارة الدولي التابع لمنظمة التجارة العالمية والأونكتاد www.trademap.org

قائمة المراجع بالفرنسية

1- Abdelmadkid bouzid ,panorama des economies maghrébines contemporaines, printed , algeria,1991,p18
2- Nejib Miled, impact Accords, commerciaux préférentiels sur l'évolution 53.6des échonges- Maghrébins le commerce inter maghrébins.10.8

مواقع إلكترونية

1- Http:// Business.Maktoob.Com 24 جانفي 2008.
2- Http://Www.Wto.Arab.Org. 2008نوفمبر13
3- www.djelfa.info 28 جوان 2008
4- Www.Google.Com
5- Www.Google.Com 16 ديسمبر 2008
6- Www.Google.Fr

قائمة الجرائد

1- محمد عوض،جريدة الوطن،2078، الخميس في 2008/11/13.

قائمة التقارير

1- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 1988.

2- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، التطورات المالية،2014.

3- تقرير التنمية البشرية،2013

الأشكال

فهـــــرس الجـــــــداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
الجدول رقم 1	تطور عدد الأطراف المتعاقدة في الجات خلال الفترة "1947-1995"	13
الجدول رقم 2	احتياطي النفط عربيا وعالميا (2009-2013) مليار برميل عند نهاية السنة	51
الجدول رقم 3	يمثل إنتاج النفط الخام عربيا وعالميا (2009-2013)	53
الجدول رقم 4	احتياطي الغاز الطبيعي عربيا وعالميا لعام (2009-2013) مليار متر مكعب كل سنة	55
الجدول رقم 5	الأراضي الزراعية واستخداماتها في الدول العربية (2010،2005،2000- 2012)	57
الجدول رقم 6	تطور إنتاج المحاصيل الزراعية في الدول العربية 2013،2012،2010،2005،2000)	59
الجدول رقم 7	الصادرات والواردات الزراعية العربية (2010،2005،2000-2012)	61
الجدول رقم 8	الفجوة الغذائية العربية للمجموعات السلعية الرئيسة (2000، 2005، 2010- 2012)	63
الجدول رقم 9	القيمة المضافة للصناعات الإستخراجية (بالأسعار الجارية)، (1995، 2000، 2005، 2009-2013)	65
	تابع:القيمة المضافة للصناعات التحويلية (بالأسعار الجارية)، (1995، 2000، 2005، 2009-2013)	66
الجدول رقم 10	القيمة المضافة الصناعي ونسب مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية (بالأسعار الجارية)، (2013)	67
الجدول رقم 11	المؤشرات الاقتصادية الكلية للجزائر (2012-2015)	71
الجدول رقم 12	المؤشرات الاقتصادية الكلية لتونس (2012-2015)	72
الجدول رقم 13	يبين أهم المؤشرات الاقتصادية في المغرب.	73
الجدول رقم 14	المؤشرات الاقتصادية الكلية للبيا (2012-2015)	74
الجدول رقم 15	يبين أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية الموريتانية	75
الجدول رقم 16	الناتج الزراعي في البلدان المغاربية (2000، 2005، 2010-2013)	76
الجدول رقم 17	نصيب الفرد من الناتج الزراعي ومساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي للبلدان المغاربية (2005،2000، 2010-2013).	77
الجدول رقم 18	الاحتياطي والإنتاج لبعض الصناعات الاستخراجية للدول المغاربية لسنة (2013).	78
الجدول رقم 19	عدد السكان في البلدان المغاربية (اتحاد المغرب العربي) (2010-2013) (مليون نسمة)	79

الجدول رقم 20	الجدول رقم (20): العمالة في دول المغرب العربي (2000، 2012).	79
الجدول رقم 21	المؤشرات المالية والتجارية في دول المغرب العربي (2013).	80
الجدول رقم 22	اتجاه الصادرات ومصادر الواردات السلعية البينية لدول المغرب العربي لسنة (2013)	81
الجدول رقم 23	تنافسية الصادرات المغاربية ومؤشر التركز والتنوع السلعي لصادرات دول المغرب العربي (2005، 2012)	83
الجدول رقم 24	المؤشر كفاءة التجارة لدول المغرب العربي (2012) تابع لمؤشر كفاءة التجارة لدول المغرب العربي (2012)	84 85
الجدول رقم 25	مؤشر الحرية الاقتصادية لدول المغرب العربي (1995-2004)	88
الجدول رقم 26	المؤشر المركب للمخاطر القطرية (2009).	90
لجدول رقم 27	المتغيرات الأساسية لمؤشر استقرار الاقتصاد الكلي لسنة (2014)	92
لجدول رقم 28	تطور حجم الديون وخدماتها في الفترة "1967- 1985"	98
لجدول رقم 29	إجمالي الديون الخارجية وتطورها خلال الفترة 1986-1994	98
لجدول رقم 30	حجم الاستثمارات خلال الفترة" 1963- 1966"	101
لجدول رقم 31	حجم الديون الخارجية الجزائرية خلال الفترة 1995 – 2007.	109

قائمة الأشكـــــــــال

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
الشكل رقم 1	موقع المنظمة العالمية للتجارة على الخريطة الاقتصادية العالمية	23
الشكل رقم 1	الهيكل التنظيمي لمنظمة التجارة العالمية "OMC"	29